Text Stamp

المساعدات الخارجية اليابانية كأداة للسياسة الخارجية ١٩٧٠ - ١٩٩٢

إعداد

أميمة بشير شريم

عميد كلية الدراسات العليا

إشراف

الدكتور محمد مصالحة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير

في العلوم السياسية

كلية الدراسات العليا

الجامعة الاردنية

تشرين الثاني /١٩٩٦

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ ١٩٩٦/١١/١٦ وأجيزت

أعضاء اللجنة		التوقيع
١- د. محمد مصالحة	مشرفاً	
٢- الاستاذ الدكتورمحمد فضه	عضو	
٣- د. فيصل الرفوع	عضو	
٤- د. منير حمارنة	عضو	

الإهداء

..... الى من شاركوني كل لحظة جهد وتعب... وقدموا لي كل تشجيع...
وتهيئة أجواء الدراسة والبحث... الى من استمعوا لي... الى من كانوا يوجهونني
نحو الحق... والصواب... وارضاء الله.

..... الى من اعطوني كل الحب... والرعاية... والحنان... الى النبع الانساني
الذي لم ينضب في اية لحظة... النهر الجاري بكل عطاء وقوة.

..... ولكن شاءت الأقدار أن لا يروا ثمار جهودهم..... وتعبهم..... وأن لا
يجلسوا كالآخرين على المقاعد ليستمعوا الى مناقشات هذا الجهد المتواضع
الذي اختلط بلياليّ سهرهم وتعبهم ورعايتهم.....

ورحمة الله وسعت كل شيء
وما تشاءون إلا أن يشاء الله.

Text Stamp

المحتويات

الموضوع	الصفحة
قرار لجنة المناقشة	ب
الاهداء	ج
شكر وتقدير	د
قائمة المحتويات	هـ
قائمة الجداول	ك
ملخص باللغة العربية	ل
المقدمة	١

الفصل التمهيدي

أولاً- اليابان – لمحة تاريخية	١٠
ثانيا- السياسة الخارجية	١٦
أولاً: أدوات السياسة الخارجية	١٩
ثالثا- المساعدات الخارجية	٢٢
أولاً: انواع المساعدات	٢٦
رابعاً- السياسة الخارجية اليابانية	٢٨
خامسا- دور المساعدات في السياسة الخارجية اليابانية	٣٣

Text Stamp

المحتويات

الموضوع **الصفحة**

الفصل الاول
التطور التاريخي للمساعدات الخارجية اليابانية

المبحث الأول: فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ٣٦
المبحث الثاني: اهداف وفلسفة المساعدات الخارجية ٤٠
اولاً: المبادئ ٤٠
ثانياً: الاهداف ٤١
ثالثا: فلسفة المساعدات ٤١
رابعا: الاولويات ٤٤
المبحث الثالث: انواع المساعدات ٤٥
اولا: المنح ٤٥
١- انواع المنح ٤٧
اولا: المنح العامة ٤٧
ثانيا: منح الصيد ٤٧
ثالثا: منح اغاثة الكوارث ٤٨
رابعا: منح النشاطات الثقافية ٤٨
خامسا: منح الغذاء ٤٨
سادسا: منح زيادة انتاج الغذاء ٤٨
٢- انواع جديدة من المنح ٤٩
اولا: برنامج منح المشاريع الصغيرة ٤٩
ثانيا: برنامج المنح التي ليس لها مشروع معين ٥٠
ثالثا: برنامج منح اعانة الديون ٥١

Text Stamp

المحتويات

الموضوع	الصفحة
ثانيا: التعاون الفني	٥٢
١- التدريب	٥٢
٢- ارسال الخبراء	٥٥
٣- المواد والمعدات	٥٦
٤- برامج المشاريع المتكاملة	٥٦
٥- ارسال المتطوعين	٥٧
٦- فرق البحث	٥٩
٧- برنامج التعاون التنموي	٦٠
٨- المساعدات الدولية الطارئة	٦٠
ثالثا: القروض	٦١
أولاً: انواع القروض	٦٢
١- قروض المشروع	٦٢
٢- قرض السلع	٦٣
٣- قرض اغاثة الدين	٦٣
المبحث الرابع: أنواع أخرى من المساعدات	٦٥
اولا: المساعدات متعددة الاطراف	٦٥
١- مساعدات من خلال الامم المتحدة	٦٦
٢- مساعدات من خلال المؤسسات المالية الدولية	٦٦
٣- مساعدات من خلال الهيئات الدولية الاقليمية	٦٧
ثانيا: برامج متوسطة المدى	٦٧
ثالثا: المنظمات غير الحكومية	٦٩
رابعا: هيئات الحكم الذاتي	٧١

Text Stamp

المحتويات

الموضوع **الصفحة**

الفصل الثاني
هيئات تقديم المساعدات

اولا: الوكالة اليابانية للتعاون الدولي JICA ٧٣
١- مهام الوكالة ٧٤
٢- الهجرة ٧٧
ثانيا: صندوق التعاون الاقتصادي لما وراء البحار OECF ٧٨
ثالثا: بنك التصدير والاستيراد الياباني Ex-Im Bank ٨٠

الفصل الثالث
سياسة اليابان في تقديم المساعدات

المبحث الأول: تأثير المساعدات على اليابان ٨٥
اولا: اسواق للمنتجات والاستثمارات ٨٧
ثانيا: نقل الخبرة اليابانية ٨٨
ثالثا: موقع المساعدات من مجمل الناتج القومي GNP ٨٩
المبحث الثاني: تأثير المساعدات على الدول المتلقية ٩٣
اولا: وجود التكنولوجيا اليابانية ٩٣
ثانيا: مشاريع البنية التحتية ٩٤

Text Stamp

المحتويات

الموضوع	الصفحة
الفصل الرابع	
الجهات المستفيدة من المساعدات	
المبحث الأول: الدول الاسيوية	٩٨
المبحث الثاني: دول العالم الثالث	١٠٣
اولا: الشرق الاوسط	١٠٤
ثانيا: الدول الافريقية	١٠٥
ثالثا: دول اميركا الوسطى	١٠٥
رابعا: دول الباسفيك	١٠٦
خامسا: دول اوروبا الشرقية	١٠٦
المبحث الثالث: المنظمات الدولية	١٠٧
الفصل الخامس	
مجالات المساعدات	
المبحث الأول: اتجاه المساعدات نحو المجال الانساني	١٠٩
اولا: التعليم	١١٠
ثانيا: الزراعة	١١٢
ثالثا: الخدمات الصحية	١١٣
المبحث الثاني: اتجاه المساعدات نحو المجال الاقتصادي	١١٦

Text Stamp

المحتويات

الموضوع	الصفحة
أولاً: مشاريع البنية التحتية	١١٦
١- الطاقة	١١٦
٢- النقل	١١٧
٣- الاتصالات	١١٨
ثانيا: مشاريع التنمية الاقتصادية	١١٩
المبحث الثالث: المجال العسكري	١٢١
المبحث الرابع: أولاً: البيئة	١٢٢
ثانياً: المرأة	١٢٧

الفصل السادس

المساعدات اليابانية الى الاردن

المبحث الأول: تاريخ المساعدات اليابانية الى الاردن	١٣٠
المبحث الثاني: حجم المساعدات اليابانية الى الاردن	١٣٤
المبحث الثالث: مجالات المساعدات اليابانية الى الاردن	١٤١
المبحث الرابع: مستقبل العلاقات الأردنية - اليابانية	١٤٣
- الخاتمة	١٤٥
- قائمة المراجع	١٥٠
- ملخص باللغة الانجليزية	١٦١

Text Stamp

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
١	حجم المساعدات للدول الصناعية السبع G-7	٩١
٢	النسبة المئوية للمساعدات الخارجية الى مجمل الناتج القومي	٩١
٣	التوزيع الجغرافي للمساعدات الخارجية اليابانية- والنسبة المئوية	٩٩
٤	اعلى عشرة دول تتلقى المساعدات الخارجية اليابانية	١٠٢
٥	حجم المساعدات اليابانية الى الاردن ١٩٧٨-١٩٩٢	١٣٨
٦	المساعدات الفنية اليابانية للاردن ١٩٩٠-١٩٩٢	١٣٩
٧	اعلى خمس دول تقدم مساعدات للاردن ١٩٩٠-١٩٩٢	١٤٠

Text Stamp

الملخص

المساعدات الخارجية اليابانية كأداة للسياسة الخارجية ١٩٧٠-١٩٩٢

إعداد

أميمة شريم

إشراف

الدكتور محمد مصالحة

تتناول هذه الدراسة موضوع المساعدات الخارجية اليابانية كأداة للسياسة الخارجية خلال الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٩٢ بهدف اظهار تاريخ المساعدات وتطورها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥ بعد أن انهزمت اليابان وتم تدمير البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية، وتحولها من دولة متلقية للمساعدات الى دولة مانحة لها، ومن ثم تطورها كقوة اقتصادية كبرى لها دور هام في الاقتصاد العالمي لا سيما أنها تمتلك التكنولوجيا المتطورة.

وقد تم اعتماد التطور التاريخي للمساعدات اليابانية، مع توضيح الاهداف والمبادئ وفلسفة المساعدات وكذلك الأولويات كما جاءت في ميثاق المساعدات الخارجية اليابانية. بالاضافة الى المؤسسات الرسمية المسؤولة عن التنفيذ، باعتبار المساعدات أداة اقتصادية هامة في السياسة الخارجية تساعد اليابان على دورها في السياسة الدولية وبخاصة مع الدول النامية التي يعاني اقتصادها من مشاكل عديدة مثل تراكم الديون، وضعف ميزان المدفوعات.

ومن ثم انواع المساعدات من قروض ومنح ومساعدات فنية مع التفرعات التابعة لها والمجالات التي تشملها في تلبية الاحتياجات الانسانية الاساسية وتطوير البنية التحتية للدول المتلقية. والاهتمام بالقضايا العالمية مثل المرأة والبيئة.

تتلقى دول جنوب وشرق آسيا بحوالي ٧٠٪ من مجمل المساعدات اليابانية نتيجة للروابط التاريخية والجغرافية والثقافية، ثم تتلقى دول اخرى المساعدات مثل دول الشرق الاوسط، وافريقيا، واميركا اللاتينية، واوروبا الشرقية.

Text Stamp

وتعتبر هذه الدول سوقاً واسعاً للمنتوجات اليابانية ومصدراً أساسياً للمواد الخام، وقد كانت الاردن ترتبط مع اليابان بروابط تاريخية وتجارية جيدة، وتعمل اليابان على دعم الاقتصاد الاردني من خلال الاتفاقيات الثنائية او من خلال الهيئات الدولية، واليابان الدولة الاولى المانحة للمساعدات للاردن.

ان اليابان كقوة اقتصادية تمتلك فائض تجاري، فهي الدولة الاولى المانحة للمساعدات في العالم خلال الاعوام ١٩٩١ و ١٩٩٢ ويمكن الاستنتاج ان المساعدات سوف تزداد في الحجم والتوسع الجغرافي وتبقى اهميتها كأداة اقتصادية في سياستها الخارجية والعامل الحيوي في نقل التكنولوجيا اليابانية الى العالم الخارجي. وكذلك ايجاد روابط اكثر مع الدول عن طريق الاتفاقيات الثنائية او الامم المتحدة، فهي تسعى للحصول على مقعد دائم في مجلس الامن والاردن هو احدى الدول التي تدعم هذا التوجه.

Text Stamp

المقدمة

سادت اجواء الحرب البادرة بين المعسكرين الشرقي والغربي في العلاقات الدولية لفترة طويلة من الزمن، جعلت الدولتين العظميين تسعى كل منهما لفرض سياستها ومفاهيمها على الدول الاخرى والتأثير عليها لغايات الاجواء القطبية، واتخاذ مواقف سياسية واقتصادية تتناسب مع أحدهما، مما ادى ذلك الى زيادة الكم الهائل من المساعدات الخارجية نحو الدول النامية والتنافس الخطير بين المعسكرين في محاولات اجتذاب اكبر عدد من الدول المؤيدة له ضد الطرف الاخر وان استخدام سلاح المساعدات الاقتصادية والعسكرية مع الدول المتلقية يدفعها الى أن تتبنى مواقف مؤيدة نحو سياسة الدولة المانحة.

لقد باتت المساعدات الخارجية اداة قوية في السياسة الخارجية للدول المانحة ووسيلة هامة في علاقتها الخارجية. واصبح الاهتمام كبيرا بالأدوات الاقتصادية في جهود الدولة المانحة اقليميا ودوليا.

بعد انتهاء الحرب البادرة تدنت اهمية القوة العسكرية للدول الكبرى وظهرت قضايا اكثر اهمية في السياسة الدولية وتحديد العلاقات بين الدول مثل قضايا التجارة الدولية، التطور السريع للتكنولوجيا، المساعدات الخارجية، المؤسسات المالية الدولية، المشاريع والاستثمارات الدولية. فقد اصبحت هذه القضايا محورا رئيسيا لكثير من اللقاءات والحوارات على المستوى الاقليمي والدولي.

بعد انهيار المعسكر الشرقي وانتهاء حالة القطبية الثنائية في العالم، تغيرت الاجواء الدولية واصبحت الاتجاهات نحو التنمية والتطوير، وعدم الاعتماد على التسليح بل تخفيض النفقات العسكرية التي كانت تشكل رقماً مرتفعاً جداً في المخصصات المالية للدولة.

وبالمقابل اخذت الدول النامية في التوجه والتسارع نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوبها بعيداً عن الحروب والتسلح وبخاصة انها ليست معنية مباشرة بالصراعات القطبية. اصبحت المساعدات الخارجية للدول المانحة تتجه نحو مشاريع التنمية والبنية التحتية وأخذت تتقلص المساعدات العسكرية ما عدا الدفاع عن سيادة الدولة نفسها.

Text Stamp

هذا التوجه العام في المجتمع الدولي ادى الى تحركات سياسية وعلاقات جديدة تربط دول الشمال مع دول الجنوب في قضايا عالمية مشتركة كالتنمية والبيئة والقضاء على الفقر والمرض، لما لها من آثار سلبية على الكون اذا ما بقيت بدون معالجة. وفي الوقت نفسه تضع مسؤوليات كبيرة أمام الدول المتقدمة للمساهمة الفعالة في حل هذه القضايا.

لقد ازدادت أهمية المساعدات الخارجية مع تطور الاساليب الدبلوماسية لتنفيذ السياسة الخارجية. واهتمام الدول المتقدمة في تحقيق مصالح سياسية واقتصادية واستراتيجية نحو الدول المتلقية.

ولقد توسعت اليابان في برامج المساعدات لتشمل مجالات متنوعة بالاضافة الى البرامج الزمنية التي تطبقها خلال فترات محددة. فهي تملك أرقاماً متزايدة في حجم المساعدات منذ عام ١٩٧٠ ولغاية ١٩٩٢ وقد اصبحت في السنوات الاخيرة ثاني ممول بعد الولايات المتحدة الاميركية.

تعتبر اليابان قوة اقتصادية ذات قدرات كبيرة في انتاج التكنولوجيا المتطورة وتصدير الصناعات المختلفة.

فقد اعلن رئيس وزراء اليابان عام ١٩٨٧ بان ازدهار اليابان واستمرار نموها يرتبط باستقرار السلام العالمي. وأنها لا تعتمد على الترتيبات والاستعدادات العسكرية بل يرتبط بقدرتها على ضمان استمرار نموها الاقتصادي وتفوقها التكنولوجي واستمرار نشاطها التجاري والصناعي على الصعيد الخارجي.

ان تطلع اليابان نحو تنفيذ سياستها الخارجية من خلال ادوات عديدة اهمها المساعدات الاقتصادية جعلها ذات اهمية في توسيع البرامج التنفيذية من حيث العدد والانتشار الجغرافي.

أولا: موضوع الدراسة

تتناول هذه الدراسة موضوع المساعدات الخارجية اليابانية خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٩٢ كاداة في السياسة الخارجية اليابانية.

Text Stamp

ثانيا: مشكلة الدراسة

تعتبر المساعدات الخارجية اداة من ادوات السياسة الخارجية التي تستخدمها الدول المانحة للحصول على مكاسب سياسية لدى الدول المستفيدة واليابان اليوم اصبحت من الدول المتقدمة الغنية، تحاول بناء علاقات متعددة مع الدول وتقديم مساعدات ضمن برامج ومن خلال هيئات، بتخصيص جزء من ميزانيتها العامة لهذا الغرض.

تحاول هذه الدراسة التعرف على المساعدات اليابانية كاداة للسياسة الخارجية متى بدأت؟ وكيف تطورت؟ وما هي الاهداف؟ والمبادئ؟ وما هي المؤسسات والهيئات التي لها صلاحية تقديم المساعدات؟ وما هو اثر المساعدات على سياسة اليابان الخارجية؟ وحجمها من الدخل القومي؟

وتم ذكر مثال عن الأردن في تلقي المساعدات اليابانية. متى بدأت؟ وما هي المجالات التي تغطيها؟ وحجم هذه المساعدات.

ثالثا: اهمية الدراسة:

- تأتي اهمية الدراسة نتيجة للاهتمام الكبير والدور الهام الذي تلعبه المساعدات الخارجية في السياسة الدولية نظرا للاوضاع الاقتصادية المتردية في كثير من دول العالم الثالث وأهمية النواحي الاقتصادية بعامة في العالم الحاضر.
- تقدم الدول الكبرى مساعداتها الى الدول المستفيدة محاولة الحصول على مكاسب سياسية وتحقيق نوع من السيطرة السياسية والاقتصادية عليها.
- المساعدات الخارجية هي احدى الوسائل السياسية والاقتصادية لممارسة الدول قوتها على الدول المستفيدة، وممارسة القوة هي السمة البارزة في السياسة الخارجية للمجتمع الدولي من ضغط وسيطرة على الدول الاقل للتأثير على السلوك السياسي فيها.
- اليابان منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وخروجها مهزومة ومدمرة تحاول اعادة بناء نفسها اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا. وهي الان في عقد التسعينات من هذا القرن اصبحت دولة قوية ومتقدمة اخذت تتوسع سياسا واقتصاديا في العالم، وقد وضعت برامج مساعدات متعددة منها منح بدون مقابل او مالية لاجال مختلفة. وذلك بما يتفق مع سياستها نحو الدولة المتلقية.

Text Stamp

- تسعى الدول من خلال تقديم المساعدات الى ايجاد مواقف سياسية لها عائد ايجابي نحو مصلحة الدول المانحة.
- تعتبر اليابان قوة صناعية وتكنولوجية لديها وفرة في الانتاج وفائض تجاري، تقدم مساعداتها الى الدول وبنفس الوقت هي عملية تسويق للمنتجات اليابانية، وايجاد صلات اقتصادية ودبلوماسية متبادلة يمكن تطويرها فيما بعد.
- ان المساعدات كاداة للسياسة الخارجية تمنح على اساس حسابات سياسة او اقتصادية.
- تقدم اليابان مساعدات في مختلف المجالات الثقافية والتعليمية مما يترك أثراً لدى الدولة المتلقية ويخلق صلات متبادلة بينهم ويجعل لها دوراً عالمياً في المجتمع الدولي.

رابعاً: أهداف الدراسة

تهدف هذه الرسالة الى تحقيق ما يلي:-

- تعتبر المساعدات الخارجية اداة من ادوات السياسة الخارجية للدول مما يترتب عليه سلوك معين سواء للدول المانحة او المتلقية، التعرف على سلوكيات الدول في هذا المجال.
- التعرف الى المساعدات اليابانية من حيث تاريخها واهدافها وتطورها.
- التعرف على الفلسفة اليابانية للمساعدات وطبيعة البرامج التي وضعت لها.
- محاولة التعرف على أنواع المساعدات والشروط التي تضعها الحكومة اليابانية.
- التعرف على المجالات التي تعتبر اكثر اهمية في موضوع المساعدات والتي تحرص الحكومة اليابانية على تقديم يد العون نحوها، وكذلك مدى انعكاس نوعية تلك المجالات على اليابان نفسها.
- التعرف على السياسة المتبعة في تقديم المساعدات الخارجية فيما اذا كان وفق العلاقات الثنائية بين الدولتين او بما يتلاءم مع تطورات المجتمع الدولي.
- التعرف على الاهتمام الياباني نحو منح المساعدات الى بلدان ترتبط معها باستثمارات معينة او انها سوق لبضائعها.
- محاولة التعرف على حجم هذه المساعدات مقارنة بالوضع الاقتصادي لليابان.
- التوصل لمعرفة الجهات الاكثر استفادة من المساعدات لدى دول العالم الثالث او الدول الاسيوية.

Text Stamp

- التعرف على اثر المساعدات اليابانية على مجالات التنمية في الدول المستفيدة.
- محاولة التعرف على اثار وانعكاسات تلك المساعدات على سياسة واقتصاد اليابان نفسها.
- التوصل الى معرفة مدى استفادة الدول المتلقية من الخبرة والتكنولوجيا اليابانية.
- التعرف على المجالات التي يتم توجيه المساعدات اليها.

خامساً: الاطار النظري للدراسة

تتجه السياسة الدولية نحو علاقات القوة بين الدول، وهي لا تعني القوة العسكرية بقدر ماهية قوة اقتصادية وسياسية، تعمل من خلال قنوات وادوات عدة تصب في قدرة الدول القوية من فرص سيطرتها وارادتها على الدول الاخرى. ومن هذه الادوات المساعدات الخارجية التي تلجأ اليها الدول القوية والغنية لتحقيق مصالحها نحو الدول الاقل وبخاصة ذات الموقع الهام او فيها موارد اولية او انها سوقا لمنتجات الدول المانحة. فالقوة هي القدرة على الاقناع او الاكراه او ان تجعل الطرف المقابل ان يعمل ما تريد.

ويعتقد هانس مورجانثو Hans J. Morganthau صاحب نظرية القوة بان الاساس في السياسة الدولية هو الصراع على القوة للوصول الى الهدف مهما اختلفت المصالح.

وقد تجلت تلك النظرية من واقع السياسة الخارجية فيما بعد الحرب العالمية الثانية في حدوث الصراعات الدولية وايجاد مراكز قوة للتأثير وجلب دول تابعة لها.

تتناسب علاقة القوة مع ارادة الدولة لغايات مصالحها الذاتية دون اللجوء الى القوة العسكرية التي تقلصت اهميتها لاتباع الدولة القوية اساليب الاكراه او التهديد او الضبط والتأثير على القرار السياسي لدى الدول الاخرى. بايجاد علاقة نوعية بين كلا الدولتين المعطية والمتلقية.

تعتبر المساعدات اداة ضغط اقتصادي باتجاه تحقيق المصالح او تكوين سياسة مشتركة من التعاون والتنسيق نحو المواقف الدولية المختلفة.

منذ بداية تقديم طلب المساعدة الى مراحل تنفيذها، كل هذه المجريات تعطي الدولة المانحة القوة نحو تسيير الامور بالصورة التي تراها مناسبة لمصالحها، اكثر من الاهتمام بالظرف الاخر وتستطيع تحديد الشروط مسبقا وفرض ظروف سياسية واقتصادية وكذلك اجتماعية، وخاصة اذا ما كانت الدولة المتلقية بحاجة الى المساعدات

Text Stamp

لغايات التنمية وليس لها مجال سوى اللجوء الى تلك المساعدات والقبول بالشروط المفروضة، بالاضافة تاى ان الدولة التي تعطي المساعدات هي التي تحدد اية دولة تعطيها واية دولة تمتنع عنها.

سادساً: المنهجية

تتضمن الدراسة تحليلا علميا للمساعدات الخارجية اليابانية باتباع المنهج الوصفي التاريخي التحليلي. ومعالجة الموضوعات باسلوب علمي ملتزم بالوقائع والسياسات المتبعة وانعكاساتها على السياسة اليابانية. مما قد ينتج عنه استحداث علاقات قوة جديدة تختلف عما كانت عليه قبل تلقي المساعدة.

الأصل في الدراسة هو التحليل العلمي المنطقي لما تم جمعه من معلومات وحقائق حول المساعدات اليابانية والاثار المترتبة على ذلك. ومن ثم تفسير تلك المعلومات في محاولة للوصول الى وقائع او نتائج جديدة لها أثر في السياسة الخارجية لليابان. والتأكد فيما اذا كانت قد حققت الغرض منها، وكذلك تأثيرها على الدول المستفيدة.

سابعاً: حدود الدراسة

تتضمن الدراسة المساعدات الخارجية اليابانية كأداة للسياسة الخارجية خلال الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٩٢ منذ بداية تطورها. والاهداف التي انشئت من اجلها. ونسبتها من الدخل القومي الياباني.

ترتبط المساعدات بالسياسة الخارجية للدولة، ولهذا فقد أنشأت الحكومة اليابانية برامج وهيئات لها علاقة بالمساعدات الخارجية والتي بموجبها يتم تحديد الغايات والفلسفة المتبعة في تقديمها والدول التي لها اهتمام اكبر. بالاضافة الى شكل المساعدة بمقابل او بدون مقابل.

ثامناً: صعوبات الدراسة

- عدم توفر دراسات سابقة تتناول هذا الموضوع بتحليل منطقي وعلمي.
- الافتقار الى المراجع باللغة العربية حول المساعدات الخارجية اليابانية.

Text Stamp

- عدم وجود مؤلفات عربية تتناول الموضوع بشكل علمي مميز.
- وجود تطورات سريعة في العلاقات الدولية ادت الى استحداث متغيرات كثيرة وفي بعض الاحيان غير متوقعة.

تاسعاً: خطة الدراسة

تم تقسيم هذه الدراسة الى مقدمة وستة فصول وخاتمة.

ويبحث الفصل الاول في التطور التاريخي للمساعدات الخارجية اليابانية، والفصل الثاني عن هيئات تقديم المساعدات، والفصل الثالث حول سياسة اليابان في تقديم المساعدات واثرها على الدول المتلقية اما الفصل الرابع يتناول الجهات المستفيدة من المساعدات، ويأتي الفصل الخامس لمناقشة المجالات التي تغطيها المساعدات في الاتجاه الانساني والاقتصادي والعسكري. والفصل السادس يتناول المساعدات اليابانية إلى الأردن، حجمها ومجالاتها. وفي الخاتمة تأتي النتائج التي توصلت اليها الباحثة.

بالاضافة الى فصل تمهيدي عن اليابان الدولة والسياسة الخارجية والسياسة الخارجية والسياسة الخارجية اليابانية وكذلك عن المساعدات الخارجية ودور المساعدات في السياسة اليابانية الخارجية.

Text Stamp

فصل تمهيدي

أولاً- اليابان

ثانيا- السياسة الخارجية

ثالثا- المساعدات الخارجية

رابعا- السياسة الخارجية اليابانية

خامسا- دور المساعدات في السياسة الخارجية اليابانية

Text Stamp

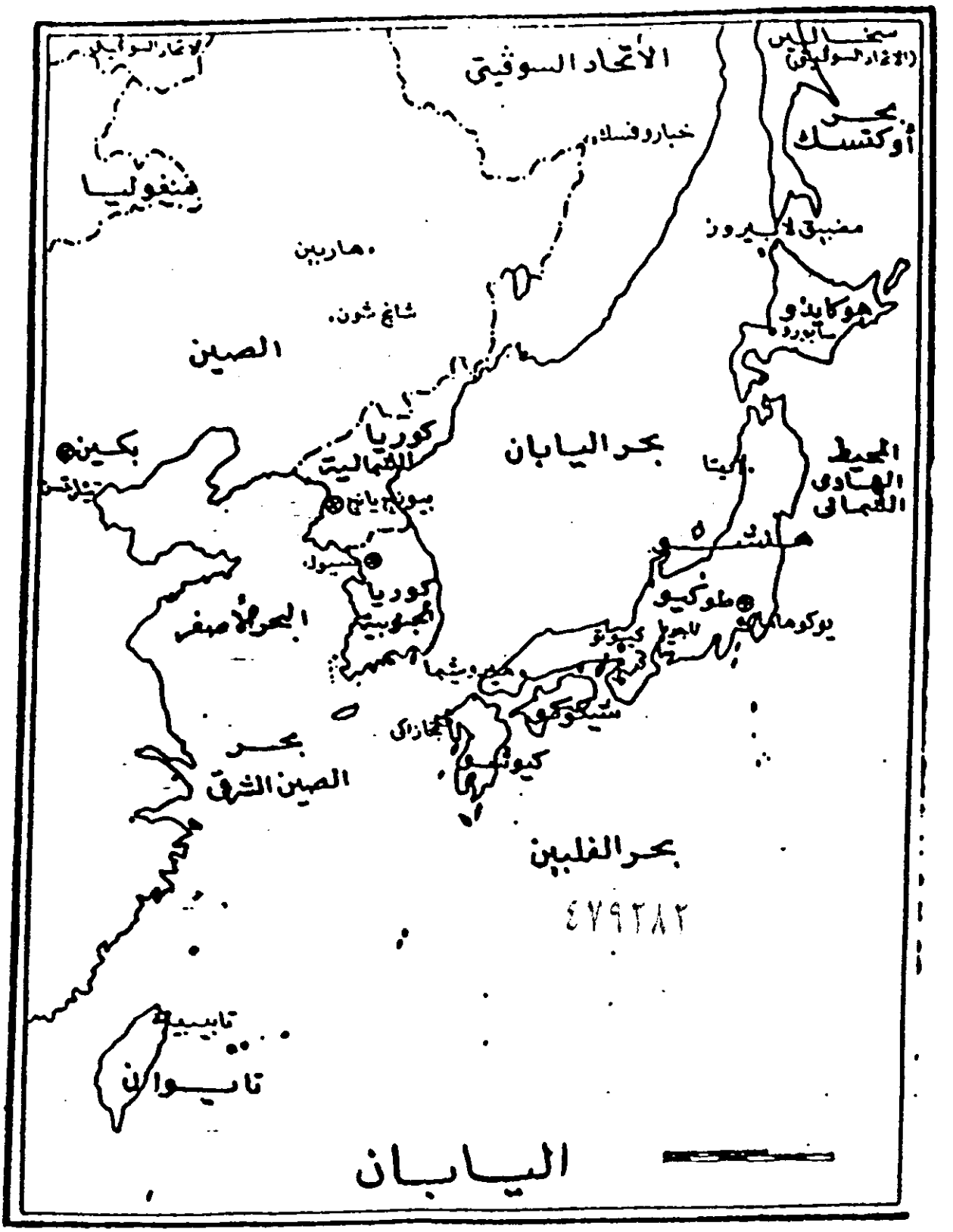

٤٧٩٢٨٢

Text Stamp

فصل تمهيدي

أولاً: اليابان - لمحة تاريخية

تتكون اليابان من مجموعة كبيرة من الجزر يبلغ عددها (٣٩٠٠) جزيرة تكونت من الزلازل والبراكين بمساحة مقدارها (٣٧٨) الف كم٢، فهي مجموعة من القطع الأرضية المتناثرة في المحيط الهادي، يسكن مواطنو اليابان في ستمائة جزيرة والباقي عبارة عن جزر صخرية غير آهلة، وقد سميت "الامبراطورية الجزرية"(١).

يبلغ عدد السكان (١٢٤) مليون نسمة يشغلون ٣٠٪ من مساحتها ومعظمهم في الجزر الأربع الرئيسية(٢) وأهمها جزيرة هونشو التي تقع فيها العاصمة طوكيو وهيروشيما وميناء أوساكا(هشام، ١٩٩٤).

يحد اليابان من الشمال بحر أوكتسك وخليج لابيروز، ومن الجنوب بحر الفلبين، ومن الشرق المحيط الهادي، ومن الغرب والجنوب الغربي بحر الصين الشرقي، ومن الشمال الغربي كوريا الجنوبية.

تم تشبيه موقع اليابان بموقع انجلترا في أوروبا وأطلقوا عليها بريطانيا الآسيوية إذ تحيط بها البحار والمحيطات التي ساعدت في حمايتها من الغزوات عبر التاريخ بالإضافة إلى دورها في التجارة البحرية. يتأثر موقعها بالتيارات المناخية البحرية الدافئة والهواء البارد القادم من الجبال المحيطة بها، ويلامس أطرافها الشمالية مناخ بارد، والأطراف الجنوبية مناخ حار، لذا تسقط فيها الأمطار بغزارة في الصيف ويتعرض الساحل الشرقي للرياح الموسمية الجنوبية الشرقية(المشيقح، ١٩٩٤).

جاءت تسمية اليابان والتي تعني، من أصل النهار، من الصين (جي - بون) وتم تحويرها إلى اليابان واليابانيون يطلقون على بلادهم اسم نيبون (Nippon).

وفي اليابان ديانات وضعية وليست سماوية، هنالك مذهب الشنتو (طريق الآلهة) تعني عبادة الأسلاف الذين انحدرت منهم سلالة الأباطرة فهي تجمع بين عبادة الطبيعة والسلف المقدس. وهنالك أيضاً البوذية وأصلها من الهند، وبقيت الشنتو الديانة القومية

---

(١) دراسة قامت بها الباحثة عن النظام السياسي في اليابان، الفصل الأول ٩٢/٩١ لمساق النظم السياسية - قسم العلوم السياسية، الجامعة الأردنية.

(٢) الجزر الرئيسية الأربع: هوكايدو - هونشو - شيكوكو - كيوشوا

Text Stamp

حتى القرن التاسع عشر، ثم أصبحت مزيجاً من العقيدتين البوذية والشنتو جاءت الفلسفة الكنفوشيه من الصين في القرن السادس عشر. ثم دخلت المسيحية وانتشرت في نجازاكي إلا أنه تم منعها وبخاصة أن بعض المبشرين كانت لهم أهداف سياسية ضد الدولة اليابانية وتم تحريمها عام ١٦١٤ وطلب من معتنقيها مغادرة اليابان أو الرجوع إلى البوذية أو الشنتو (درويش، ١٩٨٩).

كانت اليابان تحت حكم نظام عسكري اقطاعي، تقوم فيه العائلات الارستقراطية بأدارة وحكم الاقطاعيات وتشكل ما يسمى بالنظام الاقطاعي السياسي، وتكوين طبقة من المحاربين حاملي السيوف والسهام (الساموراي) لحماية الأقاليم التي تحكمها ضد العائلات وتتمتع باستقلال ذاتي في الحكم. إلا أن الخلافات الحادة بين هذه الدويلات أدت إلى حرب مستمرة وعدم استقرار.

بقيت اليابان فترة طويلة في عزلة عن العالم الخارجي امتدت من عام ١٦٣٩ ولغاية ١٨٥٤ منع اليابانيون خلالها من مغادرة البلاد، ولم يسمح للأجانب من الدخول إليها، إلا أنها تعرضت لضغوطات كثيرة من الغرب لضرورة فتح شواطئها أمام العالم الخارجي والسماح للسفن الغربية بالدخول إلى الموانىء اليابانية، وقد انتهت العزلة بتوقيع معاهدات صداقة مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وهولندا وروسيا كمعاهدة كاناجوا مع أمريكا (شريف، ١٩٩٣).

ظهر عهد جديد في تاريخ اليابان، وهو عصر الانفتاح والتقدم والتحديث عهد الامبراطور ميجي "Meiji" في الفترة ١٨٦٨ ولغاية ١٩١٢م بالانفتاح على الحضارات الأخرى ونقل العلم والمعرفة وتنمية العلاقات مع الدول الأجنبية، والحصول على الاعتراف العالمي باليابان، بدأت تظهر فيه المؤسسات السياسية المتطورة والصناعات الحديثة، تم نقل المجتمع الياباني إلى عصر التحديث وتبني مفاهيم الحضارة الغربية وقد ظهر فيه العديد من المستجدات لأول مرة في تاريخ اليابان، منها:

- نقل العاصمة من "كيوتو" إلى "ايدو" التي أصبح أسمها طوكيو وتعني العاصمة الشرقية.
- اصدار دستور ميجي ١٨٨٩ ينص على إقامة نظام ملكي دستوري، والامبراطور هو الحاكم المباشر في كافة شؤون الدولة.
- الغاء النظام الطبقي والتقسيمات الإدارية للمناطق المعتمدة على هذا النظام.

Text Stamp

- في العام ١٨٧٠ حصلت اليابان على أول عرض وطني لبناء خط حديدي من انجلترا بقيمة مليون جنيه استرليني.
- انشاء نظام وطني للنقد.
- تم فتتاح أول خط حديدي بين طوكيو ويوكوهاما.
- بناء أول سفينة حربية يابانية في العام ١٨٧٢.
- في العام ١٨٧٨ افتتاح بورصة طوكيو.
- في العام ١٨٨٢ تم انشاء بنك اليابان أول مؤسسة مصرفية مركزية.
- افتتاح الدورة الأولى للبرلمان الياباني في العام ١٨٩٠.
- انتصار اليابان في حربها مع الصين ١٨٩٥ وعلى روسيا في العام ١٩١٥.
- في العام ١٨٨٥ تم تشكيل أول مجلس للوزراء على النمط الغربي لادارة البلاد.
- دخول السينما في اليابان.
- ادخال التلفون إلى اليابان(درويش، ١٩٨٩).

في هذه الفترة تولت الحكومة اليابانية نفسها عملية التحديث في كل مجال من مجالات الحياة مع الاستعداد التام للتمويل. هذه النهضة أثرت كثيراً في النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فقد أخذت من الحضارة الغربية العلوم والمعرفة ونقل كل ما هو حديث إلى اليابان مع شباب نظام ميجي، وصهر ذلك في عملية توفيق فريدة من نوعها بين القديم والحديث مع المحافظة على الهوية القومية لليابان وملاءمته للتقاليد اليابانية(متشيو، ١٩٩٢).

فقد حدث أن تم استقدام خبراء غربيين لنقل معرفتهم إلى اليابان، وبعدما اتقن اليابانيون هذه المعرفة واستطاعوا الاعتماد على أنفسهم، تم الاستغناء عن هؤلاء الخبراء بطريقة لبقة فيها الكثير من اللطف والأدب الشديدين. فقد حضر خبراء من ألمانيا لتنظيم الجامعات، ومن أمريكا لانشاء محطات زراعية ونظام حديث للتعليم، وتعليم فن الدبلوماسية الحديثة، أما الخبراء البريطانيون فقد عملوا على بناء الأسطول الياباني على الطراز الانجليزي، وتطوير السكك الحديدية والاتصالات وأعمال الاشغال العامة. وساعد الفرنسيون في إعادة تنظيم القانون الفرنسي بما يتناسب مع الوضع الياباني(درويش، ١٩٨٩).

Text Stamp

أما النظام الاقتصادي فقد حدث فيه تحول كبير من حيث زيادة الصادرات وتقليل الواردات. ففي العام ١٨٩٠ كانت اليابان تستورد المنتجات المصنعة وقليل من المواد الأولية، ولكن تغير الوضع في العام ١٩١٣ بحيث أصبحت تشترى كميات كبيرة من المواد الخام وتصنعها ومن ثم تعيد تصديرها على شكل منتجات مصنعة، وهذه مظاهر لاقتصاديات الدول الصناعية(درويش، ١٩٨٩).

بعد صدور دستور ١٨٨٩ حدث تحول سياسي هام في ممارسة الحياة التشريعية وإنشاء "الدايت" من مجلسي النواب والشيوخ. ويعتبر الامبراطور مسؤولاً عن أعمال الدولة بمشاركة مجلس الوزراء والمجلس الخاص.

فقد تحولت اليابان من مجتمع اقطاعي إلى ديمقراطي بالرغم من افتقاره لتلك التجربة، لأنها عاشت منذ القدم في عهد الاقطاع مما هيأ للشعب الياباني ميراثاً سياسياً مميزاً، حيث أن الاقطاع في اليابان ارتكز على أسس أخلاقية منبثقة من التقاليد والأعراف القديمة تقوم على الالتزام والتسليم والولاء لمن هم في الطبقة الاجتماعية العليا. والتسليم بالسلطة دون قيد. لذا لم يكن هنالك ما يمس بالحقوق بمعنى الاقطاع الذي كان سائداً في الغرب.

وفي تحول اليابان إلى دولة حديثة هيأ لها موقعاً هاماً في المجتمع الدولي. وقد نجحت في اختيار المثل الصحيح لتطبيقه بما يتناسب والطبيعة اليابانية وهو نمط الديموقراطية الغربية.

وقد تميزت فترة الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨بتزايد النشاط الاقتصادي والتجاري وحيوية دبلوماسية المفاوضات مع الدول الآسيوية والغربية وعقد اتفاقيات.

أما في فترة الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥ تعرضت اليابان إلى دمار قوتها الاقتصادية والاجتماعية وهدم العديد من معالمها الحضارية والتاريخية والتراثية. ثم بدأت من جديد في إعادة بناء أجهزتها ومؤسساتها وفق رؤية ومفهوم جديد بعيداً عن خوض أية حرب مرة أخرى، لكي تكون دولة قوية لها موقع مميز في المجتمع الدولي وهذا ما جاء في ديباجة الدستور الحالي ١٩٤٧ الذي صدر آثر الخسارة التي تعرضت لها في الحرب العالمية الثانية(درويش، ١٩٨٩).

Text Stamp

صدر الدستور الحالي ١٩٤٧ وهو مغاير لدستور ميجي ١٨٨٩ حيث أصبحت اليابان دولة بدون جيش[١]. وُضع هذا الدستور باشراف رؤساء قوى التحالف الغربي ووضع شكل الحكومة الذي بموجبه أصبح الامبراطور رمز الدولة ولم تعد السلطة بيده كما كان في الدستور السابق، وأصبحت السلطة المطلقة بيد الشعب والحكومة تستمد نفوذها ووجودها من الشعب الممثل في البرلمان (الدايت).

يتمتع الامبراطور بسلطات رمزية مشابهة لمركز الملكة في بريطانيا، غير مسؤول عن القرارات التي تتخذها الحكومة ولا يستطيع اصدار قرار بدون مشورة أو موافقة مجلس الوزراء، بينما تملك ملكة بريطانيا حق تقديم المشورة، والتحذير، والتشجيع. الامبراطور رمز الدولة ومصدر وحدتها وبخاصة بعد الحرب العالمية الثانية حيث أن ظهوره في المناسبات العامة يعني لهم بداية عهد جديد مرتبط بالولاء لأرض وشعب اليابان. ويمكن اعتبار الدور الدستوري له عبارة عن غطاء شرف وفخر للأعمال اليومية للحكومة، فهو رمز لا يمس بسوء ومحبوب من الشعب(درويش، ١٩٨٩).

انتقل النظام السياسي في اليابان من الاقطاع المطلق إلى نظام برلماني ديموقراطي منتخب يشبه النظام البريطاني، حيث رئيس الاغلبية الحزبية هو رئيس الوزراء، ومعظم أعضاء مجلس الوزراء أعضاء في البرلمان، يتمتع الحزب الليبرالي الديمقراطي بأغلبية برلمانية وشعبية ذات انتشار واسع وله مؤيدين في المجتمع الياباني، سيطر على عملية الحكم لفترة طويلة وعمل على تحديد اتجاهات السياسة الخارجية والاهتمام بالتنمية الصناعية والتجارية وبناء دولة الرفاهية.

إن الظاهرة الحضارية للشعب الياباني هي العمل الجماعي وروح الفريق وهو ما يسيطر على المؤسسة السياسية، ليس فقط علاقة الفرد بالجماعة بل علاقة الجماعات مع بعضها وهذه إحدى دعامات العملية السياسية، ويعود ذلك للعوامل الاجتماعية والحضارية للمجتمع الياباني، بعدم عزل القيادات نفسها عن القاعدة وتسعى دائماً للحصول على موافقة الجماعة. بالإضافة إلى رغبة القيادة في مواجهة الجماعة وحل الخلافات بالحوار والمناقشة. والحرص الياباني على ارضاء الشعب واشراك الرأي العام في سياستها(درويش، ١٩٨٩).

---

(١) الدستور الياباني ١٩٤٧، مادة "٩"، لن يحفظ مطلقاً بقوات برية أو بحرية أو جوية.

Text Stamp

تعتبر القيادة رمزاً اخلاقياً من الصعب فصلها عن الحس الوطني للشعب وتحاط بكثير من التقدير والاحترام كإرث حضاري عبر التاريخ ورثته الأجيال عن بعضها ولها تأثير عميق في مختلف أوجه الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والروحية والقانونية والثقافية(عبد المجيد، ١٩٨٧).

يرى البعض أن هذه الجوانب كان لها الأثر العميق في شخصية الفرد الياباني في التغلب على النكبات والصعاب. فهي الحافز في التغلب على آثار الحرب العالمية الثانية التي دمرت الكثير من اليابان، بالإضافة إلى سياسة إعادة البناء والوصول إلى العلوم والتكنولوجيا وتطويرها لتصبح اليابان قوة اقتصادية وصناعية عالمية(النوري، ١٩٩٣).

حيث يمتاز الانسان الياباني بحبه الشديد وتعلقه الكبير بالوطن والعمل، والانتماء القوى لكل ما هو ياباني من مفاهيم وعادات وتقاليد ومنتجات، ملتزم ومخلص شديد الاتكار للذات، محب للعمل الجماعي وروح الفريق.

ويذهب بعض المحللين إلى أن نظام التعليم هو أحد أسباب تكوين الشخصية اليابانية، هنالك حرص شديد مشترك ما بين المدرسة والبيت في تكوين شخصية الطالب العلمية والنفسية، بأن لديه المقدرة الكبيرة في التعلم والمنافسة، والاستعداد العالي للتعلم والرغبة الأكيدة في اتقان كل ما يتعلمه. وقد يفسر البعض بأن القدرة اليابانية استطاعت التعرف والتعلم لكثير من المفاهيم والافكار الغربية ومن ثم تطويرها بما يتناسب مع حياتهم(الفرخ، ١٩٩٤).

فقد استطاعت اليابان الحفاظ على هويتها الثقافية بالرغم من انفتاحها على الحضارة الغربية والتأثر بها في مختلف المجالات السياسية والعلمية والتكنولوجية. ولكن لم تصل إلى حد التخلي عن مفاهيمها الذاتية بل عمدت إلى خلق توازن ما بين الجديد وبين التقاليد والعادات الموروثة عن الأجداد. مما أدى إلى مخرجات فريدة من نوعها ميزت الفرد والمجتمع الياباني عن بقية المجتمعات العالمية والآسيوية. وهذا ما نجده في جهودها لاسترجاع قوتها الصناعية في وقت قصير بعد تدميرها في الحرب العالمية الثانية، فقد أصبحت ثاني قوة اقتصادية وصناعية بعد الولايات المتحدة الأمريكية. وهو ما يطلق عليها "التجربة المعجزة"(النوري، ١٩٩٣) ، (فوكاياما، ١٩٩٠).

Text Stamp

ثانياً: السياسة الخارجية

تعرف السياسة الخارجية بانها مجموعة من الاساليب التي تتبعها الدولة في علاقتها الخارجية مع الدول الاخرى بما يتناسب مع اهدافها ومصلحتها القومية، وتختلف هذه السياسة من دولة الى اخرى حسب الاهتمامات والاولويات التي تضعها كل دولة. وتتأثر السياسة الخارجية بالاجواء الدولية. والازمنة المختلفة، بفرض مواقف تستدعي قرارا سياسيا من الدولة.

وكذلك تعرف السياسة الخارجية بانها مجموعة من الاجراءات والمواقف التي تتخذها الدولة في علاقاتها مع الدول وايضا من خلال ردود الفعل نحو القضايا والاحداث الدولية والتي يكون لها ارتباط بالمجتمع الدولي، والتركيز على المصلحة الوطنية. في كثير من الاحيان يكون منطلق السياسة الخارجية للدول الكبيرة التي تمتلك امكانيات كبيرة هو السيطرة على الدول الاقل حظا وممارسة ضغوطات عليها في اتخاذ القرار السياسي في القضايا التي ترتبط بالمصالح الوطنية. واستخدام الاساليب المختلفة التي تعتمد على نوعية العلاقات ان كانت علاقات صداقة او عداء في تحديد السياسة الخارجية(محمد، ١٩٧٢).

تتبع الدول العديد من الاساليب في تنفيذ سياستها الخارجية وذلك حسب العوامل والعناصر المتوافرة لديها. ان الاسلوب العسكري يتم تنفيذه اذا ما تحققت للدولة الاهداف الاساسية التي تتبناها في سياستها، بالاضافة الى امتلاكها القدرة العسكرية والتسليح الكافي كما فعل هتلر في الحرب العالمية الثانية. اما الاسلوب الاقتصادي فانه يرتبط الى حد كبير بمفهوم الثواب والعقاب الذي تعتمد عليه الدول الغنية في ممارسة السياسة الخارجية والتأثير على الدول التي لها مصالح لديها وتمتلك ثروات طبيعية او سوقا للمنتجات لاتخاذ قرارات ومواقف مؤيدة لها، كزيادة حجم المساعدات الاقتصادية او تنفيذ عقوبات اقتصادية ضدها بالتخفيض او قطع او تحديد مقدار المساعدات، وهذا قد يرتبط بموقف معين ينتهي بانتهائه او بفترة زمنية معينة، ففي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية قدمت الولايات المتحدة الامريكية المساعدات الاقتصادية الى اليابان وحثت الدول الاوروبية على ذلك من اجل الوقوف امام انتشار خطر الاتحاد السوفيتي في المنطقة. والاسلوب السياسي في سياسة الدولة الخارجية يتم تنفيذه من خلال الحوارات والمفاوضات والوصول الى

Text Stamp

تسويات تُرضي الاطراف المعنية واستخدام الاتصالات الدبلوماسية بين الدول المعنية، او من خلال المبعوثين الرسميين الذين ترسلهم الدول كمندوبين عنها الى الدول الاخرى.

في الوقت الحاضر برزت اهمية الوسيلتين السياسية والاقتصادية في السياسة الخارجية للدول بعدما تقلصت النزعة العسكرية التي كانت ذات اهمية حتى منتصف الثمانينات من هذا القرن بزوال القطبية الثنائية، وحلت الوسائل الاقتصادية والدبلوماسية محلها.

ففي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية اخذت السياسة البريطانية تتراجع بشكل مستمر في اهدافها التي كانت تسعى لتحقيقها في مناطق مختلفة من العالم. كانت الاولوية لاستخدام الوسائل الاقتصادية والعسكرية بالاضافة الى ممارسة النفوذ الاستعماري في المستعمرات التي كانت تابعة لها، في تلك الظروف استطاعت بريطانيا التأثير على القرار السياسي في العديد من الدول واتخاذ المواقف التي تتلاءم مع سياستها، ولكن بعد الحرب العالمية الثانية تغيرت الظروف الدولية وضعف النفوذ البريطاني وتدهورت الاوضاع السياسية والاقتصادية فيها، وحلت محلها الولايات المتحدة الامريكية في التأثير والنفوذ وبخاصة في كثير من المناطق التي كانت سابقا مستعمرات بريطانية في الشرق الاوسط واسيا وافريقيا(نعمة، ١٩٧٩).

وتأتي الاهمية السياسية والاقتصادية في السياسة الخارجية من العديد من المتغيرات والعوامل الدولية يمكن هنا ذكر البعض منها:-

١- ان غالبية الدول التي كانت لها نشاطات سياسية وعسكرية او لها مستعمرات في السابق لها من الخيرة والامكانيات التي تؤهلها لاستخدام الوسائل الاقتصادية وتقديم المساعدات والتأثير على القرار السياسي في الدول الاخرى(Feis, 1964).

٢- شعرت كثير من الدول انه يمكن التأثير على سياسات الدول الاخرى بتقديم المساعدات الاقتصادية اكثر من استخدام الجيوش والسلاح الذي يجعلها تفقد عددا من افراد جيوشها وجزءا من اموالها ومعداتها في سبيل وضع دولي يمكن معالجته بطريقة اقل كلفة ولا تؤدي الى خسائر بشرية.

٣- تتجه غالبية الدول الغنية والفقيرة في الوقت الحاضر نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنشيط الوسائل كافة لتحقيق ذلك وقد ادى الى تخفيض المخصصات المالية العسكرية في ميزانياتها، وتوجيه السياسة المالية نحو التنمية والتطوير (Ministry of Foreign Affairs, Diplomatic Bluebook, 1990).

٤- ازدياد اهمية دور الهيئات الدولية كالامم المتحدة والمنظمات الدولية في تحقيق سياسات الدول الكبرى المؤثرة على صنع القرار فيها والممول الرئيسي لميزانياتها

Text Stamp

مما يدفع هذه الهيئات الى اتخاذ مواقف اكثر ملاءمة مع سياسة هذه الدول باتباع الاساليب الدبلوماسية والمنابر الدولية(سعيد، ١٩٩٠).

٥- ان الصلات الاقتصادية ساعدت بعض الدول على تمتين علاقاتها مع الدول الاخرى واتخاذ قرارات في السياسة الخارجية بما يتناسب مع هذه الظروف. وتتبع بعض الدول المتلقية للمساعدات سياسات معينة دون اثارة غضب الاطراف المانحة. وفي الوقت نفسه فان الدول المانحة تجعل سياسة تقديم المساعدات الى الدول ذات الاهمية الاستراتيجية مما يؤدي الى حرمان الدول الاخرى والتي هي بحاجة فعلية للمساعدات(محمد، ١٩٩٠) ، (توفيق، ١٩٩٥).

٦- تتجه الدول في السياسة الخارجية نحو تحقيق المصالح القومية من خلال التعامل مع المجتمع الدولي والاحداث الدولية وقد تساعدها قدراتها وامكانياتها في وضع اولوياتها في السياسة الخارجية لتحقيق وضعها كقوة دولية مسيطرة او انها تسعى لايجاد علاقات ودية من اجل فتح اسواق لمنتجاتها او الحصول على المواد الاولية اللازمة للتصنيع والانتاج. ويعتبر نجاح او فشل الدولة في سياستها الخارجية مرتبطا بمدى تحقيقها لاهدافها والوصول الى مصالحها من خلال هذه السياسة(عبد الشفيع، ١٩٨٢).

تسعى الدولة الى تحقيق اهدافها باستخدام الوسائل الممكنة والمؤثرة في تعاملها مع الدول الاخرى. وقد تكون الاهداف قريبة او بعيدة المدى، وتحقيقها يكون بطريقة سلمية او بعد مفاوضات قد تطول او تقصر حسب التطابق او التضارب مع اهداف الدول الاخرى، او لربما بعد نزاع وقد يكون تحقيق الاهداف محصورا بالطرق الدبلوماسية او بالمواجهة العسكرية. ان الاهداف او مكونات الاهداف تختلف من دولة الى اخرى، ومن وقت الى اخر لوجود الكثير من العوامل المؤثرة على سلوك الدولة في السياسة الخارجية والتي تجعلها قابلة للتغير والتعديل نتيجة لردود الفعل نحو الاحداث الدولية واتخاذ قرارات تدافع بها عن مصلحتها الوطنية واتجاهاتها في السياسة الدولية(نعمة، ١٩٧٩).

إن المتغيرات الداخلية والدولية هي من الأسباب التي تساهم في صنع القرار في السياسة الخارجية للدولة، وتحدد حركتها وتصرفاتها في المجتمع الدولي بما يتناسب مع استراتيجيتها وقدرتها في استخدام الوسائل الممكنة التي تساهم في تحقيق اهدافها(مقلد، ١٩٨٢) ، (دورتي، ١٩٨٥).

Text Stamp

٢. الأداة العسكرية:

وهي إبراز القوة العسكرية والتلويح باستخدامها في وجه الدول الأخرى لتنفيذ أهداف السياسة الخارجية، وهذا ما أثبتته الأحداث الدولية في الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨ والحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥ باللجوء إلى القوة العسكرية للدول المشتركة في الحروب. فقد كانت النفقات العسكرية تشكل الجزء الأكبر من ميزانيات الدول(الرمضاني، ١٩٩١) الكبيرة والصغيرة. وذلك على حساب المشاريع الأخرى الضرورية للتنمية والتطوير. من منطلق مفهوم الحفاظ على الأمن القومي. فقد كانت الدول الكبرى تبيع الأسلحة بما يتفق مع سياستها الخارجية والمحافظة على التوازنات الاقليمية. وليس بغرض تحقيق الفائدة اللازمة للدول المشترية(الفخراني، ١٩٨٧). حيث أن الواردات الكبيرة من الأسلحة يعني الحاجة إلى عمالة ماهرة وعملة أجنبية وكذلك استيراد المواد الضرورية للصيانة مما يزيد من الأعباء المالية والفنية للدول النامية والصغيرة. وضخامة دوافع التسليح بدلاً من التنمية(اللجنة المستقلة، ١٩٨١).

٣. الأداة الدبلوماسية:

منذ بداية العلاقات الدبلوماسية بين الدول وهي ذات تأثير على سلوكيات الدول في السلم والحرب ولكن في الفترة الأخيرة زادت أهمية هذه الأداة في العلاقات الدولية نتيجة لتقليص مفهوم الاعتماد على القوة المسلحة وانما اللجوء إلى الوسائل الدبلوماسية في حل الخلافات بين الدول وإنهاء الأزمات السياسية والدبلوماسية عن طريق التفاوض والحوار والمبعوثين الرسميين(مقلد، ١٩٧٩).

٤. الأداة التكنولوجية والعلمية:

برزت في الآونة الأخيرة أهمية هذه الأداة بعد التقدم العلمي والتكنولوجي واستخداماته العديدة في كثير من نشاطات الدول السياسية والعسكرية والاقتصادية. فقد أصبح الكون قرية صغيرة بفضل شبكات الاتصال العالمية. واعتماد الدول في سياستها الخارجية وبرامج المساعدات لديها على ما تمتلكه من قدرات علمية وتكنولوجية. مثال ذلك المفاوضات اليابانية والسوفيتية بشأن تصدير التكنولوجيا اليابانية وارتباطها

Text Stamp

بمفاوضاتهم لإعادة جزر الكوريل إلى السيادة اليابانية. وقد تم تحويل جيل من الصناعات اليابانية المتطورة إلى الدول الصناعية الحديثة في شرق آسيا مثل كوريا وسنغافورة وماليزيا وبفضل التقدم التكنولوجي لبعض الدول قل استخدامها للمواد الأولية في التصنيع والاستعاضة عنها بمواد مصنعة أخرى(لوشن، ١٩٧٨).

تستخدم المساعدات لتنفيذ عدد من السياسات، منها:

١. قد يتم استخدامها لمصلحة الدول المانحة أكثر مما هو لمصلحة الدول المتلقية وذلك بربط المساعدات بشروط معينة.

٢. تسويق منتجات الدول المانحة.

٣. تنفيذ مشاريع لها أهمية لدى شركات الدول المانحة كمشاريع البنية التحتية مثل بناء الطرق والموانىء.

٤. قد تستخدم المساعدات لإيجاد أنظمة اجتماعية واقتصادية تخدم الأنظمة السياسية في الدول المتلقية وتعمل على استمراريتها وتتناسب مع أنظمة الدول المانحة.

٥. تسعى الدول المانحة على الإبقاء على نفوذها في الدول الأخرى وبخاصة المستعمرات السابقة.

٦. تكون بعض الدول المتلقية مصدراً أساسياً للمواد الأولية التي تستخدمها الدول المانحة في صناعتها.

٧. تتمتع بعض الدول المتلقية بأهمية استراتيجية كموقع جغرافي أو لديها ثروات طبيعية مما يدفع الدول المانحة إلى الاهتمام وتقديم المزيد من المساعدات.

٨. قد تقدم المساعدات للحفاظ على بعض الدول ضمن تكتلات إقليمية سياسية أو اقتصادية(الفخراني، ١٩٨٧).

Text Stamp

ثالثا: المساعدات الخارجية

تعتبر المساعدات الخارجية إحدى أدوات السياسة الخارجية التي تلجأ إليها الدول المانحة لتحقيق أغراضها في السياسة الخارجية، والتأثير على الدول المتلقية في عملية صنع القرار وتبني سياسة ترضى عنها الدول المانحة.

وتكون المساعدات عادة من الدول التي لديها إمكانيات مادية، إلى الدول النامية والأقل نمواً والتي لا تملك مثل هذه القدرات، بينما الدول المانحة تكون عادة من الدول الصناعية والغنية.

تسعى الدول المانحة إلى تسييس المساعدات الاقتصادية والربط بينها وبين أهداف السياسة الخارجية، وممارسة نفوذها على الدول المتلقية. والتركيز على الدول ذات الأهمية الاستراتيجية مما يعني أن الدول الأقل أهمية لا تنال المساعدات اللازمة لاحتياجاتها التنموية. ومن هنا فإن المساعدات ليست نوعاً من الكرم الدولي بعيداً عن أي غرض أو هدف بل هي سلاح سياسي لغرض السيطرة والنفوذ. وقد قال الرئيس الأمريكي كندي في العام ١٩٦٠ لتوضيح أهمية المساعدات السياسية الخارجية "أن المساعدات الخارجية هي أسلوب تحافظ به الولايات المتحدة على وضع النفوذ والسيطرة حول العالم"(غيلان، ١٩٨٧).

وقد ربطت العديد من الدول ومن ضمنها الولايات المتحدة المساعدات بشروط وقيود تعود بالنفع على اقتصادياتها وتجارتها، وقد جاء في تقرير اللجنة المستقلة لبحث قضايا التنمية الدولية برئاسة براندت المستشار الالماني السابق، والذي يحمل عنوان "الشمال والجنوب، برنامج من أجل البقاء" عام ١٩٨١، أن دول الجنوب لا تحقق النمو الكافي دون مساعدة دول الشمال، وكذلك فإن ازدهار دول الشمال مرتبط بتطور أكبر في الجنوب. وإن الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية لها انعكاسات سلبية على اقتصاد الدول المتقدمة لذلك فإن من مصلحتها معالجة مشاكل الدول النامية من فقر وتخلف ومحاولة عدم حدوث أزمة اقتصادية دولية بل يجب تهيئة أجواء مناسبة للاستثمار والتجارة. وإن الاستقرار في دول الجنوبي ضروري لتطوير دول الشمال(لحام، ١٩٨٢).

وقد أكد تقرير اللجنة هذه أن سياسة المساعدات الخارجية المتبعة نحو الدول الفقيرة والنامية، تواجه بالإهمال وبعدم الفاعلية، لعدم اعطاء المساعدات أولوية عالية من

Text Stamp

الجانب السياسي وأوصى التقرير بضرورة التزام الدول الغنية بتخصيص نسبة ٠,٧٪ من الناتج القومي الاجمالي للمساعدات التنموية، ورفعها إلى ما نسبته ١٪ بحلول عام ٢٠٠٠ في ضوء ما أوصت به وحددته الأمم المتحدة. علماً أن المساعدات المقدمة إلى الدول الأقل نمواً لا تفي باحتياجاتها الأساسية وتؤدي إلى ضعف معدل النمو السنوي فيها(اللجنة المستقلة، ١٩٨١).

وكذلك يدعو التقرير إلى ضرورة استمرارية المساعدات، وأن تتحمل الدول مسؤولياتها نحو بعضها وبخاصة الدول النامية من خلال استثمار المساعدات بفاعلية حتى تستفيد منها مشاريع التنمية وتؤدي إلى تطور فعلي وملموس فيها. وهنالك نسبة كبيرة من هذه المساعدات تذهب لشراء سلع من الخارج وفي كثير من الأحيان ليست ذات أهمية لاحتياجاتها الفعلية وإنما تنفيذاً لشروط الدول المانحة والتأكيد إلى شرائها منها وليست من الأسواق الخارجية وبأسعار مرتفعة مقارنة مع الدول الأخرى(اللجنة المستقلة، ١٩٨١). وتسعى الدول النامية إلى السيطرة على مواردها الذاتية، وأن يكون هنالك تعاون متبادل للمنافع من خلال مساعدات تقدم على شكل منح مالية وقروض بشروط ميسرة، بالإضافة إلى الاستفادة من الخبرات الفنية والعلمية المتوفرة في الدول الصناعية في محاولة للتغلب على مشاكل التنمية من فقر وجهل وتحقيق فرص عمل بإنشاء المزيد من المشاريع.

ومنذ الخمسينات حدث تغيير في الحوار الدولي أثر انتهاء الحرب العالمية الثانية وبداية استقلال الدول المستعمرة، فيما يتعلق بالعلاقة بين الشمال والجنوب واعتبار المساعدات من باب الاحسان والتصدق، حيث ترى الدول النامية في العالم الثالث أن ما أنجزته كان بفضل ما بذلته شعوبها من جهود في البناء والمحافظة على مواردها الذاتية.

ولذلك يدعو التقرير إلى ضرورة إعادة تنظيم العلاقات الدولية واستحداث منهج شامل لمواجهة مشكلات التنمية، نتيجة لوجود مصالح مشتركة وإلى ضرورة الاسراع في تنمية الجنوب من موارد الشمال(اللجنة المستقلة، ١٩٨١). ويكون الدعم العالمي للتعاون الاقتصادي من خلال تقديم مساعدات دولية غير مشروطة من دول أو منظمات دولية، مع إمكانية شراء السلع من مصادر مختلفة وليس من الدول المانحة فقط. ويجب تشجيع المشروعات الصناعية المشتركة بين الدول، وتوفير الدعم الكافي لخطط التنمية لتنفيذها بفاعلية(اللجنة المستقلة، ١٩٨١).

إن المساعدات التي تحتاجها الدول النامية ليست فقط اقتصادية ومالية بل أيضاً بحاجة إلى مساعدات فنية وعلمية من أجل بناء نفسها وتطويرها واستغلال الثروات

Text Stamp

الطبيعية وذلك عن طريق توفير الأجهزة والمعدات اللازمة لها، وأن تكون على فترات انتقالية بحيث تستطيع الدول النامية فيما بعد من الاعتماد على نفسها. وهناك الاعتقاد بأن سياسة المساعدات والتعاون ليست سياسة حيادية لدى الدول المانحة(فوشن، ١٩٧٨). إن العلاقة بين الدول المانحة والدول المتلقية هي علاقة غير متكافئة، فكثير من المساعدات ذات شروط صعبة، وتنفيذها قد يخدم الدول المانحة أكثر وتستفيد منها.

فالمساعدات التي تقدم لانشاء البنية التحتية في الدول النامية تكون في كثير من الأحوال لاستفادة الدول المانحة في مشاريعها في تلك الدول، فقد تم انشاء طرق في الكاميرون بتمويل مشترك الماني وفرنسي وبريطاني لتسهيل نقل المواد الأولية والزراعية إلى الموانىء البحرية ومن ثم تصديرها إلى الدول المانحة، بينما الطرق في باقي المناطق شبه معدومة(فوشن، ١٩٧٨).

من النقاط التي ركز عليها تقرير اللجنة المستقلة: إنشاء صندوق عالمي جديد للتنمية، لتقديم المساعدات من خلاله إلى الدول النامية ولكن واجهت هذه الفكرة معارضة شديدة من قبل الولايات المتحدة الامريكية والدول الأوروبية: حيث تفضل هذه الدول تقديم مساعداتها عن طريق الاتفاقيات الثنائية مع الدول ذات الأهمية السياسية والاستراتيجية. وتعمل على ربط المساعدات بشروط تتناسب مع أهدافها الاقتصادية والسياسية. إن الغالبية العظمى من المساعدات الثنائية لهذه الدول تذهب إلى الدول النامية التي تربطها بها علاقات خاصة قد تكون تاريخية كالمستعمرات القديمة أو وجود مصالح ذاتية موروثة وكذلك وجود أهداف تجارية دولية تربط ما بين الدول المانحة والمتلقية، لذلك نجد أن المساعدات البريطانية الثنائية تعطي في غالبها إلى دول الكومنولث أو المستعمرات السابقة في أفريقيا وآسيا وكذلك تفعل فرنسا.

أما المساعدات الأمريكية فتتركز في مواقع ذات أهمية سياسية واقتصادية واستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية في مناطق جنوب شرق آسيا وفي أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط ومثال ذلك ما تم تقديمه لكل من مصر وإسرائيل أثر توقيع إتفاقية كامب ديفيد (١٩٧٩)(لحام، ١٩٨٢).

Text Stamp

وترتبط المساعدات بالسياسية الخارجية للدول الصناعية والمتقدمة من خلال فرض قيود مادية وتجارية على الدول المتلقية بالإضافة إلى محاولة التدخل وتحديد المشاريع التنموية لهذه الدول(ويلسون، ١٩٨٧). وقد تضطر بعض الدول النامية في بعض الأحيان وفق هذه الشروط إلى إقامة مشاريع لا تحتاج إليها في عملية التنمية وذات كلفة مادية مرتفعة. وقد تتناسب هذه المشاريع مع مصلحة الدول المانحة أكثر منها مع الدول النامية وذلك من خلال فتح أسواق جديدة لسلعها أو تنشيط الحركة التجارية والصناعية فيها واستخدام الأجهزة والمعدات التي تقوم بتصنيعها، وعدم فتح المجال لتشغيل القوى العاملة المحلية للدول النامية. مما يفقد هذه الدول الخبرة العملية المحلية(الحام، ١٩٨٢).

وتتكون المساعدات الخارجية مما يلي:

- المساعدات الاقتصادية
- المساعدات العسكرية.
- المساعدات الطارئة وتشمل ما يلي:
  - المساعدات في الكوارث الطبيعية كالزلازل، والفيضانات.
  - المساعدات في الحروب الأهلية أو بين الدول.
  - المساعدات التي تقدم إلى اللاجئين.

Text Stamp

أولاً: أنواع المساعدات

١. المساعدات الثنائية:

تكون المساعدات الثنائية بين الدول المانحة والدولة المتلقية نتيجة للاتفاق الثنائي بينهما. وهذا النوع يعطي الدولة المانحة فرصاً واسعة للتدخل في الشؤون الداخلية والخارجية للدولة المتلقية، وتحديد اتجاهات سياستها الخارجية واتخاذ القرارات التي تتناسب مع مواقف الدولة المانحة نحو القضايا الاقليمية والعالمية. وتوسيع مناطق نفوذها. لذا نجد في كثير من الأحيان أن المساعدات الثنائية تتركز في الدول ذات الأهمية الاستراتيجية وليس حسب واقعها الفعلي كدولة نامية تسعى لتلبية إحتياجاتها من التنمية والتطور. وبهذا تكون المساعدات أداة في يد الدولة المانحة ترتبط بتحديد السياسة التي يجب أن تتبعها الدولة المتلقية وتأثير ذلك على سياستها القومية والوطنية(هيدسون، ١٩٨٧).

وتستفيد الدول المانحة من أسلوب المساعدات الثنائية بتحقيق فوائد عديدة تجارية واقتصادية وصناعية من خلال تنشيط حركة الشركات المحلية واستخدام منتجاتها بالرغم من الكلفة المرتفعة مقارنة مع السوق الخارجي للدول الأخرى.(هايتر، ١٩٧٩)

وقد لا تكون بالجودة المناسبة لهذه المشاريع وتفتقر إلى عنصر هام وهو المنافسة المحلية والعالمية حول الأفضلية في تنفيذ المشاريع الممولة من هذه المساعدات(سبيرو، ١٩٨٠).

٢. المساعدات متعددة الأطراف:

تتم بواسطة الهيئات الدولية والإقليمية كالأمم المتحدة والوكالات التابعة لها والبنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية. حيث تساهم حكومات الدول في العالم في تمويل هذه الهيئات بنسب متفاوتة. وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية واليابان أكبر دولتين ممولتين لهذه الهيئات الدولية. وبذلك تتعرض السياسة العامة لتقديم المساعدات في هذه الهيئات الدولية إلى الضغط والتأثير من قبل الدولة صاحبة الحصة الكبرى في التمويل وهي الولايات المتحدة الأمريكية كما يظهر ذلك واضحاً في البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي والمنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة(لحام، ١٩٨٢).

Text Stamp

إن الأصل في عمل الهيئات الدولية هو تمويل مشاريع الدول النامية من خلال المساعدات حسب أولويات هذه المشاريع لدى الهيئة نفسها وحسب الاحتياجات اللازمة لحكومات الدول المتلقية دون أن يكون هنالك أي ضغوط خارجية(شحاتة، ١٩٧١).

وقد كانت حكومات الدول ذات رؤوس الأموال الكبيرة تقدم مساعدات إلى الدول الصغيرة التي تحتاج إلى الدعم المالي في تطوير نفسها، ولكن برز مفهوم المساعدات الدولية بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية وقد استعمل كثيراً لأغراض سياسية واقتصادية وغيرها لخدمة مصالح الدول المانحة. فقد قدمت الولايات المتحدة الأمريكية مساعدات كبيرة إلى الدول الأوروبية في عام ١٩٤٨ بموجب "مشروع مارشال". الذي حمل اسم وزير الخارجية آنذاك جورج مارشال من أجل النهوض وإعادة البناء للدول الأوروبية التي دمر اقتصادها بسبب الحرب. والوقوف أمام التوسع الشيوعي في أوروبا وأماكن أخرى من العالم، وقد تم ذلك في ضوء السياسة الأمريكية الداعمة لحلفائها في أوروبا الغربية. وقد رفض كل من الاتحاد السوفييتي سابقاً. ودول أوروبا الشرقية الاشتراك في هذا المشروع للاختلاف الايدولوجي بينهم على اعتبار أن هذا المشروع يعطي لأمريكا السيطرة والتأثير على المنطقة. وفي عام ١٩٤٧ برز مبدأ ترومان الذي يحمل اسم رئيس الولايات المتحدة من أجل دعم كل من اليونان وتركيا وتقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية لدعم المنطقة أمام التهديد السوفييتي(Hogan, 1987).

وقد تطور مفهوم المساعدات الخارجية بالنسبة للدول المانحة التي أصبحت تعمل على تقديمها إلى الدول ذات الأهمية الاستراتيجية وبالمقابل فإن الدول الأقل أهمية تنال الحصة الأقل من المساعدات بالرغم من احتياجاتها الكثيرة للتنمية. وقد واجهت كثير من الدول التي كانت مستعمرة سابقاً وبخاصة من قبل فرنسا وبريطانيا صعوبات كثيرة في الحصول على الدعم المالي والفني لإعادة بناء نفسها ومواجهة مسؤوليات الاستقلال. فقد عملت الدول المستعمرة على انتهاج سياسة خارجية تعمل على الحفاظ على استمرارية نفوذها في هذه الدول لكونها سوقاً واسعة لمنتجاتها ومصادراً أساسية للمواد الأولية لصناعاتها، وكذلك لإعادة تصدير هذه المواد المصنعة إلى هذه الدول(فوشن، ١٩٧٨).

Text Stamp

رابعاً: السياسة الخارجية اليابانية

في عام ١٩٤١ حدث الهجوم الياباني على الاسطول الامريكي في ميناء بيرل هاربر في هاواي والذي حطم ٩٠٪ من القوات البحرية والجوية الامريكية. في آب سنة ١٩٤٥ تم ضرب مدينتي هيروشيما ونجازاكي بالقنبلة الذرية بعد هذا استسلمت اليابان وبدأت مرحلة الاحتلال الامريكي منذ سنة ١٩٤٢ - سنة ١٩٥٢ وقد حدث خلال هذه الفترة ما يلي:-

- تصفية المؤسسة العسكرية اليابانية.
- نقل ادارة الدولة الى المجموعة الانجلو الامريكية في وزارة الخارجية اليابانية.
- وضع الدستور الياباني باللغة الانجليزية من قبل مجموعة من المؤسسات هي وزارات الخارجية والدفاع والبحرية الامريكية بالاضافة الى خبراء القيادة العليا للحلفاء.
- ابرام معاهدة الامن الامريكية اليابانية سنة ١٩٥١ التي تم تعديلها سنة ١٩٦٠ بايجاد قاعدة عسكرية امريكية في اليابان للانطلاق نحو غرب المحيط الهادي واسيا.
- في الفترة من ١٩٤٥-١٩٦٠ تلقت اليابان مساعدات مالية مباشرة وغير مباشرة من خلال فعاليات التجارة المتبادلة بينها وبين امريكا ادت الى حدوث انتعاش اقتصادي كبير وسريع(احمد، ١٩٩٠).

بعد الحرب العالمية الثانية شكل التهديد السوفيتي للمنطقة سببا في توفير الحماية الامريكية لليابان وتقديم الدعم المالي والعسكري الامريكي في اطار سياسة الاحتواء التي اتبعتها امريكا لمواجهة الخطر الروسي وكان للمظلة الدفاعية والنووية الامريكية الدور الرئيسي في توفير الامن والحماية للمنطقة مما ساعد اليابان على التوجه نحو التصنيع وتنشيط اقتصادها. واعادة بناء ما دمرته الحرب وخلق اجواء اقتصادية وتجارية ومالية مشجعة بدلا من التوجه نحو الجانب الامني والعسكري(نعمة، ١٩٩٣).

وفي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تبلورت اراء عديدة حول تحديد الدور المستقبلي لليابان في ظل المستجدات بعد انتهاء الحرب بما يلي:

- البعض يفضل ان تكون اليابان دولة محايدة وبنص دستوري صريح وان تنطلق من هذا المفهوم في سياستها الخارجية.

Text Stamp

- البعض الاخر يرى ان على اليابان ان تحاول استعادة دورها السابق لتصبح دولة كبرى.
- اما الرأي الاخير وهو الرأي الذي يشكل الاغلبية فيرى ان اليابان يجب ان يكون لها دور تجاري وصناعي في ظل اجواء سياسية مستقرة بعيدة عن صراعات سباق التسلح والنشاط العسكري(احمد، ١٩٩٠).

ان التوجه الياباني نحو الاهتمام العسكري يعني مخالفة النص الدستوري الذي يمنع وجود قوات عسكرية لها وبالتالي زيادة النفقات العسكرية وهذه الامور تخضع لعدد من الاعتبارات المحلية والاقليمية والدولية(Masahida, 1987).

اما محليا فهذا يعني تطوير القدرات الدفاعية وزيادة النفقات العسكرية وان تكون هذه ضمن ترتيبات الامن المشتركة مع امريكا نتيجة للعلاقة الاستراتيجية المشتركة بينهما والتي يعتبرها اليابانيون احدى المقومات الرئيسية للامن الياباني. وقد كانت الجهود الامريكية موجهة نحو الضغط على اليابان لزيادة نفقاتها الدفاعية لتخفيف العبئ الدفاعي عن امركيا لتساهم اليابان في حل المشكلات الاقتصادية الامريكية. حيث كانت تشكل ما نسبته ٥ر٠٪ من اجمالي الدخل القومي الياباني للشؤون الدفاعية. وكان الضغط الامريكي يهدف الى رفع هذه النسبة الى ١٪(احمد، ١٩٩٠).

اما اقليميا فان التحول الياباني الى قوة عسكرية كبيرة يؤدي الى قلق وخوف دول اجوار من العودة الى الماضي والعسكرية اليابانية وبالتالي فان مشاكل اقليمية ستظهر بوضوح وتنعكس مباشرة وسلبا على اليابان بالاضافة الى الاهمية الخاصة التي اصبحت لهذه المنطقة بالنسبة لليابان من النواحي الاقتصادية والتجارية. وتنطلق اليابان في احد اهدافها في السياسة الخارجية من ان الامن والاستقرار في اسيا وبخاصة في شرق وجنوب شرق اسيا يعتبر احدى الدعامات الاساسية للامن القومي الياباني وللمحافظة على هذا الاستقرار تسعى اليابان فيما تسعى اليه الى زيادة المساعدات المقدمة لتنمية هذه الدول(عبد السلام، ١٩٩٤).

وأما دوليا فان العلاقات الاقتصادية والتجارية لليابان تاتي ضمن اولويات سياستها الخارجية لتحقيق ازدهارها بعيدا عن استخدام القوة العسكرية(احمد، ١٩٩٠).

Text Stamp

وقد كانت فترة الوفاق الدولي بين المعسكرين الشرقي والغربي اكثر تناسبا مع السياسة اليابانية لانه يؤدي الى تخفيف الضغط الامريكي عليها لزيادة حجم الانفاق على الدفاع وتحويل هذه النفقات الى النمو الاقتصادي والتطور التكنولوجي والصناعي، وان تكون لها الاولوية في القضايا الدولية بدلا من الاهتمام بالنواحي العسكرية والتسليح، مما يتيح الفرصة لبروز دور دولي مميز لليابان(ابراهيم، ١٩٩٠).

إن مفهوم اليابان الاول للامن القومي هو الحفاظ على الامن الاقتصادي الذي اصبح الركيزة الاساسية لعلاقات اليابان الخارجية فقد حل مفهوم التنافس الاقتصادي محل التنافس العسكري الذي كان سائدا في فترة الحرب الباردة. واصبح الاستقرار الاقتصادي العالمي والتعاون الاقتصادي الدولي من أساسيات ازدهار وتطور اليابان وان ربطها بين الامن القومي والامن الاقتصادي جعلها تسير في سياستها الخارجية بدبلوماسية مرنة مع الاطراف المتصارعة على الساحة الدولية وكذلك المشاركة مع الدول والهيئات الدولية الاخرى في مشاريع مشتركة واتباع منهج تعاوني للعلاقات الدولية نتيجة لتشابك المصالح وترابطها والاعتماد المتبادل بين الدول لعدم قدرة الدولة الواحدة على الاعتماد على ذاتها في كل الامور وفي الوقت نفسه يقل الاعتماد على الالية العسكرية في تحقيق مكاسب دولية ويزداد الاهتمام بالطرق والاساليب الدبلوماسية لتنفيذ السياسة الخارجية(محمد، ١٩٩٢)، (أحمد، ١٩٩٠).

وقد أعلن رئيس الوزراء الياباني سنة ١٩٨٧: "ان ازدهار اليابان واستمرار نموها يرتبط باستقرار السلام العالمي وان أمنها لا يعتمد على الترتيبات والاستعدادات العسكرية، بل يرتبط بقدرتها على ضمان استمرار نموها الاقتصادي وتفوقها التكنولوجي واستمرار نشاطها التجاري على الصعيد الخارجي"(أحمد، ١٩٩٠).

يرتبط امن اليابان بمدى الاستقرار في العلاقات الدولية الذي ينعكس على النمو الاقتصادي والتكنولوجي فيها مما يعني زيادة معدل نمو التجارة الدولية وعلاقات اقتصادية خارجية قوية وتحقيق مصالحها والاهداف السياسية الخارجية لها(Kajima, 1965). فهي تمتلك الان مصالح واستثمارات كثيرة في الخارج في ظل سياسة خارجية سليمة ونشطة واكثر فاعلية. وقد حدد رئيس الوزراء الياباني "توشيكي كايفو" في اذار سنة

Text Stamp

١٩٩٠ الخطوط الاساسية لتوجهات السياسة الخارجية اليابانية في التسعينات والاهداف التي تسعى الى تحقيقها والموقف الياباني من الاوضاع الدولية بما يلي:

أولا: تأمين السلام والامن بالمساهمة الايجابية لليابان في الامن والسلام العالميين من خلال حل المنازعات الاقليمية والازمات الدولية بالطرق السلمية.

ثانيا: احترام الحرية والديمقراطية بدعم الجهود الرامية الى اتباع النظام الديمقراطي في العالم.

ثالثا: ضمان توفير الرخاء العالمي من خلال اقتصاديات السوق الحرة باقامة نظام اقتصادي عالمي مفتوح.

رابعا: توفير بيئة صالحة يمكن للبشر ان يحيوا فيها حياة انسانية افضل من خلال التصدي للقضايا الجديدة التي تواجه العالم كالتلوث البيئي وانتشار المخدرات.

خامسا: اقامة علاقات دولية مستقرة تقوم على الحوار والتعاون والابتعاد قدر الامكان عن النزعة القومية الضيقة.

هذه المبادئ وضعت اليابان امام مسؤوليات متزايدة في مجال السياسة الدولية وجعلت منها عضوا اساسيا وفعالا في المجتمع الدولي يستدعي الاهتمام باتجاهات السياسة الخارجيةفي مناطق عديدة في العالم كمنطقة شرق اسيا والباسفيك والشرق الاوسط وغيرها وتقديم المساعدات اللازمة للتنمية وفتح مجالات للتعاون العلمي والتكنولوجي والتخفيف من الازمات الدولية والنزاعات الاقليمية(شريف، ١٩٩٣).

إن السياسة الخارجية اليابانية تنطلق من العديد من التوجهات والمرتكزات التالية:

- ان الركيزة الاساسية في سياسة اليابان الخارجية تنطلق من نص صريح في دستورها لعام ١٩٤٧ ينص على الالتزام بالسلام بعيدا عن اية حروب وهذا يتطلب اتباع سياسة الحوار والدبلوماسية واقامة علاقات ودية متبادلة مع الدول بغض النظر عن الاختلافات السياسية والدولية(Koichi, 1988).
- المساهمة الفاعلة في الامن والسلام العالميين والاستقرار الدولي من خلال المنظمات الدولية او العلاقات الثنائية بين الدول او المتعددة الاطراف.
- ضرورة المحافظة على علاقات ودية مع الدول التي تتبع النهج الغربي في سياستها، والتي تدور مع اليابان في فلك واحد وتشترك معها في المبادئ والمفاهيم وهذه الدول

Text Stamp

هي امريكا الشمالية واوروبا الغربية ودول المحيط الهادئ مع المحافظة على الخصوصية اليابانية بمفاهيمها وتقاليدها العريقة وترتبط اليابان مع الولايات المتحدة بروابط قوية ضمن التحالف الغربي دون ان يؤثر ذلك على خصوصيتها وغالبا ما تتبع اليابان في سياستها الخارجية الولايات المتحدة في العديد من القضايا الدولية كحرب الخليج ١٩٩١.

- من الركائز الاساسية للسياسة الخارجية اليابانية ضرورة قيام اليابان بتحمل مسؤولياتها الدولية وبخاصة بعدما اصبحت ثاني أكبر قوة اقتصادية في العالم بعد الولايات المتحدة الامريكية وذات قدرات كبيرة في انتاج التكنولوجيا المتطورة. مما يؤهلها لان تلعب دورا اكبر في العلاقات الدولية والمساهمة في الازدهار والاستقرار الدولي عن طريق الحوار والمفاوضات او عن طريق تقديم المساعدات والدعم الاقتصادي للدول(عطا، ١٩٩٠)، (تارو، ١٩٩٥).
- تعتمد اليابان في ازدهارها وتطورها على الاجواء السلمية بعيدا عن اية حروب او منازعات. وبخاصة انها بلد محدود المساحة وقليل الموارد الطبيعية ولذلك فان اقتصادها يعتمد على اقامة علاقات ودية مع الخارج وان تكون الاولوية للتطور الاقتصادي والتكنولوجي فيها ولكن بالمقابل هنالك اهتمام بالجانب الامني من خلال تشكيل قوات الدفاع الذاتي حال ظهور تحركات عسكرية في الدول المجاورة بينما الحماية الاساسية تعتمد على معاهدة الامن المشتركة مع الولايات المتحدة(The United, 1990)، (مسلم، ١٩٨٧).
- ان السياسة الخارجية اليابانية ذات وضع مميز لارتباطها بالاوضاع والمفاهيم الداخلية التي تؤثر وتتأثر بها وتنعكس على القرارات التي تصدر عن الحكومة اليابانية، ولا يمكن الفصل بين النواحي السياسية والاقتصادية وغيرها دون اخذ طبيعة الشعب الياباني بعين الاعتبار اذ ان اليابان حالة فريدة تشترك العناصر كافة في تشكيل الحياة فيها بما في ذلك المفاهيم الاجتماعية والثقافية والسياسية واتخاذ القرارات في السياسة الخارجية. ان هذا المزيج من المفاهيم ينتج عن واقعا ذا خصوصية معينة يفرض على الحكومات اليابانية ان تتحرك ضمن اعتبارات ومؤشرات داخلية وخارجية(Akio, 1989) ، (JIIA, 1989).
- ان التطور الاقتصادي والتجاري ادى الى انفتاح اليابان على الخارج وبخاصة الدول الاسيوية ودول الجوار فقد تحررت اليابان بعد انهيار الاتحاد السوفيتي من الضغوطات والمخاطر التي كانت تهدد امنها من قبل السوفييت، واستطاعت توسيع علاقتها مع دول الجوار كالصين. فاليابان مصدر اساسيا للصناعة والتكنولوجيا وبحاجة دائمة الى

Text Stamp

المواد الاولية من الدول الاسيوية التي تتوفر فيها الثروات الطبيعية(عطا، ١٩٩٠) ، (جلال، ١٩٨٩).

وتسعى اليابان من خلال سياستها الخارجية طويلة الاجل من اجل تحقيق دور مميز في المجتمع الدولي قد ينظر البعض له على انه نوع جديد من الاستعمار بحيث لا يمكن الاستغناء عنه، وهو الاستعمار الذي يربط الدول الاخرى اقتصاديا وتكنولوجيا وليس باحتلال الاراضي، بحيث يكون هناك انتشار واسع للصناعات اليابانية بمختلفة الاشكال والانواع في العديد من دول العالم ويكون الاعتماد عليها كبيرا في توفر الاجهزة والمعدات وقطع الغيار والخبرات الفنية اليابانية والتطور الدائم. وهنالك العديد من الصناعات التي تقام في العالم وبخاصة في دول العالم الثالث من خلال منح قروض تقدمها الحكومة اليابانية

خامسا: دور المساعدات في السياسة الخارجية اليابانية

تعتبر المساعدات عاملاً حيوياً في سياسة اليابان الخارجية وبما يسمى بدبلوماسية المساعدات من اجل المحافظة على مصالحها واستمراريتها لدى الدول التي تعتبر مصدرا للمواد الاولية وسوقا نشطا لمنتجاتها. وتتفق المساعدات مع مصلحتها القومية بان تكون اداة قوية وذات فاعلية في سياستها الخارجية، لان اية تقلبات او مشاكل تحدث على الصعيد الدولي قد تمنع عن اليابان المواد الاولية، وتؤثر على اقتصادها في تسويق المنتجات والبضائع المختلفة، وكذلك على عائداتها من التجارة الخارجية، كما حدث في الحرب العراقية-الايرانية.

تؤدي المساعدات الى خلق اجواء من التقارب والتعاون مع الدول بالرغم من عدم وجود علاقات دبلوماسية متبادلة كما هو في بعض الدول الافريقية ولكن استطاعت السياسة الخارجية اليابانية من فتح قنوات اتصال مع هذه الدول عن طريق المساعدات الخارجية. وكذلك التحرك الياباني نحو دول اوروبا الشرقية ودول اسيا الوسطى (الاتحاد السوفيتي سابقا). بتوسيع العلاقات الاقتصادية معها ودعم توجهها نحو الديمقراطية والسوق الحر. هذا يؤدي الى تحقيق الوجود الياباني في الدول المتلقية للمساعدات وبخاصة الدول النامية بزيادة المساعدات وتقليص الشروط، بالاضافة الى الميزة اليابانية في تجاوبها السريع في تطوير الاليات والمؤسسات التنفيذية لبرامج المساعدات الخارجية باستحداث الاجهزة اللازمة لتتناسب مع التطورات والاحداث الدولية وخلال فترات زمنية مختلفة. بايجاد انواع متعددة من المساعدات لتلبي الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية في الدول المتلقية مثل برنامج منح اغاثة الكوارث وبرنامج منح المشاريع الصغيرة.... وغيرهم.

Text Stamp

إن التوجه العام في اليابان هو الاستمرارية كقوة اقتصادية ذات امكانيات كبيرة في التصنيع والتجارة الخارجية وكذلك التكنولوجيا المتطورة، مما يعني ان يكون لها علاقات جيدة مع دول العالم وان تسود الاجواء السلمية هذه العلاقات من خلال سياسة خارجية تتمتع بالمصداقية والثبات(EPA, 1984). وهذا يتطلب من اليابان ان يكون لها دور مميز كاحدى الدول الصناعية الكبرى وضمن مجموعة السبع (G-7) وتخصيص نسبة من مجمل الناتج القومي للمساعدات الخارجية، وان تشمل مناطق جغرافية عديدة من العالم. وان بعض هذه المناطق تعتبر حيوية وذات اهمية استراتيجية وسياسية مثل دول الاسيان من اجل استمرار تدفق المواد الاولية وفتح الاسواق لمنتجاتها في دول الشرق الاوسط وكذلك دول الجوار الاسيوي بخاصة التي كانت بينها وبين اليابان حروب ونزاعات عسكرية، فقد كانت المساعدات احدى الادوات لبناء علاقات ودية مع هذه الدول، والمساهمة في بناء مشاريع البنية التحتية، حيث تنال هذه الدول ٧٠٪ من المساعدات اليابانية وذلك ضمن اولويات اليابان في السياسة الخارجية. بالاضافة الى تصدير التكنولوجيا اليابانية اليها لتصبح من الدول الصناعية الحديثة ومن جانب اخر توظف التكنولوجيا اليابانية لخدمة سياستها الخارجية، وتعمل على تقديمها من خلال المساعدات الخارجية الى الدول النامية كمنح او قروض مما يساعد على انتشارها عالميا(أحمد، ١٩٩٠).

ان اهتمام اليابان بتحقيق الامن الاقتصادي الذي هو في الحقيقة الامن القومي بتوفير اجواء الاستقرار والازدهار محليا وعالميا، حيث ان النزعات الاقليمية والدولية ذات اثر مباشر على اقتصاد اليابان لارتباطه بالاوضاع والتطورات العالمية مثل احداث الشرق الاوسط عام ١٩٦٧ و ١٩٧٣ والحرب العراقية - الايرانية عام ١٩٨١-١٩٨٨ وحرب الخليج عام ١٩٩١. لقد تحرك مؤشر المساعدات الخارجية بشكل تصاعدي متأثرا بهذه الاحداث وكذلك نشطت السياسة الخارجية اليابانية باتجاه هذه الدول(Takeshi, 1988) (جدول رقم ٣)

وتسعى اليابان للحصول على مقعد دائم في مجلس الامن باعتبارها من اكبر المساهمين بعد الولايات المتحدة في ميزانية الامم المتحدة والوكالات التابعة لها والمنظمات الدولية. لما لها من دور حيوي على الساحة الدولية. ويزداد الوعي لدى الشعب الياباني بان تتحمل اليابان مسؤولياتها الدولية وبرز ذلك من خلال ميزانيتها للمساعدات الخارجية التي تزداد مخصصاتها سنويا. من منطلق ان المساهمة الاقتصادية هي جزء من مسؤولياتها الدولية التي هي في المحصلة النهائية احدى اهداف السياسة الخارجية.

Text Stamp

الفصل الأول

التطور التاريخي للمساعدات الخارجية اليابانية

Text Stamp

الفصل الأول

التطور التاريخي للمساعدات الخارجية اليابانية

المبحث الأول

فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية

بدأت اليابان بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥)، وتدمير مؤسستها العسكرية باعادة بناء أوضاعها الاقتصادية والإجتماعية وتحويل معظم انشطتها نحو الصناعات المدنية المختلفة وقد بذلت جهوداً كبيرة في هذا المجال وسعت إلى تحقيق إصلاحات عديدة معتمدة في ذلك على نفسها ودون تدخل من الحلفاء. ولكن مع بدايات العام ١٩٤٧ تغير الموقف كلياً مع نشوب الحرب الباردة أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لتجعل من اليابان دولة قوية في مواجهة الاتحاد السوفيتي داخل القارة الآسيوية فقد دعمت الجهود اليابانية في إعادة البناء وقدمت لها مساعدات مختلفة مادية وفنية وإستشارية ومارست ضغوط على الحكومات المختلفة لتطبيق إصلاحات اقتصادية واجتماعية. عملت اليابان على تطوير انظمتها بما يتلاءم مع وضعها الجديد، بخلق النموذج الياباني الذي يتناسب مع العادات والتقاليد السائدة فيها وفي الوقت نفسه يتفاعل مع التطور العالمي.

شهدت فترات الخمسينات والستينات نمواً سريعاً للاقتصاد الياباني(العبود، ١٩٨٥) وتطوراً مستمراً بخاصة في مجال التكنولوجيا التي انتشرت عالمياً. أما فترة السبعينات حدثت أزمة النفط في العام ١٩٧٣ وارتفعت فيها الأسعار وتأثر العالم جميعه بها، وطالبت اليابان بتعاون دولي لإيجاد حلول على مستوى عالمي. من أجل إستقرار الأسعار والإهتمام بقضايا الطاقة والمواد الأولية وتحسين البيئة.(Ministry of Foreign Affairs, 1977) وفي العام ١٩٥٤ انضمت اليابان إلى خطة كولومبو (Colombo Plan[1]) التي انشئت عام

---

(١) خطة كولومبو

هي منظمة دولية لها هيئة عليا من وزراء الدول الاعضاء ولها مجلس ومكتب دائم مقره في كولومبو. انشئت تحت اسم "خطة كولومبو للتعاون الاقتصادي من اجل التنمية في جنوب آسيا وجنوب شرقها". تم تغير اسمها إلى الاسم الحالي وتضم في عضويتها أيضاً الولايات المتحدة الامريكية، والمملكة المتحدة.

Text Stamp

١٩٥٠ في كولومبو عاصمة سيرلانكا، باسم "خطة كولومبو للتعاون الاقتصادي والتنمية الإجتماعية في آسيا والمحيط الهادي". بعضوية دول الكومنولث ودول آسيوية أخرى. بهدف تقديم مساعدات للتنمية الاقتصادية لدول جنوب آسيا وجنوب شرقها في مجالات تدريب الكوادر البشرية واجراء البحوث الزراعية والصناعية والارشادات، والمساعدات المالية.(The World, 1966)(الموسوعة السياسية، ١٩٨٧)

وفي هذه الفترة بدأ الاقتصاد الياباني في النمو والتطور، واخذت المساهمات اليابانية تزداد للدول النامية بشكل مساعدات مالية وفنية، واتسعت الرقعة الجغرافية المستفيدة منها، وكثر الطلب عليها نتيجة لمتطلبات التنمية. وفي العام ١٩٦٢ انشأت الحكومة اليابانية "وكالة التعاون الفني عبر البحار" "Overseas Technical Cooperation" تحت اشراف وزارة الخارجية، بهدف تلبية الاحتياجات المتزايدة للدول النامية وتنظيم عملية المساعدات في محاولة لتوحيد الصلاحيات والمهام، ولهذه الوكالة أربعة مجالات للعمل هي:-(JICA, 1992)

١- استقبال المتدربين.

٢- ارسال الخبراء.

٣- ادارة مراكز التعاون الفني عبر البحار.

٤- التزويد بالمعدات والاجهزة وارسال المتطوعين.

كانت تقدم المساعدات من خلال هيئات متفرقة تنشأ في فترات زمنية مختلفة حسب الحاجة، مما أدى إلى تشعبها وتعددها وعدم ارتباطها بجهة رسمية واحدة. فقد انشيء برنامج المتطوعين في العام ١٩٦٥، وكذلك برنامج تزويد الدول النامية بالمعدات والاليات في العام ١٩٦٤.

وفي بداية السبعينات حدثت نقطة تحول في المساعدات اليابانية نتيجة للتوصية الصادرة من "مجلس التعاون الاقتصادي للدول الأجنبية" The Council for Economic Cooperation to Foreign Countries إلى الحكومة اليابانية باعادة النظر بالمؤسسات المختلفة لتتناسب مع المتطلبات الجديدة. واعتبار التعاون الفني دعامة اساسية للتعاون الاقتصادي والتنموي.

وفي ضوء ذلك تم انشاء "الوكالة اليابانية للتعاون الدولي" Japan International Cooperation Agency", JICA في العام ١٩٧٤ بموجب قانون صادر عن البرلمان

Text Stamp

الياباني. وهذه الوكالة عبارة عن هيئة تنفيذية مستقلة باشراف وزارة الخارجية اليابانية. وهي الجهة الرسمية الوحيدة المعنية بالمساعدات الخارجية، ولها فروع منتشرة في العالم.

وبانشاء هذه الوكالة تم استيعاب كافة الهيئات الفرعية التي تقدم مساعدات مثل: "هيئة تنمية التجارة الخارجية والاستثمار" في العام ١٩٦٠، ومكتب الهجرة الياباني في العام ١٩٦٣. وغيرها(JICA, 1992)

بعد ذلك اخذت المساعدات اليابانية بالنمو والتطور من حيث الشكل والمضمون، فقد زاد حجمها كثيراً عما كانت عليه في السابق بالإضافة إلى اتساع البرامج الخاصة بانواع المساعدات واصبحت الدولة الثانية في العالم المانحة للمساعدات بعد الولايات المتحدة، وقد تعددت مصادر المساعدات من قبل هيئات حكومية رسمية، وهيئات غير حكومية مثل بنك التصدير – والاستيراد الياباني Export-Import Bank of Japan ومؤسسات الاستثمار المباشر.(Ministry of Foriegn Affairs, A Guide...., 1993)

هذا بالإضافة إلى تقديم المساعدات إلى الدول المحتاجة بناءاً على العلاقات الثنائية، فتنوعت الاساليب بحيث تكون مساعدات مشتركة مع عدد من الدول إلى دولة واحدة مستفيدة أو عدة دول، أو إلى هيئات دولية. وهناك مساهمات في مشاريع معينة تشترك في تمويلها مجموعة من الدول أو هيئات دولية، كمشروع التطوير التربوي في الأردن الذي تساهم به اليابان بالتعاون مع البنك الدولي.(كورودو، ١٩٩٠)

ان التقدم الفني والتكنولوجي السريع الذي حصل في اليابان والامكانيات المادية، جعل لديها القدرة الكافية لاتباع نظام "المشاريع المتكاملة" Project-type، التي تبدأ بالدراسة الأولية والتخطيط فالتنفيذ والتجهيز بالمعدات اللازمة ثم التشغيل والصيانة فيما بعد.

وتعمل الحكومة اليابانية من خلال هذه المساعدات للمشروع المتكامل على نقل التسهيلات المطلوبة من خبراء واجهزة من اليابان مباشرة إلى مناطق متعددة في العالم،

Text Stamp

ومن الامثلة على ذلك: "كلية جوموكينيتا للزراعة والتكنولوجيا" في كينيا التي بدأ العمل بها في العام ١٩٨٤ وانتهى في العام ١٩٩٠.(JICA, 1991)

ثم اتسعت مجالات الإهتمامات التي تقدم من خلالها المساعدات نحو القضايا العالمية كجزء من المسؤولية الدولية، في مسائل البيئة والمرأة والتعاون الاقتصادي الدولي، وأخيراً المساهمات الدولية لأنشطة الامم المتحدة ووكالاتها المتعددة.(Ministry of Foreign Affairs, Basic Facts, 1994)

وأخيراً تأتي عملية تطوير المساعدات من عدد من المتغيرات لدى اليابان نفسها أدت إلى التوسع الكمي والنوعي فيها:-

- الزيادة الكبيرة والمستمرة في القوة الاقتصادية اليابانية.
- تحسين مكانة اليابان في المجتمع الدولي.
- الاعتماد بشكل كبير على المصادر والاسواق الخارجية للمنتجات اليابانية.
- التقدم التكنولوجي السريع.
- النص في الدستور الياباني لعام ١٩٤٧ على أن اليابان دولة تدعم السلام العالمي وليس لها علاقة بالتسلح والنشاط العسكري.
- انخفاض نفقات التسليح.(الجمعية الدولية، ١٩٩١)، (ناكامورا، ١٩٨٥)

Text Stamp

المبحث الثاني
أهداف وفلسفة المساعدات اليابانية

تقدم المساعدات الخارجية الرسمية Official Development Assistance (ODA) إلى الدول المستفيدة في ضوء احتياجاتها وبناءاً على العلاقات الثنائية التي تربطها مع الحكومة اليابانية، وانسجام تلك المساعدات مع مفاهيم ومبادئ الأمم المتحدة الواردة في ميثاقها وقد تم مؤخراً وضع الأهداف والمبادئ التي تقدم على أساسها المساعدات ضمن إطار عام في الميثاق الصادر في العام ١٩٩٢ بموافقة مجلس الوزراء الياباني.

أولاً: المبادئ

١- الإهتمام المتواصل بالمحافظة على البيئة والتنمية.
٢- تجنب إستخدام المساعدات لأهداف عسكرية أو في النزاعات الدولية.
٣- ضرورة الإهتمام الكامل باتجاهات الدول المتلقية نحو المصاريف العسكرية التي تنفق على إنتاج وتطوير الأسلحة والصواريخ واستيراد وتصدير المعدات العسكرية. بل العمل على حفظ وصيانة السلام والاستقرار الدوليين وان تسعى الدول المستفيدة على وضع أولوياتها في استغلال مصادرها في التنمية الاقتصادية والإجتماعية.
٤- الإهتمام بجهود الدول المتلقيه للمساعدات نحو الديمقراطية واقتصاد السوق وحفظ حقوق الإنسان والحريات العامة(Ministry of foreign Affairs, ODA - 92, 1993).

وهنالك تأكيد على عدم إستخدام المساعدات في المجالات العسكرية وقد يعاد النظر في تقديمها إلى الدول المتلقية إذا ما اتضح وجود خلل في التنفيذ كما حدث مع دولة هاييتي في العام ١٩٩١. (Ministry of Foreign Affairs, ODA-92, 1993)

فقد سعت اليابان بعد سنوات عديدة من العزلة إلى التقرب من شعوب دول العالم يعطيها بعداً اجتماعياً وإنسانياً وسيآسيا لخلق وجود فعلي ياباني في تلك المناطق بمفهوم استراتيجي يتم نقل المفاهيم اليابانية إلى الدول الأخرى واكتساب المعرفة من شعوب الدول المتلقية وتطوير سياستها الخارجية عن طريق إحدى أدواتها وهي المساعدات الاقتصادية.

Text Stamp

ثانياً: الأهداف

- نقل المعرفة والتقاليد اليابانية إلى الشعوب الأخرى والاستفادة من تجاربها وثقافتها ويتحقق ذلك من وجود الخبراء والمتطوعين في التخصصات المختلفة مما يؤدي إلى تقارب وتبادل في العادات واللغة والثقافة.
- المساعدة الفنية تعني نقل التكنولوجيا اليابانية إلى الدول الأخرى بواسطة الخبراء والأجهزة والمعدات المستخدمة في المشاريع. وفي بعض الأحيان تكون كافة مستلزمات المشروع البشرية والتجهيزية من اليابان نفسها.
- تؤدي المساعدات إلى إقامة علاقات متطورة على المدى البعيد، فإن نقل التكنولوجيا مثلاً إلى الدول الأخرى سوف يستمر ولا ينتهي في فترة زمنية بسيطة بل يحتاج إلى عشرات السنوات وقد لا يستغنى عنها مع وجود أمرين هامين هما الصيانة وقطع الغيار.
- ايجاد مشاركة فعلية وقبول من الشعب الياباني لتقديم المساعدات إلى الدول الأخرى. وظهور مجالات مشتركة للتعاون والتبادل الاقتصادي والثقافي والإجتماعي.
- حضور دولي من خلال المساهمة في القضايا العالمية مثل البيئة والمرأة والاحتياجات الإنسانية الأساسية كالتعليم والصحة.
- المساهمة في النشاطات الدولية والمشاركة بالأعمال المختلفة للهيئات الدولية والأمم المتحدة.(Ministry of Foreign Affairs, ODA- 92, 1993)

ثالثاً: فلسفة المساعدات

تعتبر اليابان قوة اقتصادية دولية تجد نفسها معنية مباشرة بالمساهمة في السلام والازدهار العالميين وتنشيط التعاون المتبادل بين الدول تستمد الفلسفة اليابانية للمساعدات من اعتبارات عدة:

- كثير من دول العالم تعاني من الفقر والمجاعة وهي دول نامية ذات دخل متدني واقتصاد ضعيف وكثافة سكانية كبيرة. تقدم لها الحكومة اليابانية مساعدات إنسانية وحسب احتياجاتها الفعلية وفي كثير من الأحوال عبارة عن منح ومساعدات فنية غير مستردة تغطي الاحتياجات الإنسانية الأساسية من تعليم وصحة وغير ذلك.

Text Stamp

- الإهتمام بمفهوم التعاون المتبادل بين الدول ذلك أن الدولة لا تستطيع تحقيق الاكتفاء الذاتي لنفسها بل لا بد من وجود تعاون متبادل بينها وبين الدول الأخرى، وهذا لا يعنى بما تقدمه الدول المانحة فقط بل يضاف إلى ذلك الجهود التي تبذلها الدول المتلقية نفسها ونشاط الهيئات الدولية والتطوعية اي انها نتاج جهود مشتركة تضم الأطراف كافة. وترى اليابان أن الكثير من القضايا الدولية لا تحل الا بتقديم العون والمساعدة إلى الدول المحتاجه. وتعتمد الفلسفة اليابانية على القناعة بان الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية للدول النامية هي ضرورة حيوية للسلام والازدهار لدول العالم ومن ضمنها اليابان نفسها(JICA, 1993).
- هنالك الكثير من المتغيرات في المجتمع الدولي وموقع اليابان الحالي يساعد على التفاعل مع الأحداث العالمية ولعب أدوار إيجابية في ضوء فلسفة المساعدات القائمة على الرغبة الأكيدة لليابان في المشاركة وعدم العزلة عن المجتمع الدولي، فقد حدثت مستجدات دولية كثيرة بعد إنتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي فقد اتجهت دول كثيرة نحو الديمقراطية والاقتصاد الحر مما أدى إلى وجود حاجة للمساعدات الخارجية. بالإضافة إلى القضايا الدولية التي بدأت تأخذ اهتمامات واسعة كالبيئة والسكان والمرأة وغيرها مما يتطلب توفير الأموال اللازمة ونقل التكنولوجيا الضرورية والخبرات الفنية(Ministry of Foreign Affairs, ODA-92, 1993)
- تقدم المساعدات على أسس فلسفية معينة تقوم على دعم الجهود الذاتية للدول المتلقية والتي بدونها لا يتوقع لأي نوع من المساعدات أن تكون لها أي فاعلية أو أثر بالشكل الصحيح، بحيث تتحمل الدولة المتلقية جزءاً من التكاليف من صيانة وإدارة وغير ذلك. وتعتمد الحكومة اليابانية مفهوم الواقع الحالي للتنمية في الدول النامية أو المراحل التي وصلت اليها جهود التنمية، أو حسب المشاريع المراد تمويلها والإهتمام بالمشاريع ذات الصلة الوثيقة بإحتياجات الدولة لتحسين وتطوير البنية التحتية الاقتصادية والإجتماعية(Ministry of Foreign Affairs, ODA-92, 1993)
- تبني نهج عام لتقديم المساعدات وتجنب التدخل في القضايا الداخلية للدولة وعدم نشر مبادئها وقيمها ومفاهيمها وعدم التدخل في الاتجاهات والقيم السياسية للدولة عن طريق المساعدات بل البحث مع الدولة المستفيدة عن السبل المناسبة ولكل دولة على حدة لتحقيق التنمية فيها دون أية ضغوطات لتنفيذها انطلاقاً من إحترام الجهود الذاتية لكل

Text Stamp

دولة في تطوير نفسها بالأسلوب الذي تراه مناسباً وإحترام إستقلالية الدولة في تسيير أمورها الاقتصادية والسياسية(Ministry of Foreign Affairs, ODA-90, 1991)

- ومن الأسس التي تقوم عليها الفلسفة اليابانية أيضاً التنويع في أشكال المساعدات لكي تلبي الاحتياجات المختلفة للدول المستفيدة بوضع برامج مختلفة تظهر في فترات زمنية متعددة متمشية مع الأحداث المستجدة كبرامج متوسطة المدى للقروض.
- الإهتمام بالمفاهيم العالمية في التوجه نحو المجتمع الدولي وهي الديمقراطية وحقوق الإنسان والحرية والسلام والتنمية. وتحتاج الدول التي اتجهت إلى هذه المفاهيم إلى المزيد من المساعدات الاقتصادية ويتوقع من اليابان كقوة اقتصادية عالمية أن يكون لها دور فعال.
- اتخذت الحكومة اليابانية العديد من القرارات والمواقف الرسمية نحو رؤية مستقبلية في اتباع سياسة التوسع في الحجم والنوع للمساعدات، بحيث يأتي المستقبل ومعه حجم أكبر من المساعدات توضع في ميزانية الدولة كل سنة بهدف تقديم المزيد إلى عدد اكبر من الدول.
- هناك صفة مميزة في الفلسفة اليابانية قد تختلف بها عن غيرها من الدول وهي الإهتمام الشديد بالمفهوم الإعلامي للمساعدات وخلق مشاركة شعبية من قبل المجتمع المحلي الياباني. تحرص الحكومة اليابانية على نشر المعلومات المتعلقة بالمساعدات حتى يتمكن الشعب الياباني من الاطلاع والمشاركة. فقد برزت هذه الفلسفة بشكل عملي في المشاركة الفعلية في برامج المتطوعين الشباب ومن خلال انشطة الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA) والمساهمة في عمليات الإنقاذ للمناطق المنكوبة وتم إنشاء برنامج الإغاثة الطارئة الدولي الذي يشارك فيه متطوعون من تخصصات متعددة ومناطق مختلفة من اليابان(JICA, 1993)

Text Stamp

رابعاً: الأولويات

يبين ميثاق المساعدات الأولويات التي تهدف اليها المساعدات الخارجية اليابانية وهي:-

أولاً: المناطق الجغرافية

لدول آسيا الأولوية في تقديم المساعدات لوجود روابط جغرافية وتاريخية وسياسية واقتصادية وثقافية مع اليابان ولقرب تلك المناطق منها. وتشكل المساعدات إليها أعلى نسبة بين دول العالم منذ عام ١٩٧٠ ولغاية عام ١٩٩٢ فقد بلغت أخيراً ١ر٦٥٪ في عام ١٩٩٢ من مجموع المساعدات الرسمية. ومن بعد ذلك دول إفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية.(Ministry of Foreign Affairs, ODA-92, 1993)

ثانياً: الإهتمام في مجال الاحتياجات الإنسانية الأساسية التعليم، الصحة، بما في ذلك مساعدات الاغاثة الطارئة.

ثالثاً: قضايا التلوث البيئي والحفاظ على البيئة عالمياً.

رابعاً: قضايا النمو السريع والكبير في السكان.

خامساً: تنمية المصادر البشرية من تعليم وتدريب.

سادساً: تطوير البنية التحتية الاقتصادية والإجتماعية.

سابعاً: جهود القطاع الخاص في التنمية.

ثامناً: محاربة الإيدز.(JICA, 1993)

Text Stamp

المبحث الثالث

أنواع المساعدات

أولاً: المنح Grants

تتم المنح بالاتفاق ما بين حكومتي الدولتين المانحة (اليابان) والمتلقية بناءاً على طلب الاخيرة أن المنحة مصدر تمويلي لا تلتزم الدولة المستفيدة باعادة تسديدها، وتحصل بموجبها على تمويل مجاني لمشاريعها وبخاصة التنموية الضرورية لبرامجها الاقتصادية والإجتماعية.

وهي كذلك عبارة عن هبة مالية "فقط" لا تشمل المعدات والاجهزة والمواد التي يمكن الحصول عليها خلال برامج "التعاون الفني". وتعطى المنحة للدولة الراغبة، لتقوم هي بدورها بتزويد نفسها بالمعدات والاجهزة اللازمة للمشروع.

بدأ العمل ببرنامج المنح اليابانية عام ١٩٦٨، وتعتبر عنصرا هاما في سياسة اليابان للمساعدات من حيث الكم والانتشار الجغرافي. وعمدت الحكومة إلى تطويرها افقياً وعمودياً، وتزامن هذا مع تحركاتها في السياسة الخارجية مع دول العالم وفتح مجالات أوسع للتعامل وبخاصة مع الدول النامية بما يسمى "دبلوماسية المساعدات".

هنالك آلية محددة تتبعها الحكومة اليابانية في تخصيص المنح في الميزانية العامة لكل سنة. تتسلم وزارة الخارجية الطلب من الدولة المستفيدة عبر القنوات الدبلوماسية، يتم جمع وتحليل المعلومات المتعلقة بموضوع المنحة، بالتعاون والتشاور مع الوزارات والهيئات الأخرى ذات العلاقة، وعادة ما تكون وزارة المالية(Ministry of Foreign Affairs, A Guide...., 1993) والغرض من ذلك هو تحديد قيمة المنحة والمحتوى الفني لكل مشروع بما تتطلبه القيمة الفعلية له. بعد الانتهاء من هذه المشاورات، يتم التفاوض مع حكومة الدولة الطالبة للمنحة حول النقاط الواردة فيها واسلوب التنفيذ، ليتم عرضها بعد ذلك على مجلس الوزراء الياباني واخذ الموافقة عليها. والبدء في تنفيذها بالتعاون ما بين وزارة الخارجية والوكالة اليابانية للتعاون الدولي. على أن يتم التفنيذ خلال السنة المالية الواحدة. في الحالات غير

Text Stamp

الطبيعية (احداث طارئة غير متوقعة في الدولة المتلقية، تغير الحكومة أو فياضانات أو اعاصير...) بذلك يمكن التأجيل إلى السنة المالية التالية.

يتم توفير المعدات والمواد اللازمة للمشروع من قبل الدولة المتلقية ومن انتاجها، ويمكن من حيث المبدأ شراء المعدات من دولة ثالثة، ولكن الاصل أن ينص العقد على ذلك.

وغالباً ما تشترط اليابان بان تكون المواد ذات اصل ياباني وكذلك الخبراء والمشرفون على المشروع من اليابانيين.(Ministry of Foreign Affairs, A Guide..., 1993)

بالمقابل تقوم الدولة المتلقية بتجهيز الارض المراد انشاء المشروع عليها وتزويد المنطقة بالخدمات كافة من ماء وكهرباء وخطوط هاتف، وانشاء طرق مناسبة لايصال الاجهزة. وتتحمل الدولة المتلقية كافة الالتزامات المالية من جمارك وضريبة دخل.

ان المنح اليابانية كافة معفاة من الضرائب، واذا كانت الانظمة الداخلية في الدولة المتلقية لا تسمح بالاعفاء، فان اليابان تطلب منها تحمل تلك الضرائب. وفي حالة وجوب دفع هذه الالتزامات مقدماً من قبل الشركات اليابانية، فان الدولة المتلقية تلتزم باعادة دفعها.(Ministry of Foreign Affairs, A Guide..., 1993)

Text Stamp

١- أنـواع المنـح

أولاً: المنح العامة

تهدف المنح العامة إلى المشاركة في التنمية الاقتصادية والإجتماعية للدول المستفيدة التي لا تستطيع تمويل مشاريعها ذاتياً أو الاقتراض من مصادر أخرى ويغطى هذا النوع من المنح ما يلي:-

أ- الاحتياجات الإنسانية (صحة، زراعة، البيئة.....)

ب- تنمية الموارد البشرية (التعليم، البحث، التدريب...).(Ministry of Foreign Affairs, ODA-87, 1988)

وحديثاً تم توسيع نطاقها ليشمل البنية التحتية للدول الاقل نمواً والتي يصعب على هذه الدول الاقتراض ومن ثم التسديد، لبناء الجسور وانشاء الطرق....(Ministry of Foreign Affairs, DOA 92, 1993)

أشكال المنح العامة:-

١- منح زراعية لبناء مراكز البحث الزراعي وغيرها.

٢- منح الرعاية الطبية والصحة العامة - مراكز البحث الطبي والمستشفيات التعليمية.

٣- منح التعليم والبحث والتدريب لتمويل المختبرات التعليمية ومراكز التدريب المهني.

٤- منح للمصلحة العامة والبيئة - حفر الآبار، انظمة التزود بالمياه - استخراج المياه الجوفية.

٥- الاتصالات والنقل - لانشاء شبكة اتصالات محلية مراكز بحث وتدريب، حافلات نقل.(Ministry of Foreign Affairs, A Guide..., 1993)

ثانياً: منح الصيد

تعتبر اليابان من الدول المتقدمة في صناعة وتكنولوجيا الصيد البحري ولديها خبرات كثيرة في هذا المجال. تعطى هذه المنحة لغايات تمويل مشاريع استخراج واستثمار الاغذية البحرية في الدولة المحتاجة، للتزود بمعدات الصيد والسفن والقوارب وبناء المدارس الخاصة بالتدريب على الصيد البحري ومحطات التجارب....(Ministry of Foreign Affairs, A Guide..., 1993)

Text Stamp

ثالثاً: منح اغاثة للكوارث

تعطى للدول التي تتعرض للكوارث مثل الزلازل والفيضانات، من خلال الجمعيات اليابانية أو عن طريق المنظمات الدولية كالامم المتحدة، صندوق الامم المتحدة للطفولة أو اللجنة العليا للاغاثة التابعة للامم المتحدة.(Ministry of Foreign Affairs, ODA-93, 1994)

رابعاً: منح النشاطات الثقافية

بدأ العمل به عام ١٩٧٥ وهو جزء من التبادل الثقافي، بهدف تزويد الدول المتلقية بالتمويل اللازم لشراء المعدات والمواد اللازمة لحفظ وصيانة المواقع الثقافية والتاريخية، وتطوير المراكز الثقافية والتعليمية(Ministry of Foreign Affaris, ODA-93, 1994) ويمتاز هذا النوع من المنح باجراءات تختلف عن الباقي، عادة ما يكون رصيده محدود (٥٠) مليون ين ياباني وهذا لا يتطلب موافقة مجلس الوزراء المسبقة.(Ministry of Foreign Affairs, A Guide..., 1993)

خامساً: منح الغذاء

تتم هذه المنحة بناءاً على الاتفاقية الدولية المسماة "اتفاقية المساعدات الدولية"[١] Food Aid Convention تلتزم اليابان بمساهمات سنوية متفق عليها بين الدول الاعضاء من حبوب وأرز وشعير وقمح... وغيرها. يهدف حل مشاكل نقص الغذاء في الدول النامية.

وتهتم الحكومة اليابانية بأكثر من جانب عند تقديم المنحة بالإضافة إلى العلاقات المتبادلة بينها وبين الدول المتلقية، مثل مراعاة الاوضاع الاقتصادية والإجتماعية التي تمر بها الدولة المستفيدة حيث تعطى المبالغ المطلوبة لتقوم هي بشراء كميات الحبوب المطلوبة.(Ministry of Foreign Affairs, A Guide..., 1993)

---

(١) اتفاقية دولية لتزويد الدول التي تعاني من نقص الغذاء بالمساعدات. لتحديد الكمية المتفق عليها لكل عضو في هذه الاتفاقية. والاعضاء هم: الارجنتين - استراليا - النمسا - كندا - فنلندا - اليابان - النرويج - اسبانيا - السويد - سويسرا - الولايات المتحدة الامريكية - المجموعة الاوروبية - دول المجموعة الاوروبية.

Text Stamp

سادساً: منح زيادة انتاج الغذاء

بدأ العمل بها منذ عام ١٩٧٧ وما قبل ذلك كانت تقدم ضمن منح الغذاء. يهدف المساهمة في التنمية الزراعية في الدول النامية ودعم الجهود الذاتية فيها، لحل مشاكل نقص الغذاء. يتم تزويد المشاريع الزراعية بالمبالغ اللازمة لشراء الاجهزة والمعدات والمخصبات والكيماويات الزراعية والآلات من تراكتورات وحفارات وغيرها. وللتأكد من الإستخدام الصحيح للمنحة، ترسل الحكومة اليابانية فريقا للاشراف على انجاز هذه المشاريع.(Ministry of Foreign Affairs, A Guide...., 1994)

٢- أنواع جديدة من المنح

اتبعت الحكومة اليابانية سياسة التوسع الكمي والنوعي في برامج المساعدات، بغرض تلبية الاحتياجات المختلفة للدول النامية، وقامت بتكوين برامج متلاحقة تتناسب مع تلك السياسة واستحدثت ثلاثة برامج هي:-(Ministry of Foreign Affairs, DOA 92, 1993)

١- برنامج "منح المشاريع الصغيرة" في عام ١٩٨٩.
Small-Scale Grant Aid.

٢- برنامج "المنح التي ليس لها مشروع معين" في عام ١٩٨٩.
Non-Project Type Grant Aid.

٣- برنامج "اعانة الديون" في عام ١٩٧٨.
Grant Aid for Debt Relief.

أولاً: برنامج منح المشاريع الصغيرة

بدأ العمل به عام ١٩٨٩، عندما وجدت الحكومة اليابانية أن الاحتياجات المتزايدة للدول النامية تتطلب تغطيتها بمساعدات مختلفة لا تستطيع الانواع الأخرى من المنح أن تغطيها. يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والإجتماعية في الدول المستفيدة، من خلال المؤسسات المحلية فيها، مؤسسات البحث، المعاهد الطبية، والمراكز

Text Stamp

العلمية... وغيرها. أو من خلال الهيئات اليابانية غير الحكومية التي تعمل في تلك الدول.(Ministry of Foreign Affairs, A Guide..., 1993)

تتلقى الحكومة اليابانية الطلبات من هذه المؤسسات عبر الوسائل الدبلوماسية، يتم التأكد من موافقة حكومة الدولة التي تقيم بها المؤسسة على تقديم المنحة. يتم ابرام عقد مع المؤسسة المعنية يشمل اسم المشروع وهدفه ومضمونه، والقيمة المالية للمنحة، والشروط التي تضمن تنفيذها بالشكل الصحيح.

يقوم الطرف المتلقي بتقديم كافة المعلومات عن المشروع، مثل العقود مع الشركات المنفذة، واسماء الشركات التي ستقوم بتوفير البضائع والخدمات... وغيرها.

بعد التنفيذ تتلقى الحكومة اليابانية تقريرا متكاملا عن المشروع من المؤسسة المتلقية ويتم التأكد من خلال البعثة الدبلوماسية اليابانية المتواجدة في الدولة، أو الخبراء اليابانيين العاملين في المشاريع المختلفة في الدولة المتلقية.(Ministry of Foreign Affairs, ODA-89, 1990)

تغطي منحة المشاريع الصغيرة مجالات مختلفة مثل المشاريع الزراعية، تنمية المصادر البشرية، التعليم، الخدمات العامة، الصحة العامة، تنمية مصادر الغذاء والتغذية، تنمية المناطق ومشاريع التزود بمصادر المياه.(Ministry of Foreign Affairs, ODA-89, 1990)

ثانياً: برنامج المنح التي ليس لها مشروع معين

في عام ١٩٨٧ اعلنت الحكومة اليابانية عن احداث مجموعة من الاجراءات الاقتصادية الطارئة، التي يتم من خلالها تقديم مساعدات لدعم جهود اعادة هيكلة اقتصاديات الدول النامية والاقل نمواً. وذلك بتقديم منح ليس لها مشروع محدد، بهدف حل مشاكلها الاقتصادية: الديون الخارجية المتراكمة، صعوبات ميزان المدفوعات، النمو السكاني، الركود الاقتصادي، مشاكل الادارة، نقص في ارصدة العملات الاجنبية.... وغيرها.(Ministry of Foreign Affairs, ODA-93, 1994)

Text Stamp

يتم التمويل باشراف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وتعتمد الحكومة اليابانية على طرف ثالث لتنفيذ برامج هذه المنحة في الدول المستفيدة.(Ministry of Foreign Affairs, A Guide..., 1993)

ومن امثلة ذلك المنحة المقدمة إلى السودان عام ١٩٨٧ لشراء قطع غيار لـ ٩٠ باص، مما يتوقع زيادة خطوط التشغيل من (٥) إلى (٢١).

لتحقيق تلك الاجراءات الاقتصادية، تم تقسيم البرنامج إلى عدة مراحل:-

المرحلة الأولى: تمتد من الفترة ١٩٨٧ إلى ١٩٨٩ تستغرق ثلاث سنوات بتخصيص مبلغ (٥٠٠) مليون دولار. استفاد منها (٢٦) دولة تم الاعلان عن هذه المرحلة في قمة فينس ١٩٨٧.(Ministry of Foreign Affairs, ODA-93, 1994)

المرحلة الثانية: وتمتد من الفترة ١٩٩٠ إلى ١٩٩٢ لمدة ثلاث سنوات. بتخصيص مبلغ (٦٠٠) مليون دولار. استفاد منها (٣٣) دولة واعلن عنها في قمة باريس ١٩٨٩.(Ministry of Foreign Affairs, ODA-93, 1994)

المرحلة الثالثة: وتمتد من الفترة ١٩٩٣ إلى ١٩٩٥ لمدة ثلاث سنوات. بتخصيص مبلغ حوالي (٦٥٠-٧٠٠) مليون دولار، واعلن عنها في قمة ميونخ ١٩٩٢. استفاد منها لغاية عام ١٩٩٣ اربع دول هي: زامبيا - سنغال - الفلبين - بيرو.(Ministry of Foreign Affairs, ODA-93, 1994)

ثالثاً- برنامج منح اعانة الديون

بدأ العمل به عام ١٩٧٨ بعد صدور قرار الامم المتحدة بضرورة أن تقدم الدول المانحة مساعدات وتسهيلات نحو ديونها لدى الدول الصغيرة والفقيرة. بقيمة تتساوى مع قيمة القرض الذي قدمته الحكومة اليابانية إلى الدولة المتلقية. في عام ١٩٨٨ تم الاعلان بان هذا البرنامج سوف يشمل الاتفاقيات كافة منذ ١٩٧٨ ولغاية ١٩٨٧، مما يعني زيادة قيمة المساعدات الرسمية للدول المتلقية.(Ministry of Foreign Affairs, ODA-93, 1994)

Text Stamp

ثانياً: التعاون الفني Technical Cooperation

ويعتبر جزءاً من التعاون الاقتصادي والنهج الذي اتبعته الحكومة اليابانية نحو الدول الأخرى.

والتعاون الفني هو عبارة عن المساعدات الفنية الرسمية التي تقدمها الحكومة اليابانية إلى الدول المحتاجة، بهدف التعليم ونقل التكنولوجيا، وايجاد مهارات ومعرفة ذات صلة بالتنمية الإجتماعية والاقتصادية للدول المتلقية.

ان الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA) هي الهيئة الرسمية الوحيدة المسؤولة عن التعاون الفني. وتعمل الهيئات الخاصة التي تقدم المساعدات على التنسيق معها من خلال مكاتبها المختلفة.(Ministry of Foreign Affairs, ODA-93, 1994)

يشمل التعاون الفني الاشكال التالية:-

١- التدريب.
٢- ارسال خبراء.
٣- مواد ومعدات.
٤- برامج المشاريع المتكاملة.
٥- ارسال متطوعين.
٦- فرق دراسة وبحث.
٧- التعاون التنموي.
٨- المساعدات الطارئة.

أولاً: التدريب

بدأ العمل به منذ ١٩٥٤ عند التحاق اليابان بخطة كولومبو (Ministry of Foreign Affairs, ODA-87, 1988)، وضمن فعاليات التعاون الفني، تقدم فرص تدريب للعاملين في الدول النامية ولفترات زمنية مختلفة. يندمج خلالها المتدربون مع المجتمع والبيئة اليابانية وفي الوقت نفسه نقل المعرفة والتكنولوجيا اليابانية في المجالات المتعددة. ويتم تحديد البرامج التدريبية بناءاً على طلب الدولة المستفيدة المرسل عبر القنوات الدبلوماسية أو بطلب من الهيئات الدولية، آخذين بعين الاعتبار الامور التالية:-

١- يتم اختيار الموضوعات التي تطلبها اكثر من دولة.
٢- يجب أن تكون الموضوعات المراد التدريب عليها متوفرة اصلا في اليابان.

Text Stamp

٣- أن تكون الموضوعات قابلة للتعلم من قبل المتدربين في الدول كافة.

٤- يتم قبول المتدربين بناءاً على الحصص المحددة لكل دولة مع أخذ الاحتياجات الفنية والتدريبية للدولة المتلقية بعين الاعتبار، ويتم قبول المتدربين من خلال مجموعتين:-

١- المجموعة الأولى: التدريب الجماعي

- تدريب مجموعات من المتدربين من مختلف الدول والهيئات الدولية.
- اعداد برنامج مواد مسبقاً في اليابان.

٢- المجموعة الثانية: التدريب الفردي

- قبول الاشخاص المسؤولين في الدولة المستفيدة للتدريب بشكل فردي في الموضوعات التي تهمها وبناءاً على طلبها.
- يتم القبول بناءاً على الحصص quota المحددة لكل دولة.

يتمتع المتدربون خلال وجودهم في اليابان بالاقامة المجانية والتأمين الصحي حيث تقوم الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا) بتغطية النفقات جميعها. وهنالك العديد من المراكز التدريبية المنتشرة في انحاء متفرقة من اليابان ويبلغ عددها حوالي احد عشر مركزاً(Ministry of Foreign Affairs, A Guide..., 1993)

ويشمل التدريب برامج متنوعة:-

١- البرنامج التدريبي "الدولة-الثالثة"

بدأ العمل به عام ١٩٧٥ وأول ما نفذ في تايلاند، ومن ثم استمر العمل به تباعاً إلى الوقت الحاضر، يهدف تطوير وتحسين التعاون الفني بين الدول النامية، وايجاد فرص تدريب تتناسب مع احتياجات وظروف الدول المشاركة.

وضع هذا البرنامج من اجل استقبال متدربين من الدول المختلفة لدى دولة أخرى تكون طرفا ثالثاً وفي المنطقة نفسها تجمع بينها مفاهيم مشتركة اجتماعية وثقافية ولغوية،

Text Stamp

بالإضافة إلى تلقي معلومات تتناسب مع طبيعة المنطقة والسكان. وتقدم الوكالة اليابانية الدعم المالي والفني، باحضار المحاضرين ودفع المصاريف وتكاليف التدريب اللازمة.

ومن الأمثلة على هذا البرنامج الذي عقد في اندونيسيا في عام ١٩٨٧ حول اضرار البراكين والنتائج المترتبة على ثورانها، شمل البرنامج متدربين من: تايلاند - الفلبين - دول جنوب شرق آسيا - الهند - سيرلانكا - دول جنوب آسيا والباسفيكي.(Ministry of Foreign Affairs, ODA-93, 1994)

٢- برنامج دعوة الشباب

ويسمى أيضاً "برنامج الصداقة للقرن الواحد والعشرين". بدأ العمل به عام ١٩٨٤، بدعوة الشباب من عمر ١٨ سنة لغاية ٣٥ سنة من الجنسين من الدول الآسيوية والباسفيك ومن القيادات الواعدة في بلدهم، ترشحهم حكوماتهم لقضاء شهر في اليابان.

يهدف البرنامج إلى تبادل وجهات النظر والخبرات بين شباب هذه الدول والشباب الياباني في مختلف المجالات، من اجل ايجاد صداقة وتفاهم متبادل قد يؤدي إلى تعاون مستقبلي بين هذه الدول.

ويغطي البرنامج المجالات التالية: الوظيفة العامة، الزراعة، الريف، التدريس، القيادات الناشئة.(Ministry of Foreign Affairs, A Guide..., 1993)

كان البرنامج الأول يغطي فترة خمس سنوات ابتداءً من ١٩٨٤-١٩٨٨ ونتيجة للاحتياجات المستمرة والتطور في العلاقات بين الدول، تم تمديد البرنامج إلى خمس سنوات أخرى ابتداءً من ١٩٨٩-١٩٩٣.

وللمرة الثالثة تم تمديده من الفترة ١٩٩٣ ولغاية ١٩٩٧. ومن المتوقع الاستمرار في هذا البرنامج مستقبلاً والتوسع فيه.(Ministry of Foreign Affairs, ODA-93, 1994)

Text Stamp

ثانياً: ارسال الخبراء Dispatch of Experts

يعتبر أحد الدعائم الثلاث الرئيسية للتعاون الفني، بالإضافة إلى التدريب، هناك التزويد بالمعدات والمواد. أن الهدف من ارسال خبراء يابانيين في مختلف المجالات الممكنة إلى الدول النامية، هو تقديم الخبرة الفنية والمعرفة العلمية والعمل على نقل التكنولوجيا اليابانية إلى الآخرين.(Ministry of Foreign Affairs, A Guide..., 1993)

يقدم هؤلاء خدماتهم إلى الهيئات الحكومية المختلفة أو مراكز البحث أو مراكز التدريب المهني، للقيام بادوار ارشادية في التعليم الفني، والخدمات الاستشارية، ادارة وصيانة المعدات والآلات(٦٤) قد يرسل الخبراء بشكل فردي أو جماعي، أو ضمن المشاريع الممولة بمنح أو قروض، أو من خلال برامج المشاريع المتكاملة، بناءاً على اتفاق الدولتين(Ministry of Foreign Affairs, ODA-87, 1988).

وتحدد الدولة المستفيدة الأمور التالية:-

- عدد الخبراء وسنوات الخبرة لكل منهم.
- الموضوعات المراد تغطيتها.
- الاعمال المراد القيام بها.
- الهيئة التي سيعمل عندها والوظيفة فيها.
- المدة التي سيقيمها في الدولة المتلقية اما طويلة عادة اكثر من سنة أو قصيرة اقل من سنة.
- المميزات التي سوف يتمتع بها خلال اقامته في الدولة المتلقية.(Ministry of Foreign Affairs, A Guide..., 1993)

يتمتع الخبراء المرسلون إلى خارج اليابان بالمواصفات التالية:

- لديه تخصص في موضوع ما.
- لديه قدرات قيادية.
- توفر قدرات لغوية، يفضل اكثر من لغة واحدة.
- صحة جيدة.

Text Stamp

- لا يوجد تحديد للعمر أو مدة الخبرة أو الخلفية الاكاديمية.

لكن بعض الدول أو الهيئات الدولية تضع شروطاً لتحديد العمر وعدد سنوات الخبرة. يتلقى الخبير معلومات عن الدولة المرسل اليها، طبيعتها، وطبيعة السكان، اللغة، العادات، التقاليد ومستوى المعيشة(Ministry of Foreign Affairs, A Guide..., 1993). وقد انشأت الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جـــــايكا) في عام ١٩٨٣ معهد التعاون الدولي Institute for International Cooperation بهدف توفير تدريبات خاصة للخبراء وتأهيلهم وتدرس فيه اللغات التالية: الانجليزية والفرنسية، الاسبانية، الصينية، الاندونيسية، واللغة التاهيتية(Ministry of Foreign Affairs, ODA-87, 1988).

في عام ١٩٨٨ تم ارسال مجموعة من الخبراء إلى الامارات العربية لمشروع تخضير المساحات الصحراوية.

تقوم الوكالة اليابانية بتوجيه دعوات لخبراء اجانب لالقاء محاضرات والمساهمة في اعداد مشاريع دراسات للدول النامية بالاشتراك مع الخبراء اليابانيين.(JICA, 1993)

ثالثاً: المواد والمعدات Equipment and Materials

بدأ العمل به عام ١٩٦٤ للمشاركة في التنمية الاقتصادية والإجتماعية للدول المستفيدة، وذلك بنقل التكنولوجيا اليابانية اليها والتدريب عليها، من خلال تزويدها بالمعدات والاجهزة التي تحتاج اليها كالاجهزة الزراعية أو معدات الصيد، أو معدات الرعاية الصحية أو الاتصال والمواصلات.... وغيرها ويمكن إستخدام هذه المعدات من قبل الخبراء اليابانيين أو من قبل المتدربين في الدولة المتلقية والذين سبق وان تلقوا تدريبات فنية في اليابان.(Ministry of Foreign Affairs, ODA-89, 1990)

رابعاً: برامج المشاريع المتكاملة Project-Type Technical Cooperation

يشمل التعاون الفني Technical Cooperation العناصر الرئيسية الثلاث: التدريب، وارسال الخبراء، وتزويد المعدات.

Text Stamp

لكل عنصر استقلالية في تنفيذه ضمن برامج المساعدات اليابانية، ولكن قد تجتمع العناصر الثلاثة في برنامج واحد وتشكل نوعاً جديداً من التعاون الفني يسمى "برامج المشاريع المتكاملة" من خلال انشاء مشاريع شاملة ومتكاملة على ارض الدولة المتلقية.

تكون البداية عادة بخطة ويتم تطويرها إلى أن تصل إلى مراحل التنفيذ النهائية، ومعظمها مشاريع كبيرة وتستغرق وقتاً طويلاً.

وتتم هذه بخبرة وتجربة يابانية ودعم مالي متكامل. بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا اليابانية إلى الدولة المتلقية التي تقدم بدورها الارض والخدمات والابنية الانشائية للبدء في التنفيذ في اطار من التعاون بين الخبرات المحلية والخبرات اليابانية.(Ministry of Foreign Affairs, A Guide..., 1993)

تنفذ برامج المشاريع المتكاملة من خلال الحقول التالية:-

١- حقل مراكز التعاون الفني.

٢- حقل الرعاية الصحية.

٣- حقل السكان وتنظيم الاسرة.

٤- حقل الزراعة والغابات وانتاج الغذاء والتكنولوجيا المتطورة.

٥- حقل التنمية الصناعية وتطوير التكنولوجيا الصناعية.

٦- حقل حماية البيئة.(Ministry of Foreign Affairs, ODA-93, 1994):

خامساً: ارسال المتطوعين Dispatch of Volunteers

بدأ العمل به عام ١٩٦٥ تحت اشراف وزارة الخارجية اليابانية، قبل انشاء الوكالة اليابانية للتعاون الدولي في العام ١٩٧٤، الجهة المسؤولة عن تنظيم وارسال المتطوعين.

يشمل البرنامج الشباب اليابانيين المتطوعين من عمر ٢٠ سنة إلى ٣٩ سنة للعمل خارج اليابان، بناءاً على طلب الدولة المضيفة التي تحدد عددهم وتخصصاتهم والاهداف المطلوب تحقيقها من خلالهم. وتأتي اهمية هذا البرنامج من أنه ذو طبيعة تطوعية يشارك

Text Stamp

فيه الشعب بعامة وعلى اختلاف تخصصات افراده، ويعتمد على المهارات الفردية للمتطوعين.(Ministry of Foreign Affairs, ODA-93, 1994)

ويهدف البرنامج إلى:-

- الاتصال المباشر مع شعوب الدول الأخرى وتنمية مفاهيم الصداقة معها.
- نقل الخبرة والتجربة اليابانية في مختلف المجالات.
- نقل التكنولوجيا اليابانية إلى الخارج.
- المساهمة في مشاريع التنمية لدى الدول المتلقية.
- مساعدة الشباب الياباني على التأقلم مع ثقافة وعادات وتقاليد الدولة المضيفة.

ومن أوائل الدول التي استقبلت متطوعين يابانيين: لاوس، كمبوديا، ماليزيا، الفلبين، وكينيا. وبلغ عددهم لدى هذه الدول (٤٠) متطوعاً.(Ministry of Foreign Affairs, A Guide..., 1993)

يتم الاعلان بواسطة وسائل الاعلام المختلفة داخل اليابان، لتقديم طلبات المتطوعين بمختلف التخصصات والمهارات، قد يشمل البرنامج مجالات تصل إلى اكثر من (١٣٠) مجالاً.(JICA, 1985) يتدرب المتطوعون المختارون داخل اليابان لمدة ثلاثة اشهر بمشاركتهم في دورات تدريبية حول الدولة المضيفة، لغتها، وضعها الدولي، عاداتها، تقاليدها. بعض الموضوعات التي تهم الدول النامية لمشاريع التنمية فيها، مشاكلها والظروف الدولية السائدة في ذلك الوقت، والتدريب أيضاً على لغات عديدة منها: الانجليزية - الفرنسية - الاسبانية - الملايو - البنغالية - والسواحلية.....

بينما يتم تدريبهم بعد وصولهم إلى الدولة المضيفة لمدة شهر واحد لمعرفة طبيعة العمل المطلوب منهم. وتتحمل الحكومة اليابانية مصاريف السفر والاقامة وثمن الاجهزة والمواد المرفقة مع المتطوعين. بينما تقدم الدولة المضيفة الاعفاءات الجمركية والضريبية، وتوفير السكن والرعاية الصحية. يرسل المتطوع لمدة سنتين يمكن تمديدها لسنة أخرى بناءاً على طلب الدولة المضيفة. يتلقى المتطوعون مخصصات مالية متساوية بغض النظر عن المؤهل الاكاديمي أو العمر، ذلك بان جميع المشاركين هم من المتطوعين.(Ministry of Foreign Affairs, A Guide..., 1993)

Text Stamp

سادساً: فرق البحث Survey Teams

يتم ارسال فرق بحث من الخبراء والمستشارين اليابانيين إلى الدول النامية وبناءاً على طلبها، للقيام بدراسات ذات علاقة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية. يقدم فيها تقرارا كاملا عن المشروع موضوع البحث إلى الدولة المستفيدة لاتخاذ القرار المناسب. لا يوجد وقت محدد لمدة الدراسة، اذ قد تستغرق عدة اشهر أو عدة سنوات. فهي تعتمد على طبيعة الدراسة نفسها والظروف المحيطة بها من النواحي الفنية والاقتصادية والمالية.(Ministry of Foreign Affairs, ODA-93, 1994)

أهمية هذه الدراسات تتلخص بما يلي:-

- تعتبر هذه الدراسات وثيقة اساسية للحصول على مساعدات مالية أو فنية.
- تزود الدول المستفيدة بالمعلومات اللازمة عن المشروع.
- تعتبر مصدراً هاماً لحكومات هذه الدول في وضع خطط التنمية.
- يمكن أن تعتمدها الدول المستفيدة في الحصول على مساعدات من المؤسسات الدولية كالبنك الدولي وغيرها. أو من الحكومة اليابانية نفسها أو من حكومات الدول الأخرى.
- يمكن لفرق البحث من الدول المستفيدة وغيرها المشاركة فيها. منذ عام ١٩٨٨ سمح للمستشارين غير اليابانيين المشاركة مع فرق البحث اليابانية في وضع دراسات للمشاريع المطلوبة.(Ministry of Foreign Affairs, ODA-89, 1990)
- تساعد الدول المستفيدة في وضع الأولويات اللازمة عند تنفيذ المشاريع التنموية.
- تعمل على نقل وتطوير استخدام التكنولوجيا في الدول المستفيدة.
- تساعد هذه الدراسات على فتح ابواب الاستثمار امام المؤسسات العالمية.
- قد تشمل الدراسات مجالات عديدة منها: النقل - الاتصالات - البنية التحتية - التصنيع - الصحة.... وغيرها.
- تعتبر الحكومة اليابانية دراسات فرق البحث مرجعا لها في حالة حدوث تعاون اقتصادي وفني في المستقبل مع الدول المعنية.
- تساعد الدراسة في ايجابد المشاريع المناسبة للاحتياجات التنموية للدول المستفيدة.(JICA, 1993)، (Ministry of Foreign Affairs, ODA-93, 1994)

Text Stamp

سابعاً: برنامج التعاون التنموي Development Cooperation Program

هذا البرنامج من اعمال الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا) فهي تقدم مساعدات مالية وفنية للمشاريع التي تقوم بها الشركات اليابانية في الدول النامية. يتم استقبال متدربين وارسال خبراء وتمويل المشاريع بشروط مخففة في فترات السداد وقيمة الفوائد(٦٥) والتي لا يمكن تمويلها من "بنك الاستيراد – التصدير الياباني" أو من "صندوق التعاون الاقتصادي عبر البحار OECF"

يهدف البرنامج إلى المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية، وحل مشاكلها المالية والديون الخارجية، ونقل التكنولوجيا والمهارات الفنية اليها.(Ministry of Foreign Affairs, ODA-89, 1990)

ثامناً: المساعدات الدولية الطارئة International Emergency Assistance

يتم ارسال فرق انقاذ إلى المناطق المنكوبة في العالم بوساطة الوكالة اليابانية وبقرار من وزارة الخارجية اليابانية، وتجلب معها معونات صحية واجهزة ومواد اغاثة.

بدأ العمل بهذا البرنامج في العام ١٩٨٧ لتكوين فريق طبي للمساعدة بناءاً على قرار صدر عن البرلمان الياباني بايجاد نظام شامل لتقديم المساعدات الطارئة الدولية وتكوين فرق للاغاثة والطوارئ.

في عام ١٩٩٢ تم تعديل القانون ليشمل قوة الدفاع الذاتية لارسال فرق على نطاق واسع للمشاركة في عمليات الانقاذ من الكوارث الطبيعية والاصطناعية.

تتكون فرق الانقاذ من مناطق متعددة في اليابان، وتجمع مواد الاغاثة من المؤسسات المحلية الحكومية والخاصة. وقد شاركت فرق الانقاذ في مناطق الزلزال في مصر واندونيسيا عام ١٩٩٢(Ministry of Foreign Affairs, ODA-93, 1994)

وهنالك فرق من خبراء الانقاذ تقدم خدماتها فيما بعد النكبة في محاولة لمنع حدوث كارثة أخرى، وهم متخصصون في مجالات متعددة كالعمل على اعادة الماء والكهرباء، واصلاح الطرق والاتصالات... وغيرها.(JICA, 1993)

Text Stamp

عملت الحكومة اليابانية على ايجاد مستودعات دولية لمواد الاغاثة اللازمة عند الضرورة في مناطق عديدة بالاضافة إلى اليابان نفسها، فهنالك مستودعات في سنغافورة ومكاتب الامم المتحدة في ايطاليا، ومكسيكوسيتي في المكسيك، وفي واشنطن في الولايات المتحدة.(Ministry of Foreign Affairs, ODA-93, 1994)

ثالثاً: القروض Loans

وهي المبالغ التي تزود بها الحكومة اليابانية الدول المستفيدة بفائدة منخفضة وبفترة زمنية طويلة للتسديد.

وتسمى أيضاً بقروض الين Yen Loans

قروض المساعدات الرسمية اليابانية Japan's ODA Loans

تساعد هذه القروض الدول المستفيدة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها، وفي تطوير المصادر البشرية والبنية التحتية، وجميعها تحتاج إلى امكانات مالية عالية تعجز عنها الدول النامية.(Ministry of Foreign Affairs, ODA-93, 1994)

تتقدم الدولة الراغبة بالاقتراض بطلب إلى الحكومة اليابانية عبر الطرق الرسمية والدبلوماسية، وتراعي الحكومة اليابانية عددا من الامور عند اعتماد القرض أهمها:

١- ان لا يكون له علاقة بالمساعدات العسكرية.
٢- عدم اعطاء قروض لبناء سفن عابرة للمحيطات أو طائرات عابرة للقارات وما شابه ذلك.
٣- عدم اعطاء قروض لشراء السلع الترفيهية، بل هي لغايات التنمية.

حيث أن الاصل في اعطاء القروض هو المساهمة في التنمية الاقتصادية وتحسين السمتوى المعشي لافراد الدول المستفيدة. لهذا تضع الحكومة اليابانية عددا من الاعتبارات في المشروع المراد تمويله، واذا لم تتوفر يتم ارسال فريق بحث لتقديم دراسة عن المشروع من حيث:

Text Stamp

- اهمية المشروع لحظة التنمية الاقتصادية في الدول المتلقية.
- الجدوى الاقتصادية للمشروع.
- مدى مساهمة القرض في تطوير العلاقات بين اليابان والدولة المتلقية.
- درجة اعداد ودراسة المشروع فنياً واقتصاديا ومالياً.

بعد توقيع مذكرة التبادل بين الحكومتين، يصبح الاتفاق بحكم الانظمة الرسمية المتبعة في اليابان من صلاحيات "صندوق التعاون الاقتصادي عبر البحار" Overseas Economic Cooperation Fund. (OECF) وهو الجهة المسؤولة عن تمويل القروض الحكومية.

ويتولى الصندوق متابعة المشاريع والاطلاع على الخطط مع الدولة المستفيدة وتستخدم اللغة الانجليزية عادة في صياغة العقود.(Ministry of Foreign Affairs, A Guide..., 1993)

أولاً: انواع القروض

١- قروض المشروع Project Loan

وهي عبارة عن تمويل مشاريع البنية التحتية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول المتلقية في مجالات الاتصالات والنقل والري والمياه.... وغيرها.

ينفذ هذا النوع من القروض بثلاث طرق هي:-

١- قرض المشروع لتمويل البضائع والخدمات اللازمة لتنفيذ مشاريع التنمية.
٢- تمويل المؤسسات المالية في الدول المتلقية، التي تقوم باقراض المؤسسات الصغيرة لتنفيذ مشاريعها. فيكون تنفيذ القرض على مرحلتين بتمويل المشاريع الصغيرة داخليا من المؤسسات المحلية دون الحاجة إلى الاقتراض من الخارج.
٣- يتم التمويل بشكل مشترك (للمشاريع الكبيرة) بين دولتين إما بالمساهمة المالية وفق نسب متفق عليها مسبقاً، أو تمويل أجزاء من المشروع، تتولى كل جهة تمويل جزء منه.(Ministry of Foreign Affairs, A Guide..., 1993)

Text Stamp

٢- قرض السلع Commodity Loan

يعمل هذا النوع على تمويل شراء السلع والخدمات الضرورية للدول المتلقية والتي تعاني من صعوبات في ميزان المدفوعات ونقص حاد في العملة، وصعوبة استيراد احتياجاتها بتمويل ذاتي، حيث يتم الاتفاق ما بين الحكومة اليابانية وحكومة الدولة المتلقية على قائمة السلع المشمولة بهذا القرض.(OEFC, 1988)

٣- قرض اغاثة الدين Debt Relief

تعاني معظم الدول النامية من مشكلة تراكم الديون الخارجية، وعدم القدرة الفعلية على السداد. ولذا عملت الحكومة اليابانية على تقديم مساعدات مالية لهذه الدول وذلك ضمن نظام الاجراءات الاقتصادية الطارئة الصادرة في العام ١٩٨٧. وينفذ بالاساليب التالية:

أولاً: اعادة التمويل

هي اعادة تمويل القروض المعطاة سابقاً، نتيجة لعجز الدولة المقترضة عن السداد لما تعانيه من مشاكل اقتصادية ومالية. يقوم بنك الاستيراد والتصدير الياباني بتوفير المبالغ اللازمة، وهو الجهة المسؤولة عن اعادة التمويل.

ثانياً: الجدولة

عندما ينتهي أو يقترب موعد السداد، لا تستطيع الدولة المقترضة الايفاء بالتزامها، فيتم اعادة جدولة القرض وباشراف نادي باريس الذي يتولى اعادة جدولة القروض وتمويلها.(Ministry of Foreign Affairs, A Guide..., 1993)

ثالثاً: اعادة تجديد القروض

ويتم ذلك باعادة منح قروض اضافة إلى القروض السابقة ، لغايات صيانة واصلاح وتجديد مشاريع البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية، بهدف تحسين فعالية وانتاجية الخدمات المقدمة من خلال تلك المشاريع.(Ministry of Foreign Affairs, ODA-93, 1994)

Text Stamp

٤- قروض التعديل الهيكلي والقطاعي

يتم دعم التطورات في السياسة الاقتصادية العامة في الدول النامية، بتمويل شراء المواد والاجهزة والخدمات اللازمة لتنفيذ برامج التعديل الهيكلي بالتعاون مع البنك الدولي، وتمويل القطاعات الهامة المختلفة.(OECF, 1988)

Text Stamp

المبحث الرابع

انواع أخرى من المساعدات

أولاً: المساعدات متعددة الأطراف Multilateral ODA

تقدم هذه المساعدات من خلال المنظمات والهيئات الدولية متعددة الاطراف التي يكون في عضويتها العديد من دول العالم. وتتم المساهمة من خلال اشتراكات العضوية، وكذلك اثناء الاحداث الطبيعية أو الحروب التي تتعرض لها اية دولة في العالم.

تختلف المساعدات المتعددة عن الثنائية Bilateral حيث تعمل الاخيرة على ايجاد علاقات مباشرة مع الدولة المعنية، ومن ثم تحسينها وتطويرها، وتساعد الحكومة اليابانية على تحقيق فلسفتها في السياسة الخارجية.

وقد تعمل الحكومة على دمجها معاً وذلك بتقديم المساعدات إلى الدولة مباشرة مع تقديم مساعدات لها في نفس الوقت من خلال الهيئات الدولية.

المساعدات المتعددة تهدف إلى ما يلي:-

- التفاعل مع الهيئات الدولية في انشطتها المختلفة.
- ضمان الحياد السياسي في تقديم المساعدات.
- اقامة علاقات جديدة مع دول لم يكن بينها وبين اليابان صلات متبادلة.
- تعمل المساعدات المتعددة على مساندة قضايا دولية لا يمكن التعامل معها من خلال المساعدات الثنائية مثل المشاكل المتعلقة باللاجئين والمخدرات.
- المساعدات المقدمة لضحايا الحروب حيث لا تستطيع دولة واحدة فقط القيام بها بل تحتاج إلى هيئات دولية واكثر من دولة، لتكون اكثر فعالية.
- قد لا تتوفر معلومات عن الدولة المحتاجة- إما لعدم وجود سفارة يابانية فيها أو لعدم وجود مكتب للوكالة اليابانية للتعاون الدولي فيها (جايكا)، ولذلك يصعب تحديد اسلوب ونوعية المساعدات المطلوبة.

Text Stamp

- تشجيع المساعدات المتعددة الدولية المتلقية على اتباع سياسة اقتصادية مثمرة للحصول على قروض ومنح من المؤسسات المالية الدولية واستخدام هذه المساعدات بشكل أفضل.(Ministry of Foreign Affairs, ODA-87, 1988)، (Ministry of Foreign Affairs, ODA-92, 1993)

أشكال المساعدات المتعددة:-

١- مساعدات من خلال الامم المتحدة والوكالات التابعة لها

وهي المساهمات اليابانية ضمن اعمال وكالات الامم المتحدة المختلفة وتعتبرها اليابان دعامة اساسية في سياستها الخارجية لزيادة فعالية التعاون الدولي. تقدم مساعدات إلى اللاجئين في انحاء العالم بوساطة:

"الهيئة العليا للاجئين التابعة للامم المتحدة".
U.N. High Commissioner for Refugees (UNHCR)

و "وكالة الغوث للاجئين الفلسطينيين"
U.N. Relief and Works Agency for Palestine Refugees (UNRWA)

و "برنامج الغذاء العالمي" World Food Program

و "صندوق حفظ السلام التابع للامم المتحدة"، الممول لعمليات حفظ السلام في العالم. وغيرها من الوكالات والهيئات والبرامج التابعة للامم المتحدة.(Ministry of Foreign Affairs, (APIC, 1990)(Looking A head, 1993

٢- مساعدات من خلال المؤسسات المالية الدولية

وتتم المساهمة فيها باشتراكات سنوية، وكذلك بما تتطلبه الظروف العالمية في الاحوال الطارئة وقضايا التنمية في الدول النامية.

ومن هذه المؤسسات على سبيل المثال:-

البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي لاعادة البناء والتنمية.(Ministry of Foreign (Affairs, ODA-1992, 1993

Text Stamp

٣- مساعدات من خلال الهيئات الدولية والاقليمية

يتم ارسال القدر الاكبر من المساعدات اليابانية إلى دول آسيا ولليابان مساهمات متعددة في هيئات اقليمية مثل:

بنك التنمية الآسيوي Asian Development Bank

و صندوق التنمية الآسيوي Asian Development Fund
الذي يعمل على تمويل مشاريع الدول النامية

و "صندوق الاستثمار المتعدد" Multilateral Investment Fund الذي تأسس عام ١٩٩٢ بمساهمة (٢١) دولة، الولايات المتحدة، كندا، دول اوروبا، دول اميركا اللاتينية، بهدف زيادة الاستثمارات الخاصة والسماح باقامة المشاريع في دول امريكا اللاتينية والكاريبي.(Ministry of Foreign Affairs, ODA-92, 1993)

وكذلك لليابان مساهمات في "البنك الأوروبي للتنمية واعادة الاعمار" European Bank for Reconstruction & Development. (EBRD) الذي تأسس في العام ١٩٩١ لمساعدة دول شرق ووسط أوروبا في التحول إلى الاقتصاد الحر، والدول التي كان يتشكل منها الاتحاد السوفيتي سابقاً. وقد شكلت اليابان مع هذا البنك "صندوق التعاون الاوروبي الياباني" Japan-Europe Cooperation Fund لتقديم المساعدات المختلفة.(Ministry of Foreign Affairs, ODA-93, 1994)

ثانياً: برامج متوسطة المدى Medium-Term Target

نتيجة للتطورات العالمية، والمتغيرات المحلية والدولية، عملت الحكومة اليابانية على متابعة هذه المتغيرات وانعكاسها على اليابان نفسها ومن ثم على الدول الأخرى. ومحاولة وضع سياسات متعددة لتتناسب مع الظروف المستجدة، وللمساهمة بشكل فعال في القضايا الدولية وضعت الحكومة اليابانية "برامج متوسطة المدى" بهدف زيادة حجم

Text Stamp

المساعدات اليابانية ونوعيتها، واتساع المناطق الجغرافية المستفيدة منها. تشمل زيادة الأنواع التقليدية الأخرى. بموجب ذلك، يتم الاعلان عن البرامج في وقتها ولفترات زمنية مختلفة، بحيث تحدد ميزانية معينة لتنفيذها وصرفها خلال الفترة هذه. وتصرف هذه المبالغ على مختلف انواع المساعدات من منح وقروض ومساعدات فنية، ونقل الخبرة والتكنولوجيا اليابانية إلى الدول المستفيدة.(OECF, 1993 b)

١- البرنامج الأول متوسط المدى First Medium-Term Target

واستمر لمدة ثلاث سنوات من ١٩٧٨ ولغاية ١٩٨٠ بمخصصات مقدارها (٣) بليون دولار.

٢- البرنامج الثاني متوسط المدى Second Medium-Term Target

واستمر هذا لمدة خمس سنوات من ١٩٨١ ولغاية ١٩٨٥ بمخصصات مقدارها (١٨) بليون دولار.

٣- البرنامج الثالث متوسط المدى Third Medium-Term Target

وضع هذا البرنامج لمدة سبع سنوات من ١٩٨٦ ولغاية ١٩٩٢ بمخصصات مقدارها (٤٠) بليون دولار.

ولقد تم صرف المخصصات اللازمة لهذا البرنامج عام ١٩٨٧ وتم أيضاً وضع برنامج جديد للفترة ١٩٨٨-١٩٩٢.

٤- البرنامج الرابع متوسط المدى Fourth Medium-Term Target

واستمر لفترة خمس سنوات من ١٩٨٨ ولغاية ١٩٩٢ بحجم (٥٠) بليون دولار.(EPA, 1989)

٥- البرنامج الخامس متوسط المدى Fifth Medium0-Term Target

ومدته خمس سنوات من ١٩٩٣ ولغاية ١٩٩٧. بزيادة حجم المساعدات ما بين ٧٠-٧٥ بليون دولار جاء هذا البرنامج ليتناسب مع الاهتمام بالمتغيرات المحلية والدولية،

Text Stamp

والقضايا العالمية مثل البيئة والسكان.... كذلك الحاجات الانسانية الاساسية، وتنمية لمصادر البشرية، وتحسين البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية، ودعم الجهود الذاتية للدول النامية.

يعطى البرنامج مجالا اوسع لمشاركة المنظمات غير الحكومية في المساعدات بمختلف انواعها .(Ministry of Foreign Affairs, ODA-93, 1994)

وكذلك جرى الاهتمام بمجال البيئة بشكل اكبر عن طريق زيادة حجم المساعدات المخصصة له.(Ministry of Foreign Affairs, Japan's ODA, 1993)

يأتي هذا البرنامج نتيجة لبروز حاجات دولية جديدة في فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة وزوال الاتحاد السوفيتي. اذ انتقلت كثير من دول اوروبا الشرقية إلى الديمقراطية والاقتصاد الحر.(٦٢)

ثالثاً: المنظمات غير الحكومية Non-Governmental Organization (NGO)

وهي منظمات خاصة غير ربحية، تهدف للمساهمة في تقديم مساعدات مالية وعينية إلى المناطق النامية.

انشئت معظم هذه المنظمات في الستينات من هذا القرن. وبلغ عددها ما يزيد على (٣٠٠) منظمة في انحاء مختلفة من اليابان.

نشاطات المنظمات غير الحكومية:-

١- ارسال عاملين إلى المواقع التي تعمل بها هذه المنظمات لتقديم المسساعدات الطارئة مثل:

لجنة اغاثة اللاجئين Refugee Relief Committee

ومنظمة نيبون للتعاون الدولي

Nippon International Cooperation Organization (NICO)

Text Stamp

٢- تقديم مساعدات مالية وعينية

تقدم المساعدات المالية في حالتين:-

أ- إلى المنظمات الدولية للمساهمة في المساعدات الطارئة.

ب- لمشاريع معينة بالتعاون مع منظمات أخرى دولية ومحلية.

٣- الجمع بين ارسال عاملين ومعدات ومساعدات مالية في وقت واحد. اما بشكل منفرد أو بالتعاون مع منظمات أخرى مثل "جمعية الصداقة الآسيوية" Asia Friendship Society.

٤- قبول متدربين من الدول النامية بمختلف المجالات مثل:

"معهد آسيا" Asia Institute وغيرها.(Ministry of Foreign Affairs, A Guide..., 1993)

أهمية المساعدات التي تقدمها المنظمات غير الحكومية:

١- تدعم المساعدات المقدمة من المنظمات غير الحكومية، والمساعدات الرسمية ODA كل منهما الأخرى ولهما دور هام في تفعيل المساعدات اليابانية.

٢- يتم تقديم مساعدات من خلال تلك المنظمات إلى الدول التي يصعب تقديم مساعدات رسمية لها.

٣- تعمل هذه المنظمات على تقديم خبراتها في مجال المساعدات إلى الحكومة اليابانية، وبخاصة الدول التي لا يوجد اتصال معها.

٤- المشاركة في جهود التنمية على المستوى الشعبي مما يؤدي إلى تفهم الناس للمساعدات.

٥- تستطيع هذه المنظمات اتخاذ اجراءات اسرع في حالة الطوارئ والاغاثة.

٦- تتضمن المساعدات برامج ريادية.

٧- بعض المنظمات تمتلك قدرات وخبرات مميزة في مجال معين أو لدى دولة معينة.

Text Stamp

تحرص الحكومة اليابانية على دعم المنظمات غير الحكومية مادياً، في مشاريعها، وتطوير انشطتها، وتشجيع التعاون فيما بينها. ومحاولة توفير المعلومات عنها وعن الدول النامية والاحتياجات الضرورية. وقد يكون دعم الحكومة من خلال الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا) أو من خلال ميثاق المساعدات الرسمية (ODA) أو من خلال الانظمة والتعليمات التي تسمح بالتمويل.

وقد تقوم (جايكا) بدفع تكاليف سفر المتطوعين أو الخبراء.

وعملت الحكومة اليابانية على دعم جهود المنظمات في تقديم المساعدات الطارئة للاجئين خلال حرب الخليج ١٩٩١، بمواد عينية وطبية.(Ministry of Foreign Affairs, ODA-87, 1988)

وقد تم تصنيف هذه المنظمات على الشكل التالي:

١- المنظمات التي تقدم المساعدات إلى الدول النامية.

٢- المنظمات التي يكون ضمن انشطتها تقديم مساعدات إلى الدول النامية.

٣- المنظمات الدولية غير الحكومية التي لها فروع في اليابان.

٤- المنظمات التي لها نشاطات محلية وذات علاقة بالتنمية.(Ministry of Foreign Affairs, A Guide..., 1993)

رابعاً: هيئات الحكم الذاتي المحلي

وهي مؤسسات الحكم الذاتي المحلي الياباني الموجودة في انحاء متعددة من اليابان. لها نشاطات نحو المجتمع الدولي تقوم على تقديم مساعدات مختلفة الاشكال باشراف وتشجيع وزارة الخارجية اليابانية والوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا) اللتين تتوليان تقديم كل مساعدة وتوجيه لهذه الهيئات لتوسيع نشاطاتها نحو الدول النامية. وتنحصر نشاطاتها في المجالين التاليين:

أولاً: النشاطات المستقلة بدون دعم الحكومة المركزية.

ثانياً: النشاطات التي تكون بدعم الحكومة المركزية.

ومن النشاطات الهامة التي تقوم بها استقبال اطفال العائلات اليابانية المهاجرة إلى دول اميركا اللاتينية. وكذلك استقبال متدربين من الدول المجاورة في جنوب شرق آسيا حيث يتم تدريبهم في الجامعات ومعاهد البحث والمراكز المهنية والشركات الخاصة.

وتعمل على ارسال متطوعين وخبراء إلى دول العالم بالاعتماد على قانون الخدمة المدنية المحلي الذي يحمي الموظف خلال فترة عمله خارج البلاد وعندما يعود. وقد أدى ذلك إلى زيادة اعداد العاملين في هذا المجال.(Ministry of Foreign Affairs, A Guide..., 1993)

Text Stamp

الفصل الثاني
هيئات تقديم المساعدات

Text Stamp

الفصل الثاني

هيئات تقديم المساعدات

أولاً: الوكالة اليابانية للتعاون الدولي
Japan International Cooperation Agency (JICA)

وانشئت عام ١٩٧٤ بقانون صادر عن البرلمان (دايت) الياباني وبموجبه اصبحت الوكالة تقوم باعمال الهيئات السابقة التي انتقلت اليها بعد اضافة مهام جديدة. تكونت الوكالة اليابانية من دمج الهيئات التالية:-

١- وكالة التعاون الفني عبر البحار Overseas Technical Cooperation Agency

وقد تأسست عام ١٩٦٢ هيئة حكومية معنية بالتعاون الفني، تحت اشراف وزارة الخارجية اليابانية. وتتولى القيام بمهام وصلاحيات عدد من الهيئات التي تم حلها.

٢- خدمة الهجرة اليابانية Japan Emigration Service

انشئت عام ١٩٦٣ باشراف وزارة الخارجية اليابانية بتقديم خدمات للمهاجرين اليابانيين. نشطت حركة الهجرة في اعقاب الحرب العالمية الثانية، لذا انشئت عدة هيئات تعمل على تنظيم الهجرة وتقديم المساعات المالية، وتوفير الاقامة والسكن والمعلومات لهم.

أدى ذلك إلى ازدواجية العمل بين هذه الهيئات، مما استدعى إنشاء مجلس الهجرة لما وراء البحار". Council for Overseas Emigration بالتوصية إلى الحكومة اليابانية بضرورة انشاء هيئة بتمويل حكومي تعمل على تنظيم عمليات الهجرة بدلاً من الهيئات المتعددة. بذلك تم انشاء خدمة الهجرة بفروعها المختلفة.(JICA, 1992)

Text Stamp

كذلك انتقلت مهام مؤسسة تنمية لما وراء البحار اليابانية Japan Overseas Development Corporation التي تأسست عام ١٩٦٠، إلى اعمال الوكالة اليابانية (جايكا).

تعمل الوكالة على تنمية التعاون الدولي ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية، وفق المهام المنشورة في قانونها. وتشرف عليها وزارة الخارجية، وزارة الزراعة والغابات والصيد، ووزارة الصناعة والتجارة الدولية.(الجمعية الدولية، ١٩٩١)

كذلك فهي على اتصال مستمر مع الهيئات الحكومية والمحلية، ومع حكومات الدول المتلقية.

المقر الرئيسي للوكالة في طوكيو، لها ميزانية تقدر بـ (٤) بليون ين[١] بالاضافة إلى المساهمات الحكومية في الحالات الضرورية.

يتم تعيين رئيس الوكالة من قبل وزارة الخارجية، ويعمل الرئيس على تعيين نواب له بعد أخذ موافقة وزير الخارجية، بحيث يمثل أحد النواب بنك التصدير - الاستيراد الياباني Ex-Im. Bank وممثل آخر عن صندوق التعاون الاقتصادي لما وراء البحار OECF. ولا يقبل للعمل في وظائف الوكالة من كان موظفاً حكومياً. أو من لهم مصالح وارتباطات بطبيعة عمل الوكالة في مجالات الصناعة والانشاءات.... وغيرها.(JICA, 1992)

١- مهام الوكالة

نص قانون انشاء الوكالة على العديد من المهام التي يجب أن تقوم بها محلياً ودولياً، والمجالات التي تتعامل من خلالها.

---

(١) قانون الوكالة اليابانية للتعاون الدولي رقم ١٩٧٤/٦٢، المادة رقم (٤).

Text Stamp

وانشأت الوكالة مجموعة من الدوائر ذات الاختصاصات المختلفة لتنفيذ مهامها المطلوبة. وهذه المهام هي:-

أولاً: تنفيذ التعاون الفني المبني على الاتفاقيات المبرمة مع الدول المعنية. وقد انشئت دائرة خاصة بكل نشاط من انشطة التعاون الفني، هنالك دائرة للتدريب، ودائرة لارسال الخبراء والمعدات... وهكذا. بالاضافة إلى المراكز التدريبية المنتشرة في انحاء اليابان، لاجراء دراسات وبرامج تدريبية.
وتتحمل الوكالة اكثر من ٥٠٪ من تكاليف التعاون الفني الياباني.(JICA, 1992)

ثانياً: تطوير نشاطات الشباب للمساهمة الفعالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق النامية. بحيث يتم اختيارهم وتدريبهم وارسالهم بموجب الاتفاقيات المعقودة مع الاطراف المعنية. وتقوم بنشر المعلومات اللازمة لزيادة الفهم الشعبي لهذه النشاطات.

ثالثاً: المساهمة في تطوير التنمية الاجتماعية والزراعية والتعدين والصناعة في الدول النامية، بتمويل المشاريع التنموية، وتزويدها بالخبرات الفنية(JICA, 1992)

رابعاً: مساعدة المهاجرين اليابانيين في بلاد المهجر والداخل وتقديم الدعم المالي والتوجيه والارشاد والتدريب، والتسهيلات اللازمة لتحقيق الاستقرار في حياتهم الجديدة، من أرض، وتمويل للمشاريع الاستثمارية وغير ذلك.(JICA, 1992)

خامساً: ارسال "الفريق الياباني للانقاذ من الكوارث" Japan Disaster Relief Team إلى المناطق المنكوبة في الدول النامية أو اي منطقة أخرى. والعمل على تزويد المناطق المنكوبة بالمواد والمعدات اللازمة لعمليات الانقاذ.

بعد وضع ميثاق المساعدات الجديد عام ١٩٩٢، اصبح لدى الوكالة مهام جديدة يجب العمل بها، خاصة ما يتعلق بالبيئة والمرأة وغيرها من القضايا العالمية، وكذلك الاهتمام باحتياجات الدول التي ظهرت في اعقاب انتهاء الحرب الباردة في اوروبا

Text Stamp

الشرقية ووسط آسيا وغيرها من الدول التي تسير نحو الديمقراطية وتحرير الاقتصاد. وقد طلب الميثاق صراحة من الوكالة التوسع في المساعدات لتلبية الاحتياجات الجديدة.(JICA, 1993)

يتبع الوكالة العديد من الفروع في داخل اليابان وخارجها في دول العالم. بلغت (٤٨) فرع في ٥٠ دولة تقوم جميعها بنفس المهام والاعمال.(JICA, 1992) ويرتبط المركز الرئيسي في طوكيو بشبكة معلومات واسعة مع هذه الفروع. تسعى الوكالة إلى توسيع نطاق المساعدات من خلال الجهات الرسمية الحكومية والخاصة في اليابان. وكذلك فهي على اتصال مستمر مع حكومات الدول المتلقية والهيئات الدولية.

الوكالة هي الجهة المنفذة الوحيدة للمساعدات وجميع المهام والانشطة التي تقوم بها هي ضمن هذا النطاق وبما نص عليه ميثاق المساعدات الرسمية وقانون انشائها.(Ministry of Foreign Affairs, Basic Facts, 1994)

هنالك علاقات مشتركة ومتبادلة ما بين الوكالة والوكالات الأخرى التي تعمل بنفس المجال وتقدم مساعدات إلى الدول النامية مثل الوكالة الامريكية للانماء الدولي (USAID).

وكذلك لها صلات متبادلة مع الوكالة الكندية للانماء الدولي (CIDA).(JICA, 1993)

Text Stamp

٢- الهجرة:

بعد انضمام مكتب الهجرة إلى اعمال الوكالة. أصبح الهيكل التنظيمي فيها يضم "دائرة الهجرة" Emigration Department وترتبط بنائب الرئيس مباشرة.

الوكالة هي المصدر الأساسي للمعلومات عن المهاجرين وانشطتهم داخل اليابان في بلاد المهجر. تقدم لهم المساعدات المالية والفنية وخدمات الاستشارة والارشاد ومعلومات عن دول المهجر. وتقديم قروضاً للاستثمار، ورعاية مصالحهم وممتلكاتهم في اليابان نفسها ودول المهجر. وفي بعض الاحيان تدفع عنهم مصاريف السفر.

كما تصدر الوكالة نشرات اعلامية متعددة توضح فيها نشاطات المهاجرين اليابانيين في الخارج، وتقوم بعقد ندوات ولقاءات ومعارض، ودورات لتعليم اللغة اليابانية، ودورات متخصصة في مجالات الزراعة والرعاية الصحية واستخدام التكنولوجيا.... وغيرها.

تعمل الوكالة على ارسال مجموعات من الشباب ذوي القدرات الفنية العالية إلى الدول التي يوجد فيها مهاجرون يابانيون لمدة ثلاث سنوات، لنقل تجربتهم واطلاع المهاجرين على التقنية الفنية والتكنولوجيا اليابانية، وكذلك اخذ الخبرة من تلك الدول. وتستقبل الوكالة سنوياً العديد من أبناء المهاجرين في لقاءات ودورات، وجولات في انحاء اليابان في موطن آبائهم وأجدادهم. تقوم الوكالة بتمويل جمعيات المهاجرين في مختلف الدول لمساعدتها في تطوير نفسها وتحسين المستوى المعيشي للمنتسبين اليها، واعطاء قروض لهم.

وهنالك دراسات مسحية سنوية عن المهاجرين، تقوم بها فرق من الوكالة في محاولة للحصول على معلومات متكاملة عنهم وعن اوضاعهم المعيشية والاقتصادية في كثير من الدول مثل البرازيل وبيرو والارجنتين وغيرها.(JICA, 1992)

وقد اعتمدت الوكالة نظام التقييم بعد الانتهاء من المشاريع المشمولة بالمساعدات. لغايات معرفة فاعلية هذه المشاريع، والمشاكل التي قد حدثت، ومدى امكانية تجنب كثير من هذه المشكلات مستقبلاً. وقد شكلت لهذه الغاية لجنة متخصصة للتنفيذ، ووضع المقترحات حول عملية التقييم نفسها لتكون اكثر فاعلية. وتعتبر هذه مصدراً هاماً للمعلومات للمشاريع اللاحقة.(JICA, 1993)

Text Stamp

ثانياً: صندوق التعاون الاقتصادي لما وراء البحار
Overseas Economic Cooperation Fund (OECF)

تأسس الصندوق عام ١٩٦١، وهو مؤسسة مالية تنموية حكومية يهدف إلى تقديم القروض والتمويل للمشاريع الانمائية في الدول النامية، بفوائد مخفضة وفترات سداد طويلة الاجل. تحدد الحكومة اليابانية نسبة الفائدة وفترة السداد. وتضع شروط الحصول على القرض. وتعتمد على دراسات وتقديرات الصندوق حول اهمية المشروع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة المقترضة، للموافقة على تمويله من الصندوق.(OECF, 1991)

بدأ الصندوق بتقديم القروض عام ١٩٦٦، بلغ عدد الدول المقترضة (٧٤) دولة حتى عام ١٩٩٢، ويعمد على ايجاد انواع جديدة من القروض كما دعت الحاجة إلى ذلك وفق المتطلبات الدولية أو حسب حاجات الدول النامية، وبما يتناسب مع المبادئ الأساسية للمساعدات الرسمية اليابانية (ODA)(OECF, 1993-b)

هنالك تعاون مستمر ما بين الصندوق والمؤسسات المالية الدولية، كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وبنك التنمية الآسيوي. وكذلك هناك تنسيق مع وكالات المساعدات في الدول المختلفة، بريطانيا، الولايات المتحدة الامريكية، كندا... وغيرها. ويصدر عنه العديد من النشرات والتقارير التي توزع في الداخل والخارج.(OECF, 1993-b)

ويعمل على تمويل مشاريع مشتركة مع الهيئات الدولية والدول المقترضة. تغطى قروض الصندوق مشاريع البنية التحتية والنقل والقوى الكهربائية والاتصالات والزراعة.... وغيرها.(OECF, 1993-a)

المصادر التمويلية للصندوق:-

يتم تمويل عمليات الصندوق من المصادر التالية:-

١- ميزانية الصندوق السنوية من مخصصات الحكومة اليابانية.
٢- مكتب امناء الصندوق.
٣- المصادر الذاتية للصندوق والتي تتكون من مبالغ تسديد القروض أو عائدات الفوائد.

Text Stamp

وبموجب هذه المصـادر يقوم الصندوق بتقديم القروض بحيث لا يتعدى مقدار القرض رأسمال الصندوق.

ولكن في عام ١٩٧٩ تم تعديل قانون الصندوق بحيث يسمح لاعطاء قروض تصل إلى ثلاثة اضعاف رأسماله.

للصندوق (١٦) فرعاً ومكتباً تمثيلياً في انحاء العالم(OECF, 1993-b)

وهنالك مجموعة من الاعتبارات يعتمد عليها الصندوق في منح القروض منها:

١- يُعطى القرض في ضوء احتياجات الاقتصاد الوطني للدولة المقترضة، وبرامج التنمية الوطنية فيها.

٢- الأولوية لمشاريع التنمية للدولة المقترضة.

٣- معرفة الوضع المالي والاقتصادي للدولة المقترضة، معدل الدخل القومي ميزان المدفوعات والثروات الطبيعية فيها وغير ذلك.

٤- معرفة السياسات الاستثمارية والمالية في الدولة المقترضة ومدى ملاءمتها لتنفيذ المشاريع الممولة.

٥- الاهتمام بالحاجة الفعلية للمشروع في الوقت الحالي ومستقبلاً.(OECF, 1991)

Text Stamp

ثالثاً: بنك التصدير والاستيراد الياباني Export-Import Bank of Japan

تأسس بنك التصدير-الاستيراد الياباني في العام ١٩٥٠، وهو مؤسسة مالية حكومية تهدف الى دعم التبادل الاقتصادي الياباني مع الدول الاجنبية بتقديم الخدمات المالية لدعم وتشجيع التمويل من البنوك التجارية والمؤسسات المالية الاخرى في اليابان، وذلك في مجالات متعددة منها:

تطوير واستيراد الطاقة والثروات الطبيعية في الخارج من اجل ضمان استمرارية تدفقها على اليابان، والمساهمة في التنمية الاقتصادية للدول المنتجة هذه وكذلك يقدم البنك التمويل من اجل استيراد البضائع المصنعة في الخارج، بالاضافة الى تشجيع الاستثمارات الخارجية ونقل الخبرة والتكنولوجيا اليابانية، ويقدم البنك القروض للمساهمة في دعم الاموال اليابانية في الدول النامية لحل مشكلة الديون مع هذه الدول. وهذا النوع من القروض ليس مربوطا في شراء السلع اليابانية بل هي مفتوحاً للمنافسة الدولية.(Ex-Im, 1991)

يعتبر بنك التصدير-الاستيراد الياباني بنكاً فريداً من نوعه مقارنة مع المؤسسات المالية الاخرى في العالم، ويساهم البنك في الانشطة الممولة في اكثر من (١٢٠) دولة و (١٠) هيئات اقليمية ودولية.

يتبع البنك معهد الابحاث لعمل الدراسات اللازمة عن الاستثمارات الخارجية للمؤسسات اليابانية والاوضاع السياسية والاقتصادية للدول الاخرى، ومن ثم تزويد البنك بالمعلومات والتحليلات التي تساعد ادارة البنك على تحديد سياسته في التحقق من وضعية المستقرضين والجدوى الاقتصادية للمشاريع والبرامج ومدة القرض بالاضافة الى الخدمات الاستشارية للمؤسسات اليابانية الراغبة في الاستثمار في الخارج وكذلك الى المؤسسات الاجنبية التي تسعى للحصول على تمويل من اليابان.

وتصدر عن البنك نشرة نصف سنوية باللغة الانجليزية Ex-Im Review مأخوذة عن النسخة الاصلية اليابانية التي تصدر كل شهر.

Text Stamp

يتعامل البنك مع العديد من المؤسسات المالية العالمية والاقليمية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وبنك التنمية الاسيوي وبنك التنمية الافريقي.... وغيرها للعمل على تبادل المعلومات والخدمات الاستشارية ودراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الممولة.

يقدم بنك التصدير - الاستيراد الياباني قروضا لنوعين من المشاريع:-

الاول: قروض للمؤسسات المحلية

يعطى هذا من اجل الغايات التالية:

- تزويد المؤسسات اليابانية بالارصدة المالية لاستخدامها في تصدير السفن، الطائرات والعربات الى الخارج والمعدات والاجهزة المتعلقة بها.
- تصدير الخدمات الفنية من مشاريع هندسية واستشاريةَ ودراسات الجدوى الاقتصادية.
- لاستيراد السلع المصنعة والمواد الاولية الضرورية للاقتصاد الياباني.
- لعمل مشاريع استثمارية في الخارج.

الثاني: قروض للحكومات والمؤسسات الاجنبية

تعطى القروض في الحالات التالية:-

- تقديم قروض للمؤسسات المالية الاجنبية لاستيراد اجهزة ومعدات من اليابان.
- تعطي للمؤسسات الاجنبية لتمويل الواردات اليابانية من المواد الاولية المهمة للاقتصاد الياباني.
- تعطى الى الحكومات الاجنبية لتمويل رؤوس الاموال المشاركة مع المؤسسات اليابانية اي الاستثمارات اليابانية في الخارج.(Ex-Im, 1991)

الفرق بين بنك التصدير - الاستيراد الياباني وصندوق التعاون الاقتصادي لما وراء البحار.

ان الصندوق هيئة مالية حكومية لدعم التعاون الاقتصادي الياباني في الدول النامية بتقديم قروض لها بموجب المساعدات الرسمية اليابانية ODA

اما البنك فهو هيئة مالية حكومية تقدم القروض عن طريق الحكومة اليابانية لدعم التجارة الخارجية والاستثمارات اليابانية في الخارج.(Ex-Im, 1991)

Text Stamp

الفصل الثالث

سياسة اليابان في تقديم المساعدات

Text Stamp

الفصل الثالث

سياسة اليابان في تقديم المساعدات

تعتبر الحكومة اليابانية أن المساعدات الخارجية هي جزء مكمل للسياسة الخارجية، وذات أثر فاعل في تحقيق السلام والاستقرار العالميين وتساعد الدول النامية في جهودها نحو التنمية والتطوير. فعملت على زيادتها باستمرار لتتناسب مع المتغيرات الدولية والمحلية. وتسعى اليابان للحفاظ على علاقات ودية مع المجتمع الدولي وتعتبر هي الدولة الدائنة الأولى في العالم. وقد عملت على دعم جهودها هذه بما يسمى بدبلوماسية المساعدات كدولة اقتصادية مانحة كبرى.

- تحاول اليابان اتباع سياسة مرنة نحو الدول المتلقية بمراعاة الظروف الاقتصادية والاجتماعية فيها، والأجواء الدولية السائدة، مع الاهتمام بالمشاركة الفعلية للدول المستفيدة في عمليات التنمية.
- تتبع سياسة متأنية في دراسة وتحليل الخطط والظروف الاقتصادية والاجتماعية للدول المتلقية باعتبارها ضرورية لتوفير المعلومات اللازمة في تقديم المساعدات المناسبة لكل دولة وفي كل مجال من المجالات(Ministry of Foreign Affairs, ODA-90, 1991).
- هنالك محاولات مستمرة لتطوير سياسات المساعدات من خلال التوسع في الأبحاث والحوارات مع الدول المستفيدة، لتحديد المساعدة المناسبة لاحتياجاتها على المدى البعيد والمتوسط، بما يتلاءم مع خطط التنمية فيها، ودراسة المشاريع المناسبة للتمويل والتنفيذ، فقد أنشئت برامج متوسطة المدى ينفذ كل برنامج منها خلال فترة زمنية معينة، فذلك لزيادة حجم الاستفادة من المساعدات الخارجية.
- اتباع نظام التقييم أو المراجعة بعد الانتهاء من المشاريع الممولة بالمساعدات الخارجية اليابانية، للتعرف إلى المشاكل التي قد تظهر ومعالجتها والتوصل إلى معلومات جديدة يمكن الاستفادة منها مستقبلاً.
- ولزيادة فعالية المساعدات، تتبع اليابان أسلوب التعاون والتشاور مع الدول المانحة الأخرى ومع الهيئات الدولية، وبخاصة في المجالات التي تفتقر إلى الخبرة والمعرفة

Text Stamp

وعدم قدرة الدولة المانحة أو الهيئة بمفردها على تنفيذ المشاريع. لذا، كان الاهتمام العالمي نحو المشاريع المشتركة(١).

ونظراً لتطور القيم والمفاهيم الدولية، فان اليابان تهتم بدعم الديموقراطية وحقوق الإنسان والتوجه نحو السوق الحرة في الدول النامية، وجعل المساعدات مرتبطة أو مشروطة بهذه القيم، كما حدث لعدد من الدول منها السودان، بورما، زائير.... وغيرها.

تسعى اليابان إلى توسيع نشاطها في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وقد تعتمد في كثير من الحالات المعايير والشروط التي يتبعها كل منهما نحو الدول المقترضة، كالدول المانحة الاخرى في العالم.

تتجه الحكومة اليابانية في توزيع المساعدات الخارجية نحو سياسة تشجيع الاعتماد على الجهود الذاتية للدول النامية، وهذه هي تجربتها الذاتية بعد الحرب العالمية الثانية. حيث أنها كانت دول متلقية للمساعدات وبفعل جهودها الذاتية استطاعت الوصول إلى وضعها الاقتصادي الحالي كقوة اقتصادية كبرى. ذلك أن الإحساس بإعادة الدفع وسداد الديون ينمي القدرة الاقتصادية ويعطيها قوة دفع نحو التقدم. على عكس مفهوم الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية الذي يؤكد على أن المنح تعتبر أفضل من القروض(Ministry of Foreign Affairs, ODA-89, 1990).

تهتم الحكومة اليابانية بالسياسات المتبعة داخل الدول المتلقية وتتأثر بها. وقد تعمد إلى إيقاف المساعدات إذا ما تطورت الأحداث الداخلية فيها، كما حدث مع السودان بإيقاف المساعدات عنها لارتباطها بالتحول نحو الديموقراطية وتنشيط حركة حقوق الإنسان. وكذلك في بورما (مينمار) أوقفت المساعدات نتيجة للأحداث الداخلية فيها.

يتم إيقاف المساعدات مع متابعة تطورات الأوضاع الداخلية حتى تتفق ظروفها مع المفاهيم الواردة في ميثاق المساعدات، عندها يمكن إعادة تقديم المساعدات في ظل الأحوال الجديدة والتي تلاقي قبولاً من الحكومة اليابانية(Ministry of Foreign Affairs, ODA-93, 1994).

اليابان قوة اقتصادية كبرى ليست غربية، ويمكنها استيعاب ربع مجموع صادرات العالم، ومعظمها من المصادر الطبيعية، وهي تابعة للتحالف الغربي، إلا أنها استطاعت

---

(١) المشاريع المشتركة Joint Project: المقصود بها المشاريع الممولة من المساعدات الخارجية وتشترك فيها أكثر من دولة مانحة بحيث يستفاد من خبرة ومعرفة إحدى هذه الدول.

Text Stamp

تحقيق درجة معينة من الاستقلال السياسي وبخاصة مع دول الجوار الآسيوية(درويش، ١٩٩٠).

- الاهتمام الرسمي الياباني نحو المشاركة الشعبية في برامج المساعدات الخارجية وتزويد الشعب بالمعلومات اللازمة عن المشاريع الممولة والمنفذة، وذلك لخلق وعي وتفهم للمشاكل التي تعاني منها الدول النامية وأهمية المساعدات لها. ويصدر عن الوكالة اليابانية للتعاول الدولي (جايكا) نشرات مختلفة لنشاطاتها مثل قوائم الشركات التي تقوم بتنفيذ المشاريع الممولة من المساعدات الخارجية. وتصدر وزارة الخارجية اليابانية نشرات مستمرة، وقد تم انشاء "مركز بلازا للتعاون الدولي" تهدف الحكومة من خلاله إلى تقديم المعلومات اللازمة عن المساعدات الخارجية والهيئات التطوعية المشاركة(Ministry of Foreign Affairs, ODA-93, 1994).

المبحث الأول

تأثير المساعدات على اليابان

يرتبط مفهوم الأمن القومي الياباني بالسلام والاستقرار العالميين لما له من أثر على تجارتها الدولية، والنمو الاقتصادي والتكنولوجي. وقد تساعد الاجراءات والأساليب الدبلوماسية والاقتصادية في تحقيق تعاون وتنسيق بين الدول، ودعم الدول النامية من خلال المساعدات الاقتصادية للتخفيف من مشاكلها المالية وتراكم ديونها.

تتأثر اليابان مباشرة بالأحداث الدولية، وتنعكس على علاقاتها المتبادلة مع الدول وبخاصة الاقتصادية والتجارية. فقد تأثرت بأزمة النفط عام ١٩٧٣ وكمصدر للطاقة من دول الشرق الأوسط، وفي الوقت نفسه تعتبر سوقاً واسعة للمنتجات اليابانية. إن فرص التسويق والاستثمار تأثرت سلبياً. ولكن، وبعد انتهاء الأزمة عادت الأنشطة التجارية والاقتصادية مع دول المنطقة، ومن ثم أخذ حجم المساعدات يتزايد ويتنوع، كما هو واضح بعد حرب الخليج عام ١٩٩١.

تسعى كثير من الدول المانحة إلى تطوير الدول النامية ذات الأهمية الاستراتيجية، وتوفير السوق لمنتجاتها، وفي كثير من الأحيان ترتبط المساعدات بالحصول على منتجات الدول المانحة، والتي تكون كلفتها في الغالب أكبر من ثمن شرائها من دول

Text Stamp

أخرى(عبلان، ١٩٨٧). وقد اشترطت اليابان في كثير من المشاريع التعامل مع الممول الياباني لشراء الأجهزة والمعدات. ولكن فيما بعد أخذت تتجه نحو تسهيل الحصول على السلع والمنتجات المتلقية نفسها أو من طرف ثالث.

الانتقادات:

تواجه اليابان العديد من الانتقادات حول المساعدات، منها:

- عدم وجود تناسب بين حجم المساعدات والوضع الاقتصادي الياباني كقوة اقتصادية كبرى.
- الأساليب التي تنفذ بها المساعدات، فهي تؤدي إلى تحقيق فائدة وتنشيط للحركة التجارية اليابانية مع الدول المتلقية.
- تشكل المساعدات إلى الدول الآسيوية بحوالي ٧٠٪ من مجمل المساعدات، مما ينعكس سلبياً على الدول النامية الأخرى لعدم تحقيق التنمية فيها بالقدر الذي يتناسب مع احتياجاتها الحقيقية.
- تشكل المساعدات أحد الأنشطة التي تخدم المصالح الاقتصادية اليابانية في دول العالم الثالث، للحصول على المواد الخام اللازمة لصناعاتها، وفي أغلبها قروض المشاريع البنية التحتية الخاصة بتصدير المواد الأولية، مثل مشاريع النقل والاتصالات التي تسهل عملية الحصول عليها. ولم تهتم بالمجالات الضرورية التي تحتاجها الدول المتلقية وبخاصة نحو التنمية(درويش، ١٩٩٠).
- تستفيد بعض الدول بشكل كبير من المساعدات اليابانية على حساب الدول الأخرى، بحيث أصبحت هذه الدول المستفيدة هي دول مانحة مثل: سنغافورة وتايلاند.
- هنالك انتقاد بعدم فتح اسواقها أمام منتجات الدول النامية.
- تتجه إلى نظام القروض بكثافة كعامل فاعل لتنشيط الصادرات وبخاصة إذا ما اشترطت استيراد الأجهزة والمعدات من الشركات اليابانية.

Text Stamp

- انتقاد مبدأ "الجهود الذاتية" ومبدأ "قاعدة الطلب" اللذين تعتمد عليهما الدول المتلقية للحصول على المساعدات، إن هذين المبدآن لا يتناسبان مع الوضع الحقيقي للدول النامية الـــذي يتطلب تفهماً أفضل من قبـل الـدول المانحـة وتجاوبـاً عمليـاً لاحتياجاتها التنموية(Ministry of Foreign Affairs, ODA-90, 1991).

أولاً: أسواق للمنتجات والاستثمارات

يتم تمويل المشاريع في الدول المتلقية والتي تستخدم في معظم الأحوال السلع اليابانية، بفتح الباب أمام تسويق تلك المنتجات وبخاصة على المدى البعيد بما تتطلبه المشاريع من أجهزة ومعدات وصيانة وقطع غيار، وبذا تكون سوقاً لهذه السلع ومجالاً واسعاً للصادرات اليابانية التي تسعى الحكومة إلى حمايتها من أية معوقات أو حواجز إدارية أو جمركية قد تقوم بها تلك الدول.

ولضمان استمرارية فتح الأسواق أمام منتجاتها فقد لجأت إلى إقامة استثمارات عديدة، ومصانع في الخارج، مثل إقامة مصانع الأجهزة الالكترونية في سنغافورة ودول الأسيان(الجميلي، ١٩٩٣).

وقد تعمل اليابان على تقديم المساعدات إلى الجهات التي يوجد بها مشاريع استثمارية للقطاع الخاص الياباني من أجل تسهيل المتطلبات الانتاجية وكذلك إلى الدول التي تعتبر مصدراً للمواد الأولية مثل الألمنيوم والكيماويات وغيرها المتوفرة في الدول الآسيوية القريبة منها، وتقديم قروض ترتبط بضرورة تأمين المواد الأولية كالحديد الذي يشكل المادة الأساسية للصناعات الثقيلة وتحصل على جزء من احتياجاتها من أمريكا اللاتينية. ففي عام ١٩٧٢ تم انشاء ميناء "توباراو الجديد" في البرازيل بتمويل من المساعدات الخارجية اليابانية، من أجل استقبال البواخر اليابانية العملاقة وهي ناقلات المعادن الضخمة التي ساعدت في خفض أجور النقل وزيادة حجم التصنيع، بهذه الاستثمارات استطاعت اليابان تأمين المواد الأولية لمدة طويلة وبأسعار منخفضة(فوشن، ١٩٧٨).

ولليابان استثمارات في البرازيل والأرجنتين لتواجد أعداد كبيرة من المهاجرين اليابانيين، بالإضافة إلى توفر الأيدي العاملة الرخيصة هنالك، واتباع الأساليب الممكنة للمحافظة على هذه الاستثمارات، فقد حدث أن عملت حكومة "البيرو" على وضع

Text Stamp

تشريعات جديدة بشأن التعامل مع الثروات المعدنية عن طريق شركات محلية. أدى هذا القرار إلى أن تقطع الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الغربية المساعدات عن البيرو. أما اليابان فقد قدمت عرضاً لإنشاء شركة مختلطة يابانية - بيروية للتنقيب، وتقديم رأس المال الكافي نتيجة لعدم مقدرة بيرو تأمين التمويل اللازم لهذا الاستثمار. يعتبر بعض المحللين أن هذه الخطوة هي الدخول في مشاريع انتاجية للمعادن، وكذلك تأمين الحصول على المواد الأولية، بالإضافة إلى أنها وسيلة لاستثمار الأموال اليابانية في الخارج(فوشن، ١٩٧٨).

وقد زادت المشاركة اليابانية في المشاريع المشتركة لإقامة المجمعات البتروكيماوية قرب مصادر الطاقة، اما بانجاز مشاريع كاملة أو مراحل منها. فقد انشيء في العراق حوالي (٢٥٠) مشروعاً تنموياً في حقول الصناعة والطاقة الكهربائية والطرق والاتصالات(العبود، ١٩٨٥).

ثانياً: نقل الخبرة اليابانية

يتم تنفيذ معظم المشاريع الممولة بالمساعدات بالاعتماد على الخبرة اليابانية، حيث يعمل الخبراء على وضع الدراسات والأبحاث الضرورية، ومن ثم التنفيذ والتدريب للعاملين المحليين في الدول المتلقية، باستخدام الأجهزة والتكنولوجيا اليابانية. وقد حدث أن نقلت تلك الخبرات إلى بعض الدول الآسيوية وأصبحت فيما بعد دولاً صانعة مثل تايلاند وسنغافورة(يسن، ١٩٩٢).ويتم النقل بما يتناسب مع اهداف سياستها نحو الدول التي تسعى اليابان الى خلق اجواء التقارب معها كدول الجوار الأسيوي، في محاولة لايجاد تجمع ذو أهداف سياسة واقتصادية بعيدة المدى على المستويين الاقليمي والدولي، كما حدث في اوروبا اخذ فيها التجمع شكل التكامل الاقتصادي والتعاون في كافة المجالات بين دول اوروبا الغربية، ان وجود تجمع في شرق اسيا يمتلك اعضاءه قدرات اقتصادية هائلة وتكنولوجيا متطورة. وستكون اليابان الرائدة في هذا التجمع مما يساعدها على التأثير على قرار المجموعة بسبب اقتصادها القوي وصناعاتها الكبيرة، بالاضافة الى الروابط التاريخية والثقافية القديمة التي تربط دول المنطقة.

ويتم نقل الصناعات القديمة نوعا ما، بحيث تكون اليابان متفوقة بصناعتها الحديثة المميزة ذات التكنولوجيا المتطورة عالمياً، وذات مواصفات جديدة تلبي احتياجات المستفيدين.

Text Stamp

بينما بعض الدول الاخرى قد تستخدم فقط التكنولوجيا المرسلة من خلال برامج المساعدات المختلفة دون ان يكون لها فرص تصنيعها(حسين، ١٩٩٠)، (سعيد، عبد المنعم، ١٩٨٧).

وكذلك يشكل التعاون التقني مع البرازيل أهمية كبيرة بتدريب العاملين في الشركات الاستثمارية اليابانية فيها، ومعظمهم من أصل ياباني ومقيمين في البرازيل بنقل الخبرة والمعرفة اليابانية اليهم(اوشن، ١٩٧٨).

ومن جانب آخر تقوم فرق المتطوعين اليابانيون في الدول المستقبلة لهم بعمل نشاطات مختلفة في مجالات التعليم والصحة والمهني... وغيرها على تدريب الكوادر المحلية. وفي الآونة الأخيرة تم تقديم القروض بعد أن تقوم الشركات اليابانية بتقديم الاستشارات الفنية والدراسات اللازمة للمشاريع المطلوب تمويلها(يسن، ١٩٩٢)، (Ministry of Foreign Affairs, Basic Facts, 1994).

ثالثاً: موقع المساعدات من مجمل الناتج القومي GNP

تعتبر الدولة قوة اقتصادية كبرى من خلال مؤشرات عديدة منها:

- حجم الدخل القومي.
- المساهمة في الناتج العالمي.
- نسبة مساهمة الصناعة في الناتج القومي الاجمالي GNP
- حجم الفائض التجاري.
- معدل النمو الاقتصادي
- حجم الاستثمارات الخارجية.
- حجم المساعدات الخارجية المقدمة إلى الدول الأخرى
- التقدم التكنولوجي(ابراهيم،١٩٩٠).

هنالك زيادة مستمرة في حجم المساعدات وتوسيع في الرقعة الجغرافية في اعداد الدول المستفيدة. وشملت الزيادة أعداد الموظفين العاملين في الإدارات المحلية

Text Stamp

والخارجية. مما يعني ذلك رصد مخصصات في الميزانية العامة للدولة حتى يمكن استيعاب تلك الزيادات المتوالية. وهذا ما يشير إليه (جدول المقارنة رقم ١) رقم بأن الزيادة في حجم المساعدات اليابانية متصاعدة منذ عام ١٩٧٥ وإلى عام ١٩٩٢.

اما جدول رقم (٢) فقد بلغت في العام ١٩٧٥ نسبتها إلى مجمل الناتج القومي ٠,٢٢٪ (Keizai Center, 1993) ثم ارتفعت هذه النسبة إلى ٠,٣٢٪ في عام ١٩٨٠ (محمد، ١٩٧٢) وهي نفسها لعام ١٩٩١ وهي نتيجة لزيادة الأعباء الدولية نتيجة للانفتاح والمشاركة الفعلية بالمجتمع الدولي من خلال العلاقات الثنائية والمساهمات المالية في حرب الخليج ١٩٩١. ومنذ عام ١٩٨٠ ولغاية عام ١٩٩٢ فإن النسب متقاربة جداً وبمتوسط بحوالي ٠,٣٠٪ ولفترة عقد واحد فيها أرقام انسيابية تظهر فيها الزيادة مستمرة دون وجود فارق كبير بين الرقم والآخر. بينما في إيطاليا بأن فارق كبير في النسب، ففي عام ١٩٧٥ بلغت النسبة ٠,١١٪ بينما وصلت في عام ١٩٩٠ إلى ٠,٣٢٪، والأرقام المذكورة فيما بينهما بعضها منخفضة وبعضها مرتفع، ولكن عند الرجوع إلى الرقم الفعلي لحجم المساعدات في (جدول رقم ٢) يوجد زيادات متتالية في الفترات الزمنية المذكورة. وقد حافظت الولايات المتحدة المريكية على المرتبة الأولى في حجم المساعدات منذ عام ١٩٧٥ ولغاية عام ١٩٩٠، واختلفت الدول في المرتبة الثانية التي كانت فيها فرنسا لعام ١٩٧٥ ولعام ١٩٨٠ ولعام ١٩٨٥ ولعام ١٩٩٠ بينما انتقلت إلى المرتبة الرابعة عام ١٩٩١، والمرتبة الثالثة في عام العام ١٩٩٢.

أما اليابان فقد أصبحت في المرتبة الأولى في حجم المساعدات للأعوام ١٩٩١ و ١٩٩٢ ونسبتها إلى مجمل الناتج القومي فهي على التوالي ٠,٣٢٪ و ٠,٣٠٪. وقد كانت فرنسا تحتل المرتبة الأولى في نسبة المساعدات إلى مجمل الناتج القومي GNP إذ بلغت على التوالي ٠,٥٦٪ و ٠,٦٣ لنفس العامين. جدول رقم (٢)

وهنالك انخفاض فعلي في الحجم في العام ١٩٩١ عن العام السابق، ولكن فرنسا حققت ارتفاعاً في نسب هذه المساعدات إلى GNP، وكذلك اليابان ارتفع الحجم الفعلي للمساعدات اليابانية لعام ١٩٩٢ ولكن النسبة المئوية انخفضت عن العام السابق وهو ١٩٩١ والنسبة لمجمل الناتج القومي في المانيا قد انخفضت في عام ١٩٩٢ عن العام السابق وبالمقابل فإن الحجم الفعلي قد ارتفع في هذا العام عن العام ١٩٩١، بالرغم من وجود زيادة مستمرة منذ عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٩٢. جدول رقم (١)

Text Stamp

أما الولايات المتحدة الأمريكية فإن حجم المساعدات كانت في تذبذب إذا انخفض عام ١٩٩١ بينما رجع وارتفع في العام ١٩٩٢ وأصبح مقارباً لما كان عليه في العام ١٩٩٠. والنسبة المئوية لمجمل الناتج القومي كانت متناسبة مع هذا التذبذب، إلا أنها كانت في العام ١٩٩١ أعلى من العام التالي ١٩٩٢ الذي كان فيه ارتفاع فعلي لحجم المساعدات.

وفي بريطانيا فإن الفرق بسيط في النسب المئوية ومتناسبة مع رقم الحجم الفعلي للمساعدات خلال الأعوام ١٩٩٠ و ١٩٩١ و ١٩٩٢.

في فترة حرب الخليج ١٩٩١ قد ارتفعت نسبة المساعدات إلى مجمل الناتج القومي لدى كل من اليابان وبريطانيا وفرنسا وكندا، بينما انخفضت هذه النسبة هند أمريكا والمانيا وإيطاليا. بنيما حجم المساعدات في فترة الحرب قد انخفض في أمريكا وفرنسا وإيطاليا، وارتفع الحجم لباقي الدول وهي اليابان وبريطانيا وألمانيا وكندا. جدول رقم (٢)

جدول رقم (١)

حجم المساعدات للدول الصناعية السبع G-7

مليون دولار

السنة / الدولة	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
اليابان	(١)٣٧١	(٣)١١,٥	(٥)٣,٣٥٣	(٦)٣,٧٩٧	(٧)٩,٠٦٩	(٧)١٠,٩٥٢	(٨)١١,٣٣٠
الولايات المتحدة الامريكية	(٢)٣١٥٢	(٤)٤١٦١	(٥)٧,١٣٨	(٦)٩,٤٠٣	(٧)١٠,١٩٤	(٧)٩,٦٤٢	(٨)١٠,٧٦٢
فرنسا	(٢)٩٧١	(٤)٢٠٩٣	(٥)٤,١٦٢	(٦)٣,٩٩٥	(٧)٩,٣٨٠	(٧)٦,٦٦٣	(٨)٨,٢٨٨
بريطانيا	(٢)٥٠٠	(٤)٩٠٤	(٥)١,٨٥٤	(٦)١,٥٣٠	(٧)٢,٦٣٨	(٧)٣,٢٤٨	(٨)٣,٢٠٢
المانيا الغربية	(٢)٥٩٩	(٤)١٦٣٩	(٥)٣,٥٦٧	(٦)٢,٩٤٢	(٧)٦,٣٢٠	(٧)٦,٧٦٩	(٨)٧,٥٧٢
ايطاليا	(٢)١٤٧	(٤)١٨٢	(٥)٦٨٣	(٦)١,٠٩٨	(٧)٣,٣٩٥	(٧)٢,٨٦٥	(٨)٣,٧٧٨
كندا	(٢)٢٣٧	(٤)٨٨٠	(٥)١٠٧٥	(٦)١,٦٣١	(٧)٢,٤٧٠	(٧)٢,٥٧٨	(٨)٢,٥١٨

المصادر:

١- (Meaw, 1977)

٢- (هاشم، ١٩٨٧)

٣- (Ministry of Foreign Affairs, ODA-87, 1988)

٤- (هاشم، ١٩٨٧)

٥- (Ministry of Foreign Affairs, ODA-88, 1989)

٦- (Ministry of Foreign Affairs, ODA-89, 1990)

٧- (Ministry of Foreign Affairs, ODA-92, 1993)

٨- (Ministry of Foreign Affairs, ODA-93, 1994)

Text Stamp

جدول رقم (٢)

جدول مقارنة: نسبة المئوية للمساعدات الخارجية الى مجمل الناتج القومي GNP للدول الصناعية السبع G-7

السنة / الدولة	١٩٧٥ %	١٩٨٠ %	١٩٨٥ %	١٩٩٠ %	١٩٩١ %	١٩٩٢ %
اليابان	٠,٢٢(١)	٠,٣٢(٢)	٠,٢٩(٣)	٠,٣١(٤)	٠,٣٢(٥)	٠,٣٠(٦)
الولايات المتحدة الامريكية	٠,٢٦(١)	٠,٢٧(٢)	٠,٢٤(٣)	٠,٢١(٤)	٠,١٧(٥)	٠,١٨(٦)
بريطانيا	٠,٣٩(١)	٠,٣٥(٢)	٠,٣٣(٣)	٢٧(٤)	٠,٣٢(٥)	٠,٣١(٦)
فرنسا	٠,٦١(١)	٠,٦٣(٢)	٠,٧٨(٣)	٥٥(٤)	٠,٥٦(٥)	٠,٦٣(٦)
المانيا الغربية	٠,٣٨(١)	٠,٤٤(٢)	٠,٤٧(٣)	٠,٤٢(٤)	٠,٤٠(٥)	٠,٣٩(٦)
ايطاليا	٠,١١(١)	٠,١٥(٢)	٠,٢٦(٣)	٠,٣٢(٤)	٠,٢٥(٥)	٠,٣١(٦)
كندا	٠,٤٩(١)	٠,٤٣(٢)	٠,٤٩(٣)	٠,٤٤(٤)	٠,٤٥(٥)	٠,٤٦(٦)

المصادر:

١- (Ministry of Foreign Affairs, ODA-87, 1988)

٢- (Ministry of Foreign Affairs, ODA-88, 1989)

٣- (Ministry of Foreign Affairs, ODA-89, 1990)

٤- (Keizai Center, 1993)

٥- (Ministry of Foreign Affairs, ODA-92, 1993)

٦- (Ministry of Foreign Affairs, ODA-93, 1994)

Text Stamp

المبحث الثاني

تأثير المساعدات على الدول المتلقية

تختلف الدول المتلقية ما بين دول فقيرة وأخرى غنية بالمواد الأولية، ولكنها لا تملك القدرات الفنية الضرورية للاستخدام الأمثل لهذه المواد، وليس لديها القدرة على تمويل المشاريع التنموية وتعاني من نقص في انشاءات البنية التحتية من أجل عمليات التصنيع والانتاج، وعدم توفر التكنولوجيا المستخدمة في المشاريع من أجل استمرارية العمل بها وتطورها.

أولاً: وجود التكنولوجيا اليابانية:

تمتاز اليابان بالتطور والتغير التكنولوجي والتشجيع والابتكار والإبداع ولديها قدر كبير على تطويع التكنولوجيا المستوردة لتناسب مع بيئتها الاجتماعية وجعلها ذات طابع ياباني يمكن تصديرها إلى دول العالم.

وقد حققت صناعاتها تنافساً كبيراً في الأسواق العالمية وتميزت عن غيرها من المنتجات بالتطور ودقة التصنيع.

وقد تم نقل التكنولوجيا اليابانية إلى الخارج بوساطة المشاريع الاستثمارية، والمشاريع الممولة بالمساعدات الخارجية وبخاصة الفنية التي تتطلب نقل الأجهزة والمعدات واستخدامها من قبل الكوادر المدربة في الدول المتلقية.

وهذه المشاريع إحدى الوسائل الفاعلة في نقل التقنيات الحديثة، وقد أصبحت بعض الدول المتلقية دولاً صانعة للتكنولوجيا مثل هونغ كونغ وكوريا. وبرزت اليابان في العديد من الصناعات عالمياً مثل السيارات، الساعات، الالكترونيات والحاسوب(الجميلي، ١٩٩٣).

وقد قدمت اليابان إلى الأردن أجهزة ومعدات ففي عام ١٩٨٤ قدمت منحة ثقافية عبارة عن معدات سمعية وبصرية للجامعة الأردنية، وفي عام ١٩٩١ قدمت أجهزة لانتاج البرامج التعليمية لوزارة التربية والتعليم وغيرها من المساعدات الفنية.

Text Stamp

ثانياً: مشاريع البنية التحتية:

إن دعم مشاريع البنية التحتية (الطرق – الموانىء – الطاقة – الاتصالات السلكية واللاسلكية) يساهم كثيراً في تنشيط حركة التنمية، لأن هذه المشاريع ذات كلفة مرتفعة وتعجز الدول النامية عن تمويلها لضعف اقتصادها، ويغلب عليها طابع تلقي القروض أكثر من المنح والمساعدات الفنية نتيجة لاحتياجها إلى تمويل كبير.

ويمكن إيراد مثال على ذلك من خلال نسبة مشاريع البنية التحتية إلى مجمل المساعدات خلال فترات مختلفة كما وردت في التقارير السنوية للمساعدات الرسمية كما يلي:

١٩٨٨	١٩٩١	١٩٩٢
٪٥٥,٤	٪٥٢,٩	٪٤٤,٨

Text Stamp

الفصل الرابع
الجهات المستفيدة من المساعدات

Text Stamp

الفصل الرابع

الجهات المستفيدة من المساعدات

مقدمة

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥، اصبحت اليابان دولة متلقية للمساعدات، وبخاصة من الولايات المتحدة الامريكية. ثم اخذت تبذل جهوداً ذاتية كبيرة في عمليات اعادة البناء لاوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والسكانية... وغيرها، إلى أن تحولت الى دولة مانحة للمساعدات وتساهم في جهود التنمية في العالم.

تقدم المساعدات اليابانية إلى جهات عدة، يختلف شكلها وحجمها من دولة إلى أخرى، حسب العلاقات الثنائية، واتجاهاتها في السياسة الخارجية، بالاضافة إلى متابعة الاوضاع الداخلية للدولة المتلقية من حيث توفر الاجواء الديمقراطية، واحترام حقوق الانسان، والتوجه الاقتصادي نحو السوق الحرة، وفق ما نص عليه ميثاق المساعدات الخارجية.

واذا حدث ما يخالف ذلك، فقد يتم ايقاف المساعدات حتى تعود الاوضاع الداخلية إلى الحالة التي تسمح باستمرارها. وفي هذا الظرف تبقى المساعدات الانسانية التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية في مجال الصحة والاغاثة.... وغيرها.(Ministry of Foreign Affairs, ODA-93, 1994)

العوامل التي تعمل على تقديم المساعدات:-

- الوضع المالي والاقتصادي للدولة المتلقية.
- الاحوال السياسية في الدولة المتلقية.
- الجدوى الاقتصادية للمشاريع.
- يتم تحديد حجم المساعدات لكل دولة على حدى وحسب حاجتها.(Ministry of Foreign Affairs, ODA-87, 1988)

Text Stamp

هنالك دول لا توجد بينها وبين اليابان علاقات متبادلة، عندها تقدم المساعدات من خلال المنظمات غير الحكومية بوساطة الامم المتحدة والمنظمات الدولية، أو المساهمة بجهود مشتركة مع دول أخرى.

لقد تم التوزيع الجغرافي للدول المشمولة بالمساعدات بالشكل التالي:-

أولاً: الدول الآسيوية[١]

ثانياً: دول الشرق الأوسط[١]

ثالثاً: الدول الافريقية

رابعاً: دول اميركا الوسطى

خامساً: دول الباسفيكي

سادساً: دول اوروبا الشرقية

في هذه الدراسة اعتمدت الباحثة تصنيف الدول إلى قسمين:-

الأول: الدول الآسيوية المبينة في البند الأول.

الثاني: دول العالم الثالث وهي المبينة في البنود الأخرى.

---

(١) وتشمل: دول شمال شرق آسيا - دول جنوب شرق آسيا - دول منظمة الاسبان - دول جنوب غرب آسيا.

أما الاردن وسوريا ولبنان والعراق وفلسطين وتركيا وايران هي دول الشرق الأوسط.

Text Stamp

المبحث الأول
الدول الآسيوية

تتميز اليابان بصلات وثيقة مع دول الجوار الآسيوية للروابط التاريخية والثقافية والجيوبولتيكية والاقتصادية، ولهذه الدول الأولوية في التعامل ضمن دول العالم الثالث، وتعتبر المستفيد الاكبر من المساعدات الخارجية اليابانية. وبخاصة بعد تنشيط العلاقات المتبادلة مع الدول التي تأثرت بالحروب مع اليابان، وقيام الأخيرة بدفع التعويضات وفتح باب الاستثمار للقطاع الخاص الياباني في هذه الدول وتدفق الاموال اليها. تسعى اليابان لآن يكون لها دور اقتصادي حيوي في آسيا، بتقديم المزيد من المساعدات. فقد بلغت نسبتها في الستينات ٩٠٪ من مجمل المساعدات الرسمية. بينما بلغت في السبعينات حوالي ٧٠٪ نتيجة لتلقي مناطق أخرى للمساعدات مثل الشرق الاوسط واميركا اللاتينية وافريقيا (جدول رقم ٣)(Ministry of Foreign Affairs, ODA-87, 1988)

Text Stamp

جدول رقم (٣)

- التوزيع الجغرافي للمساعدات الخارجية اليابانية

- والنسبة المئوية لمجمل المساعدات -

مليون دولار

السنة / الدول	١٩٧٥ (١)	١٩٨٠ (٢)	١٩٨٥ (٣)	١٩٩٠ (٤)	١٩٩١ (٥)	١٩٩٢ (٦)
الدول الاسيوية	٦٣٨ ٪٧٥	١,٣٨٣ ٪٧٠,٥	١,٧٣٢ ٪٦٧,٨	٤,١١٧ ٪٥٩	٤,٥٢١ ٪٥١	٥,٥٢٤ ٪٦٥,١
دول الشرق الاوسط	٩٠ ٪١٠,٦	٢٠٤ ٪١٠,٤	٢٠١ ٪٧,٩	٧٠٥ ٪١٠,٢	١,٨٠٧ ٪٢٠,٤	٣٦٤,٣٣ ٪٤,٣
الدول الافريقية	٥٩ ٪٦,٩	٢٢٣ ٪١١,٤	٢٥٢ ٪٩,٩	٧٩٢ ٪١١,٤	٩١٠ ٪١٠,٣	٨٥٨,٨١ ٪١٠,١
دول اميركـــــا الوسطى والجنوبية	٤٧ ٪٥,٦	١١٨ ٪٦,٠	٢٢٥ ٪٨,٨	٥٦١ ٪٨,١	٨٤٦ ٪٩,٥	٧٧٢,٠١ ٪٩,١
الدول الاوروبية	-- --	-- --	١ ٪٠,٠	١٥٨ ٪٢,٣	١٤ ٪٠,٢	١٠٣,٤٤ ٪١,٢
دول اوروبا الشرقية	-- --	-- --	-- --	١٥٣ ٪٢,٢	١٠,٠ ٪٠,١	٩٨,٨٥ ٪٠,١

المصادر:

١- (Ministry of Foreign Affairs, ODA-88, 1989)

٢- (Ministry of Foreign Affairs, ODA-90, 1991)

٣- (Ministry of Foreign Affairs, ODA-87, 1988)

٤- (Ministry of Foreign Affairs, ODA-92, 1993)

٥- (Ministry of Foreign Affairs, ODA-92, 1993)

٦- (Ministry of Foreign Affairs, ODA-93, 1994)

Text Stamp

من الأسباب التي دعت إلى تكون اكبر نسبة من المساعدات إلى الدول الآسيوية ما يلي:

- الصلات التاريخية والثقافية والحضارية.
- العلاقات القريبة والمتبادلة بين اليابان والدول الآسيوية.
- معظم الدول من ذووي الدخل القومي المنخفض والكثافة السكانية المرتفعة، لذا فهي اكثر احتياجا للتطوير والتنمية.
- أن معظم الطلبات للمساعدات (قروض، منح، مساعدات فنية) من الدول الآسيوية.
- وجود تبادل تجاري واقتصادي وتكنولوجي.
- اليابان اقرب دولة متقدمة لأكبر تجمع سكاني آسيوي.
- الاستقرار والازدهار لدول المنطقة يعتبر مصلحة مشتركة.(Ministry of Foreign Affairs, ODA-87, 1988)

ورد في ميثاق المساعدات الرسمية ١٩٩٢ بان الأولوية تكون للدول الآسيوية وبخاصة دول منظمة جنوب شرق آسيا "آسيان"(١). وهي من الدول النشيطة اقتصاديا وتسعى لتطوير التنمية فيها، بحيث اصبح البعض منها دولاً مانحة للمساعدات مثل ماليزيا. بالاضافة إلى انها مصدر اساسي لتزويد اليابان بالبترول والغاز الطبيعي، وتعتبر سوقاً لمنتجاتها. وتقع على مضيق ملقا المنفذ الرئيسي الذي تمر منه تجارة اليابان إلى انحاء العالم، ومرور المواد الأولية من خلاله وبخاصة إلى الشرق الاوسط. وهذه الدول هي اندونيسيا وماليزيا وسنغافورة.

إن العلاقات الاقتصادية بين اليابان ودول "الآسيان" قوية وذات روابط قديمة وقرب جغرافي. ولكن هناك عنصران هامان للعلاقة المتبادلة بينهما:-

الأول: نقص المواد الأولية في اليابان وتوفرها في دول الآسيان.

الثاني: توفر التكنولوجيا المتقدمة اليابانية والتي تحتاج اليها "الآسيان" بالاضافة إلى الاستثمارات اليابانية الكبيرة للقطاع الخاص(Meaw, 1977)، (الأفندي، ١٩٨٧)

---

(١) الآسيان ASEAN - ماليزيا - تايلاند - اندونيسيا - الفلبين - سنغافورة - بروناي - فيتنام. انشئت المنظمة عام ١٩٦٧ من خمس دول ثم انضمت بروناي وفيتنام.

Text Stamp

هنالك عدد من الدول الآسيوية كالصين، كوريا، اندونيسيا والفلبين تعتبرها اليابان مصدراً هاماً للثروة الطبيعية (البترول الغاز الطبيعي - المطاط - النحاس- الالمنيوم). وبنفس الوقت هي سوق لمنتجاتها (السيارات - الصناعات الكيماوية - منتجات الحديد والصلب والتكنولوجيا)(درويش، ١٩٩٠)

بالاضافة إلى ذلك فان اوائل الدول العشرة التي تتلقى المساعدات اليابانية هي من الدول الآسيوية. (جدول رقم ٤)

احتلت اندونيسيا مرتبة الدولة الأولى المستفيدة منذ عام ١٩٧٠ وحتى الوقت الحاضر، باستثناء عامي ١٩٨٥، ١٩٨٦ حيث احتلت خلالهما الصين هذه المرتبة نتيجة لتحسين العلاقات بينهما والانفتاح الاقتصادي الصيني، وفتح باب الحوار بينهما.

يلاحظ في الجدول رقم (٤) أن مجموعة الدول المتلقية في عام ١٩٩١ تشمل دولاً من الشرق الاوسط مثل مصر، الأردن، وتركيا نتيجة حرب الخليج وتقديم المساعدات للدول المتضررة.

وللمساعدات اليابانية دور رئيسي في عمليات التنمية الاقتصادية لكثير من الدول الآسيوية، مثل كمبوديا وفيتنام التي ساهمت في اعادة التعمير فيها وبخاصة بعد اقامة العلاقات الدبلوماسية معهما في منتصف السبعينات. ضمن المساعي اليابانية لتسحين العلاقات مع الدول الآسيوية، على اعتبار أن لها اهمية في سياستها الخارجية لخلق تعاون وتبادل مشترك بين دول المنطقة، واتخاذ مواقف متقاربة نحو القضايا الاقليمية والدولية(شريف، ١٩٩٣)

تلقى المساعدات اليابانية إلى الدول الآسيوية انتقادات عديدة لان غالبيتها إلى هذه الدول، مما يعني أن الدول النامية الأخرى لا تستفيد بشكل متوازن وحسب احتياجاتها الحقيقية. وكذلك التركيز على المجالات التي تسمح للشركات اليابانية بالاستثمار والاستفادة من المشاريع الممولة من الحكومة اليابانية.

Text Stamp

جدول رقم (٤)
أعلى عشرة دول في تلقي المساعدات الخارجية اليابانية

١٩٧٠

١- اندونيسيا ٢- كوريا ٣- باكستان ٤- الهند ٥- الفلبين
٦- تايلاند ٧- ايران ٨- مينمار (بورما) ٩- الصين ١٠- سنغافورة

(Ministry of Foreign Affairs, ODA-92, 1993)

١٩٩١

١- اندونيسيا ٢- الهند ٣- مصر ٤- الصين ٥- الفلبين
٦- الاردن ٧- تركيا ٨- تايلاند ٩- بيرو ١٠- سيرلانكا

(Ministry of Foreign Affairs, ODA-92, 1993)

١٩٩٢

١- اندونيسيا ٢- الصين ٣- الفلبين ٤- الهند ٥- تايلاند
٦- فيتنام ٧- باكستان ٨- بانغلاديش ٩- ماليزيا ١٠- بيرو

(Ministry of Foreign Affairs, ODA-93, 1994)

Text Stamp

المبحث الثاني
دول العالم الثالث

تأتي اهمية دول العالم الثالث بالنسبة لليابان لكونها مصدراً أساسياً للمواد الأولية وسوقا لمنتوجاتها. في البداية كانت اليابان تعمل على الفصل بين المتغيرات السياسية والاعتبارات الاقتصادية، بهدف تحقيق مصلحتها في اعطاء الأولوية للحركة الاقتصادية والتجارية، لتكون بعيدة عن مواقع الصراع ولضمان استمرارية حصولها على الفوائد الاقتصادية المطلوبة.

لكن بعد ازمة النفط ١٩٧٣، اخذت تتغير المفاهيم نحو ضرورة الاهتمام بالاستقرار السياسي والتنمية معا، والجمع بين السياسة ومصلحة الامن القومي الاقتصادي. وهذه المتغيرات الدولية جعلت للاعتبارات السياسية في داخل اليابان ولدى الدول النامية اهمية في تقرير سياسة المعونات واستراتيجيتها لتكون اكثر تجاوبا مع متطلبات الدول المتلقية.(درويش، ١٩٩٠)

ترتبط اليابان مع دول العالم الثالث بكثير من النواحي التي تجعلها غير قادرة على الفصل بين القضايا السياسية واستراتيجيتها الاقتصادية منها:-

- دول العالم الثالث هي مصدر للمواد الطبيعية والمواد الخام.
- هي مصادر اساسية للطاقة لصناعاتها المتعددة.
- هي سوق كبير للمنتوجات اليابانية.(احمد، ١٩٩٠)
- اصبح لليابان وجود اقتصادي وتجاري في العديد من هذه الدول منذ الحرب العالمية الثانية والى الان، ولا بد من المحافظة على هذا الوجود.
- اليابان من الدول الصناعية الآسيوية ذات الاتجاه الغربي، الاكثر اعتمادا على اسواق دول العالم الثالث.
- تحقيق الاستقرار والسلام داخل هذه الدول، يعني استمرارية مصالحها الاقتصادية، حيث تشكل اعلى نسبة من الواردات اليابانية من العالم الثالث.

Text Stamp

- اليابان دولة صناعية متقدمة غير غربية ذات ثقافة وحضارة مختلفة عن المجتمع الغربي، ولها روابط اقتصادية وتاريخية مع مجتمعات دول العالم الثالث، مقارنة مع بريطانيا وفرنسا بطبيعة علاقاتهما مع المستعمرات السابقة، واميركا التي تمنح المساعدات غالباً لاغراض سياسية وعسكرية.(درويش، ١٩٩٠)، (الطيار، ١٩٩٣)

أولاً: الشرق الأوسط

تأثرت اليابان كغيرها من دول العالم بازمة الطاقة التي حدثت عام ١٩٧٣ والتي ادت إلى ارتفاع الاسعار وتقليص الكميات المصدره. اذ تحصل اليابان على ما نسبته ٧٠٪ من احتياجاتها من البترول من دول الشرق الاوسط. الذي يعتبر عاملا هاما في تحقيق الامن القومي والاقتصادي لها(النجار، ١٩٨٧) ، (شريف، ١٩٩٣)

عندها بدأت الدبلوماسية اليابانية تأخذ طابعاً جديداً، باتباع استراتيجية اقتصادية لضمان تأمين مصادر الثروة الطبيعية، وتطوير العلاقات الاقتصادية والسياسية معاً وتقوية صلاتها مع دول الشرق الاوسط. ومن ثم عمدت إلى زيادة معوناتها إلى دول المنطقة، واتخاذ مواقف اكثر اعتدالا مع القضايا العربية، فقد عملت على ايقاف المساعدات من بنك التصدير والاستيراد الياباني إلى اسرائيل بعد حرب ١٩٧٣.(جابر، ١٩٨٧)، (الطيار، ١٩٩٣)

أما موقفها من احداث الحرب العراقية-الايرانية فقد كان اقرب إلى الاعتدال نحو الاطراف المتصارعة، من منطلق المحافظة على مصالحها واستمرارية تدفق النفط وعدم اختلاف الاسعار.

في حرب الخليج عام ١٩٩١ اتخذت اليابان موقفا أقرب إلى موقف الحلفاء، فقد ساعدت في تمويل القوات متعددة الجنسية المتواجدة في الخليج العربي. بالرغم من تأكيدها على ضورة اللجوء إلى الطرق السلمية، والاساليب الدبلوماسية في حل هذه الازمة بعيدا عن استخدام القوة.(كاتاكورا، ١٩٩٥)

Text Stamp

مع ذلك فقد اخذت اليابان عدة مواقف بهدف تجميد التعاون الاقتصادي مع العراق، وايقاف الصادرات والواردات من والى العراق والكويت، معلنة التزامها التام بقرارات مجلس الامن.(عطا، ١٩٩٠)

ومن جانب آخر، قامت بتغطية نفقات القوات متعددة الجنسية بحوالي (١٣) مليار دولار، وتقديم مساعدات مالية إلى الدول المتضررة من الحصار الاقتصادي على العراق وهي مصر والاردن وتركيا. وكذلك مساعدات مالية وفنية بعد انتهاء الحرب في منطقة الخليج لمعالجة التلوث البيئي الذي حدث عن اشتعال ابار البترول، وازالة الالغام من مياه الخليج.(محمد، ١٩٩٤)، (العشماوي، ١٩٩٢)

ثانياً: الدول الافريقية

أخذ الاهتمام الياباني يتزايد بمشاكل الدول الافريقية والتي في معظمها من الدول الاقل نموا، بزيادة حجم المساعدات. وأصبحت في المرتبة الثانية حسب الجدول (٣) في الاعوام: ١٩٨٠، ١٩٨٥، ١٩٩٠، ١٩٩٢. يتم توزيع غالبية المساعدات على شكل منح مالية وفنية لعدم قدرة هذه الدول على الاقتراض نتيجة للاقتصاد الضعيف وتراكم الديون. وتتجه هذه المساعدات لدعم الجهود الذاتية نحو السوق الحرة والحركات الديمقراطية فيها. ولتغطية مجال الغذاء وانتاج الغذاء، والصحة العامة.(Ministry of Foreign Affairs, ODA-92, 1993)

ان كثيرا من الدول الافريقية لا يوجد بينها وبين اليابان علاقات دبلوماسية، ولكن قد تقدم لها المساعدات مباشرة بناءاً على طلب الدولة المتلقية، أو من خلال التعاون مع دول مانحة أخرى، أو بواسطة الهيئات الدولية وبخاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.(Ministry of Foreign Affairs, ODA-87, 1988)

ثالثاً: دول أميركا الاتينية

تعاني معظم هذه الدول من مشكلة تراكم الديون التي تنعكس سلباً على نشاطها الاقتصادي في مختلف المجالات، تقوم الحكومة اليابانية بتقديم المساعدات اليها ومن هذه الدول: المكسيك، هندوراس، السلفادور، كوستاريكا، وبيرو. اما البرازيل والارجنتين فان

Text Stamp

اليابان تسعى لزيادة المساعدات اليها وتخفيف الديون بسبب وجود اعداد كبيرة من المهاجرين اليابانيين.(درويش، ١٩٩٠) الذين قدموا اليها بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وهنالك استثمارات يابانية اقتصادية وتجارية فيها.(شريف، ١٩٩٣)

رابعاً: دول الباسفيك

هنالك تخوف لدى دول الباسفيك من عودة العسكرية اليابانية، بالرغم من تبادل العلاقات بينها، ولليابان اهتمامات في المنطقة لاعتبارات جيوستراتيجية واقتصادية، وللحفاظ على مفهوم الامن الجماعي للمنطقة، بالاضافة لضمان استمرارية الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة.(فيصل، ١٩٩٢)، (البيلي، ١٩٩٠)

خامساً: دول أوروبا الشرقية

إن التطورات الجديدة في اوروبا الشرقية وانهيار الاتحاد السوفيتي، وتحول هذه الدول نحو السوق الحرة واتباع النهج الديمقراطي، جعلت الحكومة اليابانية تسعى لتقديم مساعدات مالية وعينية، وقد بدأت هذه المساعدات عام ١٩٩٠ إثر التغييرات الجديدة مع وجود زيادة ملحوظة في عام ١٩٩٢ عن العام السابق (جدول ٣).

تعتبر اليابان مصدراً هاماً للتكنولوجيا المتطورة، وكذلك مصدراً للمعونات المالية والفنية. وبالمقابل فان دول أوروبا الشرقية هي اسواق للمنتجات اليابانية ومصدرا للمواد الأولية ولاجراء الدراسات التنموية.(ابراهيم، ١٩٩٠)

وكذلك المساعدات لجمهوريات آسيا الوسطى[١] التي كانت تشكل الاتحاد السوفيتي سابقا.(Ministry of Foreign Affairs, Looking A head, 1993)

اتسمت العلاقات اليابانية الروسية بالبرود حتى عام ١٩٨٦ حين بدأت بوادر للحوار، وتأتي طبيعة هذا التوتر نتيجة للتحالف الاميركي-الياباني. أما المشكلة الرئيسية في العلاقات الثنائية بينهما فهي الجزر الشمالية الأربع، التي يتمسك كل منهما بها، حيث لا تزال هذه الاشكالية قائمة حتى الآن.(الأفندي، ١٩٨٧)، (الحاج، ١٩٩٤)

---

(١) كازخستان - خاريستان - بوزبكيستان - تركمستان - طاجكيستان.

Text Stamp

المبحث الثالث

المنظمات الدولية

تعمل اليابان على دعم التعاون الدولي من خلال الأمم المتحدة منذ قبولها في العام ١٩٥٦ كموقع هام للدبلوماسية متعددة الأطراف. ولليابان مساهمات في الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها مثل:
صندوق الامم المتحدة للتنمية، منظمة الاغذية الدولية، اليونسيف، اليونسكو، اللجنة العليا للاجئين، منظمة الصحة العالمية، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي وصندوق الامم المتحدة للسكان، ووكالة الغوث للاجئين الفلسطينيين وغيرها.

ولليابان مساهمات في المنظمات الأقليمية مثل بنك التنمية الآسيوي، بنك الأفريقي، صندوق التنمية الأفريقي ..... وغيرها.

وتقدم اليابان مساعدات إلى المنظمات الدولية، كالمساهمة في عضوية الهيئات متعددة الاطراف بالتعاون مع الدول الأخرى. بالاضافة إلى مساهمة الحكومات المختلفة بنصيب معين نتيجة للاحداث العالمية التي تستدعي مشاركات جديدة تتطلبها طبيعة تلك الاحداث مثل الكوارث الطبيعية، أو الناتجة عن الحروب، كمساهمتها في تمويل القوات متعددة الجنسية في حرب الخليج ويوغسلافياً (تارو، ١٩٩٥).

ولها مساهمات في قوات الامم المتحدة في لبنان عام ١٩٨٧. وكذلك لقوات المراقبة الدولية بين ايران والعراق. وهنالك مشاركة مالية في نشاط بعثة المساعي الحميدة التي شكلتها الامم المتحدة إلى افغانستان وباكستان في عام ١٩٨٧. وفي برنامج المساعدة الاقتصادية الخيرية لافغانستان من اجل عودة اللاجئين إلى وطنهم.(شريف، ١٩٩٣)

Text Stamp

الفصل الخامس
مجالات المساعدات

Text Stamp

الفصل الخامس

مجالات المساعدات

المبحث الأول

اتجاه المساعدات نحو المجال الانساني

تأتي المساعدات الانسانية ضمن الفلسفة الأساسية لميثاق المساعدات الرسمية ١٩٩٢، الذي ينص على تلبية الاحتياجات الانسانية الاساسية للدول النامية من رعاية صحية، وتعليم، وزراعة، وانتاج الغذاء، والسكان، والتنمية والتخطيط، والتنمية البشرية، والثقافة، والبيئة، والمرأة والمساعدات الطارئة.

إن أكثر نواع المساعدات تعاملاً مع القضايا الانسانية هي المنح والمساعدات الفنية عن طريق ارسال خبراء واستقبال متدربين من الدول المتلقية؛ وبناء مراكز تدريبية وتعليمية وتقديم معدات وأجهزة. وهذا بسبب صعوبة تقديم القروض نتيجة للتكلفة المحلية المرتفعة في عمل المشاريع الكبيرة التي تتطلب اعادة التسديد. وقد اقتصرت المساعدات الانسانية خلال العامين ١٩٩١ و ١٩٩٢ في قطاعي الصحة وبرامج السكان على المنح والمساعدات الفنية ولم تشمل القروض.

في عام ١٩٩٢ شكلت المساعدات الانسانية ما نسبته ٣٣٪ من مجمل المساعدات الكلية. وكان ٥٢٪ من المنح و ٨ر٦٣٪ من المساعدات الفنية للعام نفسه.(Ministry of Foreign Affairs, ODA-93, 1994)

تقوم فلسفة المساعدات على دعم جهود الاعتماد على الذات في الدول النامية، وهي الفلسفة النابعة من تجربتها العملية في اعادة البناء بعد الحرب العالمية الثانية، اذ يتم تمويل المشاريع الكبيرة في الدول النامية والاقل نمواً بتقديم قروض بشروط سهلة وبسيطة.(Ministry of Foreign Affairs, ODA-93, 1994)

يختلف حجم المساعدات في المجالات المختلفة من فترة إلى أخرى ويرتبط هذا بالسياسة اليابانية للمساعدات نحو الدول. وكذلك الاتجاهات المحلية والدولية نحو المشاريع المتعددة في مجال الزراعة أو الصحة أو التعليم.... وغيرها.

Text Stamp

ويوضح الجدول التالي بعض الامثلة للنسب المئوية المخصصة للمجالات المختلفة بالنسبة لمجمل المساعدات:-

	١٩٨٥	١٩٩١	١٩٩٢
مجال الزراعة	٪١٧,١٦	٪٩,٤	٪١٣,٥
مجال التعليم	٪٧,٨	٪٦,٣	٪٦,٢
مجال الصحة	٪٣,٩٧	٪١,٥	٪١,٨

المصدر: (Ministry of Foreign Affairs, ODA-87, 1988)

تتجه العلاقات اليابانية نحو المشاركة الفاعلة في الاحداث الدولية السائدة، بتقديم المعرفة والخبرة المتطورة والمساعدات المالية والفنية، ليكون لها دور وتأثير على الدول المتلقية وبخاصة الدول النامية والأقل نمواً.

إن فلسفتها في مجال المساعدات الخارجية تؤكد الحرص على أن يكون لها أثر واتصال مباشر مع حياة الناس في الدول المتلقية. فهي تسعى إلى تعريف مستمر وتوضيح لطبيعة هذه المساعدات وتحظى بقبول ورضا العامة وخلق وعي باهميتها ومعرفة الجهة الممولة لها. ويؤدي هذا إلى تقارب بين الشعوب وترابط في المصالح المتبادلة، وكذلك تحقيق الوجود الياباني في مختلف المجالات، كالمساعدات التي قدمت إلى السنغال وغينيا عام ١٩٩٢ لبناء المدارس.(Ministry of Foreign Affairs, ODA-93, 1994)

المجالات الرئيسة التي تغطيها المساعدات اليابانية هي:-

أولاً: التعليم

اشتمل قطاع التعليم على القروض ولكن بشكل محدود جداً، حيث تحتاج بعض المشاريع الكبيرة إلى تمويل لبناء المؤسسات والمراكز التعليمية.

أما المنح فقد أخذت مساراً أكثر حيوية من القروض، وغطت جوانب مختلفة من الاحتياجات التعليمية في بناء المدارس والخدمات التعليمية وبرامج التدريب والبرامج

Text Stamp

المهنية. فقد تم بناء (٢١٣) مدرسة ابتدائية ومتوسطة في الفلبين خلال الفترة من ١٩٨٨ إلى ١٩٩١. وهي من دول "الآسيان" التي تربطها مع اليابان علاقات تاريخية وثقافية وقرب جغرافي. وتحرص اليابان على تقديم المساعدات اليها والى دول الآسيان الأخرى.

ان السياسة الخارجية لليابان تتجه نحو التقارب مع دول الجوار، وبخاصة التي كانت بينهما نزاعات سياسية أو عسكرية. فان كثيراً من المساعدات تذهب إلى هذه الدول من اجل ازالة الفكرة القديمة عن العسكرية اليابانية والخوف من اعادة السيطرة.(Ministry of Foreign Affairs, ODA-93, 1994)

تسعى اليابان حالياً إلى تعميق مفهوم التنمية الاقتصادية التي تعتبر المصدر الاساسي لعلاقات التقارب مع دول المنطقة أو دول العالم. وان الاهتمام بالتسليح اخذ يتراجع ضمن أولويات الدول واصبح التركيز على النشاط الاقتصادي. ان غالبية المنح في مجال التعليم تتجه نحو الدول الآسيوية فقد بلغت عام ١٩٩٢ حوالي ٥٥٪ بينما دول الشرق الاوسط ٧ر١٢٪ من مجمل المنح في هذا المجال.

السنة	القروض	المنح
١٩٩٠	٣,٩٪	٢١,١٪
١٩٩١	٠,٠٥٪	١٦,٧٪
١٩٩٢	٠,٨٪	١٠,٩٪

المصدر: (Ministry of Foreign Affairs, ODA-93, 1994)

يوضح الجدول النسب المئوية للقروض والمنح خلال السنوات الثلاث الاخيرة من الفترة التي تغطيها الدراسة، وتبين أن القروض في مجال التعليم محددة بينما المنح هي الاكثر تعاملا وذات نسب مرتفعة. ويعود ذلك للارتباط المباشر لخدمات هذا القطاع مع الناس في الدول المتلقية. بالاضافة إلى اعداد من المتطوعين من المدرسين اليابانيين للتدريس في المؤسسات التعليمة في الدول المتلقية. وارسال خبراء للانشطة التعليمية.

Text Stamp

هنالك انشطة للهيئات غير الحكومة "NGO" في تقديم المساعدات المالية والفنية، والمشاركة في المؤتمرات واللقاءات الدولية في المؤتمر العالمي "التعليم للجميع" ١٩٩٠ الذي عقد في نانكوك.

تسعى اليابان لتحقيق فائدة على المدى البعيد في خلق تقارب مع الدول النامية. وقد ترجمت هذه الاهتمامات بانشاء "مجموعة البحث للمساعدات التعليمية" ضمن انشطة الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا) في عام ١٩٩٠. من اجل تقديم دراسات وتوصيات في مجال المساعدات التعليمية.(Ministry of Foreign Affairs, ODA -92, 1993)

ثانياً: الزراعة

يتأثر الاقتصاد الوطني بالنشاط الزراعي، وكثير من الدول تعتبر تطوير الزراعة احدى الأولويات في خطط التنمية.

تعمل المساعدات الخارجية في قطاع الزراعة على تطوير اساليب الزراعة وزيادة انتاج الغذاء بتزويد الدول المستفيدة بالمواد الأولية للصناعة الزراعية وفي نفس الوقت خلق فرص عمل جديدة وزيادة الدخل وتحسين ظروف المعيشة الاقتصادية والاجتماعية، وزيادة الاراضي المزروعة ومحاولة تقليص مشاكل البيئة في التصحر والتلوث ونقص الغابات.

إن غالبية المساعدات اليابانية في مجال الزراعة هي من المنح والمساعدات الفنية مثل ارسال خبراء واستقبال متدربين وتزويد بالمعدات وبخاصة إلى الدول الاقل نمواً والدول الافريقية (جدول المقارن) يوضح النسبة المئوية للمنح والقروض من مجمل المساعدات الزراعية:-

السنة	القروض	المنح
١٩٩٠	٪٥,٨	٪٣٠,٧
١٩٩١	٪٥,١	٪٣٠,٦
١٩٩٢	٪٧,٨	٪٢٠,٧

المصدر: (Ministry of Foreign Affairs, ODA-93, 1994)

وتشمل العناية بمختلف المنتجات الزراعية وتطوير الري وتكنولوجيا الزراعة، التدريب والتعليم الزراعي، وتحسين اساليب الزراعة والصيد.

Text Stamp

يشكل قطاع الزراعة عنصرا حيويا لدول الجوار الآسيوي التي تنال غالبية المساعدات، بسبب الروابط التاريخية والثقافية والاقتصادية والقرب الجغرافي. بالاضافة إلى المحصول المشترك للمنطقة وهو محصول الارز، حيث تقدم اليابان خبراتها وتجاربها عنه. والمثل على ذلك أن ٥٠٪ من المنح الزراعية لآسيا، ولافريقيا ٣٠٪ في عام ١٩٩١.

وكانت المساعدات تقتصر على المنح والمساعدات الفنية وذلك لصعوبة تقديم قروض في مجال الزراعة، لارتفاع الكلفة المحلية، والصعوبات الاقتصادية التي تعاني منها الدول النامية. لكن في الاونة الاخيرة ومن بداية عقد التسعينات، تم تمويل المشاريع الزراعية بقروض وبخاصة في مجال الري وتصريف المياه.(Ministry of Foreign Affairs, ODA-92, 1993) ومن ثم تم التمويل بربط مختلف انواع المساعدات فيما يسمى بالمساعدات الشاملة التي تشترك فيها المنح والقروض والمساعدات الفنية نحو انجاز مشروع معين خلال فترة زمنية محددة. ومثال ذلك مشروع انتاج الارز وغيره من المحاصيل في اندونيسيا الذي تم على مرحلتين:

الأولى: في الفترة ١٩٨١ إلى ١٩٨٥

الثانية: في الفترة ١٩٨٦ إلى ١٩٩٠.(APIC, 1990)

إن عمليات تطوير الزراعة ذات علاقة مباشرة مع البيئة والمحافظة عليها ومنع التصحر، هنالك اتجاه نحو ربط المساعدات الزراعية بالحفاظ على البيئة وكذلك شمول المرأة بقضايا التنمية الزراعية من حيث التوجيه والارشاد وتحسين الظروف المعيشية لها وتطوير الاساليب الزراعية.

ثالثاً: الخدمات الصحية

تقدم هذه المساعدات من خلال مفهوم الاعتبارات الانسانية التي وردت في ميثاق المساعدات الرسمية. ذلك أن كثيرا من دول العالم الثالث تعاني من انتشار الامراض وتدني المستوى المعيشي وسوء التغذية، فيما يتطلب من هذه الدول وضع برامج خدمات ورعاية صحية للطفل والام والعائلة.

Text Stamp

إن غالبية المساعدات الصحية عبارة عن منح ومساعدات فنية. وتشكل القروض نسبة محدودة، وذلك بطبيعة الخدمات في هذا القطاع، وعدم قدرة الدول المتلقية على السداد. (جدول مقارنة) يوضح النسبة المئوية للقروض والمنح من مجمل مساعدات قطاع الصحة.

السنة	القروض	المنح
١٩٩٠	٠,٤٪	١٢٪
١٩٩١	--	١٦,٢٪
١٩٩٢	--	١٤,٦٪

المصدر: (Ministry of Foreign Affairs, ODA-93, 1994)

تشمل المساعدات استقبال متدربين وارسال خبراء ومتطوعين، والتزويد بالمعدات والاجهزة، بالاضافة إلى المساهمة في بناء المستشفيات، وخدمات البحوث، والدراسات الطبية، والتدريب على التكنولوجيا الحديثة.

وتتلقى الدول الآسيوية معظم الدعم من المساعدات اليابانية وقد كانت نسبة المتدربين الآسيويين على سبيل المثال عام ١٩٩٢ حوالي ٤٣٪ من مجموع المتدربين في قطاع الصحة. ويلي ذلك نسبة المتدربين من أميركا اللاتينية ٣٠٪.

ومن الامثلة على ذلك: ان الحكومة اليابانية قدمت منحة لمشروع متكامل من المساعدات الفنية لبناء مستشفى ملحق بجامعة القاهرة في مصر في الفترة من ١٩٨٣ إلى ١٩٩٤، وأيضا لبناء مستشفى في اسلام اباد في الباكستان في الفترة من ١٩٨٢ إلى ١٩٨٣ وتم تقديم قرض لحكومة كوريا لمشروع التوسع في الخدمات الطبية المرتبط بالجامعات الخاصة عام ١٩٩٠.(Ministry of Foreign Affairs, ODA-93, 1994)

تسعى اليابان في سياستها الخارجية نحو الاندماج في المجتمع الدولي، والمشاركة قدر الامكان في الاحداث العالمية، من خلال مساهماتها مع الدول الأخرى أو الهيئات الدولية في الحالات الطارئة والاغاثة. في عام ١٩٨٧ تم وضع قانون يسمح بارسال فريق

Text Stamp

اغاثة للكوارث العالمية باسم "الفريق الياباني لاغاثة الكوارث". وفي عام ١٩٩٢ تم تعديل القانون ليسمح لاعضاء قوة الدفاع الذاتي للمشاركة مع فريق الاغاثة. يضم الفريق اطباء وممرضين ومتطوعين، وقد ساعد في اعمال الانقاذ في زلزال نيكاراغوا عام ١٩٩٢ وزلزال الفلبين عام ١٩٩٠. (Ministry of Foreign Affairs, ODA-93, 1994)

تتجه الجهود اليابانية نحو المشاركة في الاحداث الدولية وبتفعيل المساعدات لتغطي مجالات وقطاعات اوسع، وتشمل فئات عديدة من الناس في الدول المتلقية.

يقصد من ذلك تعريف شعوب هذه الدول باهمية المساعدات الخارجية اليابانية، وقدرتها على تحقيق الاحتياجات الانسانية. فكانت المساعدات الاداة الاقتصادية لتنفيذ السياسة الخارجية للدولة، يضاف إلى ذلك استخدام القدرات العلمية للتكنولوجيا الحديثة والتي برزت بها اليابان وسبقت غيرها من الدول الغنية. بهذا، فقد اصبحت التكنولوجيا الحديثة أيضاً اداة لتحقيق اهداف السياسة الخارجية واستخدامها في المجالات الحيوية العديدة كالزراعة والصحة.... وغيرها. لاطلاع شعوب الدول المستفيدة على دور الدول المانحة والامكانيات المادية والفنية المتوفرة لديها.(سعيد، محمد، ١٩٨٧)

واعطت اليابان اهمية كبيرة للمساعدات الانسانية في زيادة حجمها لدى الدول المستفيدة. لهذا كانت الصفة البارزة لانواع المساعدات هي المنح اكثر من القروض (جدول المقارنة) يوضح حجم المنح في المجالات الانسانية لعام ١٩٩٢:

المجال	منح	قروض
التعليم	√	
الزراعة	√	
الصحة	√	

Text Stamp

المبحث الثاني

اتجاه المساعدات نحو المجال الاقتصادي

أولاً: مشاريع البنية التحتية

تنال مشاريع البنية التحتية اهتماما كبيرا في المجالات التي تغطيها المساعدات الخارجية اليابانية في بناء الطرق والمحطات الكهربائية والاتصالات، والمطارات والموانئ والسكك الحديدية من اجل خدمة الاحتياجات الانسانية الأساسية كالصحة والتعليم.... وغيرها.

إن تنفيذ معظم هذه المشاريع يتطلب تكلفة عالية وفترة زمنية طويلة، بالاضافة إلى التكنولوجيا المتطورة والخبرة الفنية المتخصصة، لذلك كانت معظم المساعدات على شكل قروض اكثر منها منحاً.(القرعي، ١٩٨٧)

تمتلك اليابان خبرات طويلة في هذا المجال تمكنها من تقديم مساعدات فعالة إلى الدول النامية، حيث أن هذه المشاريع ذات مساس مباشر بحياة تلك الشعوب، بالاضافة إلى أن طبيعة القروض التي تقوم على اساس التعامل مع حكومات الدول والعلاقات الثنائية بين اليابان وبين هذه الدول.(Ministry of Foreign Affairs, A Guide..., 1993)

تشمل مشاريع البنية التحتية: الطاقة، النقل، والاتصالات.

١- الطاقة

ان مجال الطاقة من المجالات الحيوية للنشاطات الاقتصادية والاجتماعية للدول وعادة ما تكون بحاجة إلى قدرات فنية كبيرة لاستخدامها والاستفادة منها. واليابان دولة تعتمد إلى حد كبير على ما تستورده من مواد أولية (كالبترول) لانتاج الطاقة، لذلك فهي تحرص على بناء علاقات ودية مع الدول المنتجة والمصدرة للبترول، وقد شكلت المساعدات عاملا اقتصاديا اساسيا في سياستها الخارجية لتحقيق مصالحها وكذلك تصدير خبراتها الفنية والتكنولوجية إلى الخارج.

Text Stamp

في عام ١٩٩٢ كانت نسبة المساعدات في مجال الطاقة ٧ر٩٪ من مجمل المساعدات الثنائية، معظمها من القروض وما تبقى من المساعدات الفنية والمنح. وشكلت القروض ما نسبته ٩٠٪ من مجمل مساعدات الطاقة وذلك خلال الاعوام الخمسة الاخيرة. (جدول المقارنة)

تنال الدول الآسيوية أكبر حصة من هذه المساعدات حيث بلغت عام ١٩٩٢ حوالي ٩٥٪ من مجمل المساعدات في مجال الطاقة.

"جدول المقارنة"

السنة	القروض	المنح
١٩٩٠	٪١٠,٥	٪١
١٩٩١	٪١٢,١	٪١,٧
١٩٩٢	٪٢٠,١	٪٣,٩

المصدر: (Ministry of Foreign Affairs, ODA-93, 1994)

تشمل المساعدات في مجال الطاقة موضوعات مختلفة في تطوير مصادر الطاقة وانتاج وتوزيع الطاقة، وتوفيرها وادارتها والتخطيط لها، وكذلك تدريب ونقل تكنولوجيا الطاقة.

٢- النقل

ان الاهتمام بقطاع النقل يعمل على تنشيط الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتسهيل خدمات التنقل داخل الدولة الواحدة ومع الدول الأخرى في انتقال القوى البشرية وتوصيل المعلومات، ونقل البضائع والمنتجات.

تغطي معظم مشاريع النقل من القروض اليابانية وذلك لان كلفتها مرتفعة ولحاجتها إلى فترات زمنية طويلة في التنفيذ، مما يتطلب تمويل مبالغ كبيرة. وتقدم كذلك

Text Stamp

المنح إلى الدول الأقل نمواً. (جدول المقارنة) وتحاول الحكومة اليابانية زيادتها لارتباط هذا القطاع وتأثيره على حياة الشعوب وبخاصة في الدول النامية.

"جدول المقارنة"

السنة	القروض	المنح
١٩٩٠	٪٢٧,٤	٪١٩,١
١٩٩١	٪٢١,٨	٪٢٤,٢
١٩٩٢	٪١٧,٢	٪١٩,٨

المصدر: (Ministry of Foreign Affairs, ODA-93, 1994)

وتحصل الدول الآسيوية على النسبة العالية من مساعدات النقل، وبخاصة الدول التي تشهد نمواً سريعاً وتطوراً تكنولوجياً.

تستقبل اليابان متدربين، وترسل خبراء متطوعين ومعدات وأجهزة، من أجل بناء وصيانة الطرق، وانشاء السكك الحديدية، والموانئ والمطارات، والنقل البحري، وكذلك تشمل المساعدات وانشاء مصانع لبناء المركبات ومراكز التدريب والسكك الحديدية والسفن.

٣- الاتصالات

تأتي اهمية وجود خدمات الاتصالات من اجل تسهيل عملية نقل المعلومات عبر المسافات في المجالات المختلفة: الاقتصادية والاجتماعية، ولدعم الحركة الصناعية والتعليم والثقافية... وغيرها.. ويتطلب هذا وجود البنية التحتية للاتصالات بشكل سابق لجهود التنمية والتطوير الاقتصادي في الدولة. وتعاني الدول النامية من نقص شديد في هذا المجال، لان انشاء وصيانة شبكات الاتصال يتطلب تمويلاً كافياً وتكنولوجيا متطورة وكوادر مدربة.

Text Stamp

امتلكت اليابان خبرة واسعة في هذا المجال، وعملت على ايصالها إلى الدول الأخرى بواسطة المساعدات الخارجية، بتقديم اجهزة ومعدات متطورة وخبرات بشرية فنية، وكذلك التمويل من خلال القروض والتي هي الاكبر حجما من المنح (جدول المقارنة)

"جدول المقارنة"

السنة	القروض	المنح
١٩٩٠	٪١٠,١	٪١١
١٩٩١	٪٤,٦	٪٧,٧
١٩٩٢	٪٢,٢	٪٦,٢

المصدر: (Ministry of Foreign Affairs, ODA-93, 1994)

وتنال الدول الآسيوية النسبة الكبرى من المساعدات في قطاع الاتصالات ثم تليها الدول الافريقية. ففي اندونيسيا ٥٠٪ من شبكة الاتصالات الميكروويف الوطنية قد تم بناؤها بقروض يابانية.

وهنالك تزايد في تقديم المنح ضمن المساعدات وبخاصة للدول الاقل نمواً لعدم قدرتها على سداد المبالغ الكبيرة من القروض. ومحأولة اليابان الوصول إلى هذه الدول من خلال سياسة المساعدات الاقتصادية. ففي عام ١٩٩١ -وعلى سبيل المثال- قدمت منحة إلى منطقة جبال هملايا بمد شبكة اتصالات محلية، تمكن من خلالها الاتصال مع العاصمة بوتان Bhutan(Ministry of Foreign Affairs, ODA-93, 1994)

ثانياً: مشاريع التنمية الاقتصادية

تعاني معظم الدول النامية من صعوبات مالية في ميزان المدفوعات، وتراكم الديون الخارجية.(لجنة، ١٩٩٥)

تعمل الحكومة اليابانية على دراسة كل حالة على حدى، وتقدم لها مساعدات على شكل قروض أو منح، وقد تسعى إلى اعادة جدولة الديون، وتمويل مشاريع التخطيط

Text Stamp

الاقتصادي والتعديل الهيكلي الاقتصادي، وفي كثير من الاحيان وبمشاركة أو باشراف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

تلاقي المساعدات "بدون مشروع" رغبة لدى الدول النامية، وذلك لعدم ارتباطها بمشروع معين، بل هي دعم مالي لشراء السلع الضرورية وتعمل على حل مشاكل ميزان المدفوعات فيها.(Ministry of Foreign Affairs, ODA-93, 1994)

Text Stamp

المبحث الثالث

المجال العسكري

ان المبدأ الأساسي لميثاق المساعدات الرسمية هو عدم استخدام المساعدات الاقتصادية لأغراض عسكرية أو في النزاعات الدولية، ويجب متابعة تطور مصاريف التسلح في الدول المتلقية من استيراد وتصدير للسلاح.

وتنص المادة التاسعة من الدستور الياباني ١٩٤٧، بمنع انشاء قوات عسكرية برية، جوية، بحرية.

ان المفهوم الياباني بُعيد الحرب العالمية الثانية التأكيد على الدور الفعال للنواحي الاقتصادية والدبلوماسية في تحقيق الغايات القومية والدولية، اكثر من استخدام القوة العسكرية. لذا فان المؤسسة العسكرية اليابانية ليس لها نفوذ مقارنة مع الدول الصناعية الأخرى ولا يوجد تنافس بينها وبين المؤسسة المدنية. والحكومة اليابانية لا تحصل على عائدات من تكنولوجيا انتاج الاسلحة مقارنة بالانتاج التجاري التنافسي.(أغا، ١٩٨٢)

ومن جانب اخر، يتجه غالبية الشعب الياباني إلى معارضة التسليح والتقليل من اهمية القوة العسكرية لغاية الامن القومي. وتحرص الحكومة اليابانية على اشراك الرأي العام الياباني في قراراتها وسياستها، وقد اوضحت بان قوات الدفاع الذاتي هي لغايات مدنية واغاثة المناطق المنكوبة، فهي ذات مهام دفاعية محدودة، تشارك مع قوات الامم المتحدة في مناطق مختلفة كما هو في وقف اطلاق النار بين العراق وايران.

تجد الحكومة اليابانية أن المساعدات هي لغايات التنمية في الدول المتلقية، وهي لا تشمل بذلك المساعدات العسكرية. وذلك على عكس السياسة الامريكية التي تعتبر المساعدات العسكرية جزءاً من المساعدات الخارجية، بحيث يتم اعفاء الديون المترتبة على شراء الاسلحة على انها مساعدات، كما حدث في حرب الخليج عندما تم اعفاء مصر من الديون العسكرية باعتبارها مساعدات.(Ministry of Foreign Affairs, ODA-92, 1993)

Text Stamp

المبحث الرابع

أولاً: البيئة

تطور الاهتمام بقضايا البيئة في اعقاب الحرب العالمية الثانية، فقد عقدت الامم المتحدة العديد من اللقاءات الدولية، منها مؤتمر البيئة البشرية في ستكهولم - السويد عام ١٩٧٢، تم التأكيد فيه على أهمية المحافظة على البيئة ومنع التلوث الذي يعتبر قضية عالمية ليست قضية محلية أو اقليمية. وان التطور الاقتصادي للدول المتقدمة أدى إلى تهديد البيئة وأصبح الاهتمام منصبا على المحافظة عليها، اذ يجب أن لا يكون التطور الاقتصادي على حساب تدمير البيئة.

وفي عام ١٩٩٢ عقد مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية في ريودي جانيرو الذي تمخض عنه عدة نتائج منها:-

- اعلان "ريو" للبيئة والتنمية.
- خطة عمل للقرن الحادي والعشرين.
- انشاء الغابات.
- المحافظة والرعاية لكافة انواع الغابات.

وان تكون هناك اجراءات على مستوى كل دولة على حدة أو الدول مجتمعة. وقد دعت بعض الدول النامية إلى ضرورة انشاء صندق مستقل لدعم البرامج والخطط الواردة في مؤتمر ريو/٩٢، أكدت الدول المتقدمة على برامج المساعدات الثنائية أو المتعددة بين الدول، وهي نتيجة للاختلاف في وجهات النظر السياسية بين الدول المتقدمة والنامية حول تمويل مشاريع التنمية، وفي هذا المؤتمر وضعت اليابان خطة جديدة لمدة خمس سنوات تبدأ عام ١٩٩٢ بزيادة حجم مساعدات البيئة في محاولة للسيطرة على المشاكل البيئية بارسال بعثات متخصصة إلى الدول النامية، كالبرازيل والمكسيك عام ١٩٨٩. بالاضافة إلى المحاولات اليابانية من خلال الحوار والمفاوضات مع الدول المتلقية من اجل اتخاذ اجراءات لديها لحفظ البيئة.(Ministry of Foreign Affairs, ODA-93, 1994)

Text Stamp

اهتمت اليابان بمجال البيئة، وضرورة استخدام المساعدات الخارجية لهذه الغاية. وهذا ما اتضح في ميثاق المساعدات ١٩٩٢ بوجود نص خاص بها، واعتبارها احدى القضايا العالمية الهامة للدول المتقدمة والنامية معاً. وتضع اليابان تجربتها السابقة والتطور التكنولوجي لديها، لاستخدامها في اعمال حفظ البيئة على الكرة الأرضية. ذلك أن العالم يتعرض لمشكلة خطر عدم التوازن البيئي، نتيجة للتقدم التكنولوجي، ونفاذ الموارد الطبيعية غير المتجددة، وزيادة المساحات الصحراوية وتلوث الهواء والمحيطات.

إن حدوث تلوث بيئي في احدى الدول يؤدي إلى تلوث الدول الأخرى والتأثير عليها حتى تصبح حالة عالمية. تحاول اليابان قدر الامكان السير في الاتجاهات الدولية فيما يطرح من سياسات حتى لا تكون بعيدة عما يجري في المجتمع الدولي. فالتوجه الدولي نحو البيئة وبخاصة الدول الصناعية التي ادى التطور التكنولوجي والصناعي فيها إلى تهديد البيئة الطبيعية، مما يستدعي جهوداً دولية لحل مشاكل البيئة في التلوث، والمؤثرات على طبقة الاوزون، ودمار الغابات.... وغيرها.

وتجاوباً مع السياسات الدولية، اعلنت اليابان في قمة باريس ١٩٨٩ توجهها للمساعدات في مجال البيئة، يدعم جهود الدول النامية في المحافظة عليها، وزيادة المساعدات الثنائية والمتعددة، وكذلك التعاون للسيطرة على المشاكل البيئية.

وفي قمة لندن ١٩٩١ اعلنت اليابان سياسة جديدة للبيئة تقوم على ما يلي:-

- التعامل مع مشاكل البيئة العالمية من خلال تعاون الدول المتقدمة مع النامية وان اليابان ستدعم جهود الدول النامية بوضع خبراتها والتكنولوجيا التي توصلت اليها في المحافظة على البيئة فيها وفي نفس الوقت استمرار النمو الاقتصادي.
- ستقدم اليابان انواع المساعدات المختلفة بما يتناسب مع مراحل التطور الاقتصادي للدول المتلقية.(Ministry of Foreign Affairs, ODA-93, 1994)

ان كثيرا من الدول الصناعية ومنها اليابان تتعرض لمشاكل التلوث البيئي، حيث أن التركيز في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية لم يكن بالشكل اللازم نحو قضايا البيئة

Text Stamp

لانشغال تلك الدول بالانتاج الصناعي والتكنولوجي، مما أدى إلى تهديد البيئة الطبيعية على الكرة الأرضية وفي الجو.

أما الدول النامية والأقل نمواً فانها تعاني من مشاكل التلوث البيئي لنقص المصادر الطبيعية نتيجة للتصحر والكوارث الطبيعية، والقضاء على اشجار الغابات لاستخدام اخشابها كوقود. بالاضافة إلى الزيادة السكانية، وتدني المستوى المعيشي. فقد ارتبطت مسألة حماية البيئة بالنشاط الاقتصادي والتنموي ولا يمكن عزلها بمفردها، بل يتأثر بها المجتمع الدولي. أصبحت كثير من الدول النامية تتجه نحو الاهتمام بالتصنيع دون التنبه إلى قضايا البيئة ومشاكل التلوث، بالاضافة إلى نقص المعرفة الفنية والخبرة اللازمة والتكنولوجية الضرورية للبيئة كما حدث لمدينة انقره ومدينة مكسيكو لدى تعرضهما للتلوث الجوي.(Ministry of Foreign Affairs, ODA, 89, 1990)

لليابان مساهمات دولية من خلال الهيئات الدولية أو التابعة للامم المتحدة، كالبنك الدولي في مشروع حماية الغابات في الامازون في البرازيل، ومع البنوك الاقليمية كبنك التنمية الآسيوي، وبرنامج البيئة للامم المتحدة.

وقد انشئ عام ١٩٩١ ضمن البنك الدولي "صندوق البيئة العالمي" لدعم جهود الدول النامية في حفظ البيئة ويعمل بالتعاون مع "برنامج التنمية التابع للامم المتحدة" وبرنامج البيئة لتقديم المساعدات في المجالات التالية:-

١- حفظ حرارة الكون.

٢- حفظ المجال الحيوي ومنع التلوث في المياه الدولية.

٣- حماية طبقة الاوزون.(Ministry of Foreign Affairs, ODA-93, 1994)

وقد شاركت اليابان في الجهود الدولية لعمليات ضبط التلوث النفطي في مياة الخليج العربي إثر حرب ١٩٩١، بارسال خبراء وأجهزة من خلال اعمال الطوارئ التي أشرفت عليها الامم المتحدة في برنامجها للبيئة. وتم إرسال فريق انقاذ الكوارث الدولي الذي يضم خبراء في البيئة والصحة العامة والخدمات الطبية، وخبراء في حماية مياة البحار.

Text Stamp

تشمل المساعدات اليابانية في مجال البيئة المنح والقروض والمساعدات الفنية، ولكن من الملاحظ أن غالبية المساعدات لهذا المجال هي من المنح (جدول المقارنة)

"جدول المقارنة"

السنة	القروض	المنح
١٩٨٥(١)	٪١٤,٦	٪١٥,٤
١٩٩٠(٢)	٪١٢,٤	٪٢٤,٢
١٩٩١(٢)	٪٧	٪٢٣,٤
١٩٩٢(٢)	٪٢٤,٣	٪٢٦,٧

(١) Ministry of Foreign Affairs, ODA-89, 1990

(٢) Ministry of Foreign Affairs, ODA-93, 1994

وذلك للكلفة المرتفعة لمشاريع البيئة حيث لا تستطيع الدول النامية اعادة تسديد القروض. بالاضافة إلى المشاركة في الجهود الدولية لحل مشاكل البيئة التي لها صفة عالمية لعلاقاتها وتأثيرها على كل الدول. وهنالك التجارب العملية التي مرت بها الدول الصناعية والمتقدمة في التركيز على التصنيع ومن الاهتمام بالبيئة، مما جعلها فيما بعد تسعى بجدية نحو الحفاظ عليها في الاطار المحلي والعالمي.

من المجالات التي يتم تمويلها من المساعدات البيئية(Ministry of Foreign Affairs, ODA-93, 1994):-

١- البيئة المعيشية:

والتي تشتمل تحسين مصادر المياه، وتطوير انظمة الصرف الصحي وغيرها من الخدمات التي تقدم للمناطق المأهولة بالسكان في الدول النامية. على سبيل المثال تم تقديم قرض للتزود بالمياه إلى ثلاث مدن صينية عام ١٩٩١.

٢- تقليل الكوارث:

هذا المجال موضع اهتمام من قبل اليابان والامم المتحدة والدول الصناعية، في محاولة لنقل التكنولوجيا المتطورة والخبراء المختصين لتدريب الكوادر البشرية في الدول النامية. في عام ١٩٩٢ تم تزويد بنغلاديش بالمعدات والاجهزة لهذه الغاية.

Text Stamp

٣- حفظ الغابات

لليابان تجارب عديدة في مجال حفظ الغابات، وعادة ما تستغرق وقتاً طويلاً اعتماداً على المساحات التي تغطيها الغابات ونوعية الشجر الذي تتكون منه. قامت اليابان بتقديم مساعدات إلى الفلبين بارسال خبراء وانشاء مركز للتدريب تستفيد منه أيضاً دول جنوب شرق آسيا.(Ministry of Foreign Affairs, ODA- 93, 1994)

٤- ضبط التلوث

تعاني الدول النامية من جراء عمليات التنمية والتصنيع من خطر التلوث، وهي في نفس الوقت لا تمتلك الامكانيات المادية والفنية اللازمة لمنع التلوث. فقد قدمت اليابان منحة ومساعدات فنية وخبراء الى تايلاند لبناء مركز تدريب وبحث للبيئة عام ١٩٩٠ لاجراء البحوث وتقديم التدريبات في مجال التلوث البيئي.(Ministry of Foreign Affairs, ODA-89, 1990)

٥- حفظ البيئة الطبيعية

لحفظ وحماية الحيوانات البرية والنباتات، يتم إنشاء مناطق للمحميات الطبيعية. أخذت بعض الدول النامية تهتم بهذه المحميات للحفاظ على المصادر الطبيعية فيها. فقد تم انشاء مركز بحث لحفظ البيئة الطبيعية في أندونيسيا ١٩٩٢ بتمويل ياباني وخبراء يابانيين. وفي الآونة الأخيرة أصبح الاهتمام بالبيئة والحفاظ عليها أكبر لدى تقديم المساعدات للمشاريع المختلفة في الدول المتلقية.

أما الجانب التنظيمي، فقد أنشئت الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا) ضمن تنظيمها الاداري، قسماً خاصاً للبيئة، يقوم بالدراسات والابحاث اللازمة التي تساعد الدول المتلقية على كيفية اتباع الأساليب المناسبة للحفاظ على البيئة ومنع التلوث.

وهنالك أيضاً قسم خاص للبيئة أنشئ في صندوق التعاون الاقتصادي لما وراء البحار "OECF" يضم خبراء ومستشارين في قضايا البيئة.(Ministry of Affairs, ODA-93, 1994)

Text Stamp

ثانياً: المرأة

يتجه الاهتمام العالمي نحو قضايا المرأة، بمشاركة من الامم المتحدة والهيئات الدولية. ساهمت اليابان بالنشاطات الثنائية والمتعددة للهيئات الدولية كالبنك الدولي وصندوق التنمية للمرأة التابع للامم المتحدة، عن طريق عقد لقاءات مستمرة، وتقديم مساعدات بالتعاون مع دول او هيئات أخرى.

إن المشاركة في النشاطات الدولية من مميزات سياسة اليابان للمساعدات والتي تعتبرها جزءاً من السياسة الخارجية؛ من أجل توثيق العلاقات مع الدول المتلقية، وخلق اجواء للتفاهم والتقارب، بعدما أصبحت قوة اقتصادية وصناعية تمتلك تكنولوجيا متطورة، من مصلحتها القومية فتح المزيد من الأسواق لمنتجاتها وصناعاتها وفي نفس الوقت المحافظة على مصادر المواد الأولية والتي تأتي غالبيتها من الدول النامية.

عملت الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا) وصندوق التعاون الاقتصادي لما وراء البحار (OECF) على انشاء وحدات واقسام خاصة بالمرأة Women in Development (WID) تهتم بالنواحي التالية عند تقديم المساعدات:-

- مساهمة المرأة في عمليات التنمية.
- ضمان استفادة المرأة من عملية التنمية.

وذلك لتحديد مشاريع المساعدات الخاصة بالمرأة في الدول المتلقية بحيث تكون لها فاعلية وتأثير مباشر على وضع المرأة، والاستعانة بالخبراء في شؤون تنمية المرأة. فهذه المشاريع الممولة يتم تحديدها بناءاً على الأسس التالية:-

- المشاريع التي تدعم وضع المرأة المحلي.
- المشاريع التي تعكس رأي المرأة المحلي.
- المشاريع المدعومة من الهيئات ذات العلاقة بالمرأة المحلية.

وتتناول الموضوعات: الامومة، وصحة الطفل، والتخطيط العائلي، ومجالات عمل المرأة كالزراعة والخياطة، والتمريض والتي نشطت الهيئات غير الحكومية في تمويلها. بالاضافة الى المتطوعين من الشباب والفتيات للعمل بالمشاريع المرتبطة بالمرأة وتقديم دراسات وعقد دورات حول الرعاية الصحية والتعليم الذاتي.(Ministry of Foreign Affairs, ODA-93, 1994)

Text Stamp

تقدم المنح لتمويل مشاريع المرأة كما هو الحال في افريقيا، وكذلك المساعدات الفنية بتقديم الاجهزة والمعدات. وكثير من القروض تتم على خطوتين، باعطائها الى المؤسسات المالية المحلية وهذه بدورها تقوم بالاقراض الى مؤسسات المرأة في مناطق مختلفة.

Text Stamp

الفصل السادس
المساعدات اليابانية الى الأردن

Text Stamp

الفصل السادس

المساعدات اليابانية الى الأردن

المبحث الأول

تاريخ المساعدات اليابانية الى الاردن

بعد الحرب العالمية الثانية في فترة الخمسينات والستينات كانت تتبع اليابان سياسة تتمشى مع سياسة الولايات المتحدة نحو الشرق الاوسط ولم يكن لليابان سياسة محددة نحو قضايا المنطقة، القضية العربية. ففي فترة الحرب الباردة اخذت مواقف اقرب الى الحياد في النزاع العربي-الاسرائيلي وعلاقتها مع العرب واسرائيل، وكذلك على الصعيد الدولي وهيئة الامم المتحدة، في هذه الفترات لم تشعر اليابان بضرورة تعميق العلاقات مع الدول العربية لان البترول يصل اليها عن طريق طرف ثالث، لكن بعد ازمة النفط ١٩٧٣ وجدت اليابان بضرورة تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية مع الدول العربية، وتغير سياستها لاعتمادها على بترول المنطقة الذي يشكل ٩٠٪ من وارداتها من النفط.

بعد ذلك اخذت اليابان التحرك نحو المنطقة ليكون لها دور حيوي واكثر تجاوبا مع القضايا والاحداث فقد صرح وزير الخارجية الياباني توموليشيدا في العام ١٩٩٠ "بان اليابان الان قوة سياسية وترغب بتأسيس علاقات قوية واكثر توازنا مع العالم العربي".(EPA, 1989) فان المنطلق الاساسي لها في السياسة الخارجية هو مصلحتها القومية في المقام الاول، فان تأثرها بالسياسة الغربية لا يعني اصابة مصالحها الذاتية في الداخل وفي الخارج بالضرر، فهي اقرب الى اتباع دبلوماسية مرنة تسمح بالتحرك بسهولة دون تصدع في العلاقات. اذ ان دول المنطقة تعتبر مصدرا اساسيا للمواد الاولية والتي اهمها البترول، وهي اسواق واسعة للصناعات اليابانية بمختلف الانواع.

بعد حرب الخليج ١٩٩١، اخذت السيطرة الامريكية على مصادر النفط في الخليج العربي تظهر واضحا وبعلم الحلفاء الغربيين بما فيهم اليابان ذات المصالح الواسعة في المنطقة. فقد شاركت دول الحلفاء عسكريا وماليا في الحرب الا ان الدستور الياباني يمنع المشاركة العسكرية ولكنها قد ساهمت في دعم تمويل القوات متعددة الجنسية التابعة للامم

Text Stamp

المتحدة، بالاضافة الى المساعدات التي قدمت الى الدول المتضررة وهي الاردن ومصر وتركيا والتي تعاني من صعوبات اقتصادية. وفي العام ١٩٩٢ وافق البرلمان الياباني (دايت) على ارسال قوات يابانية للمشاركة ضمن عمليات حفظ السلام العالمي باشراف الامم المتحدة(Armouti, 1996)

تسعى اليابان ليكون لها دور هام في الأوضاع العالمية الجديدة والتطورات الحديثة على الساحة الدولية في حل النزاعات الاقليمية منها الشرق الاوسط الذي تشترك فيه مع الاردن في تحقيق السلام في المنطقة وتنفيذ قراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ بالانسحاب الاسرائيلي من الاراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧، واعتراف اليابان بمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، واعطاء الفلسطينيين كافة حقوقهم الوطنية. هذا التقارب الاردني-الياباني هو جزء من التفاهم المتبادل الذي خلق أجواء مشجعة لتفعيل العلاقات الاقتصادية والتجارية وفتح مجالات واسعة للتعاون.(Armouti, 1996)

فقد بدأت العلاقات الدبلوماسية بين الاردن واليابان في العام ١٩٥٤، وتم فتح السفارات في كل من عمان وطوكيو في العام ١٩٧٤ اي بعد مرور عشرين عاما على بداية العلاقات، وتوجد روابط الصداقة القوية والقديمة بين العائلة المالكة الاردنية والعائلة الامبراطورية اليابانية والزيارات المتبادلة بينهم، ساعدت على تقوية العلاقات السياسية والاقتصادية. بالاضافة الى اللقاءات والحوارات العربية اليابانية، والاردنية اليابانية التي عقدت في عمان وطوكيو، بهدف تبادل وجهات النظر حول القضايا المشتركة.

وتتميز العلاقات الاردنية-اليابانية بالتبادل التجاري والعلمي والثقافي في مختلف المجالات، وتأييد للمواقف الاردنية نحو قضية الشرق الاوسط. بان للاردن دوراً حيوياً في التسوية السلمية في المنطقة وله ارتباطات مع دول العالم في اوروبا واميركا. فقد أيدت قرار الحكومة الاردنية في "فك الارتباط" ١٩٨٨ للمسائل الادارية والقانونية مع الضفة الغربية التي ارتبطت بالاردن منذ ١٩٤٨. وكانت اليابان من المؤيدين لعقد مؤتمر مدريد للسلام في ١٩٩١/١٠/٣٠ ومفاوضات السلام وتدعو الى سلام شامل وعادل في المنطقة وقد شاركت في مجموعات العمل حول المياه والبيئة واللاجئين والتنمية الاقتصادية.(Armouti, 1996)

Text Stamp

تعود العلاقات الاقتصادية الثنائية الى اكثر من عشرين عاما، وتعتبر اليابان الدولة الاولى المانحة للمساعدات الى الاردن، تقدمها مباشرة باتفاقيات ثنائية او من خلال الهيئات الدولية وهي بشكل قروض ومنح ومساعدات فنية، من المؤسسات المالية والتنموية كصندوق التعاون الاقتصادي لما وراء البحار OECF، وبنك التصدير – الاستيراد الياباني Ex-Im. وهنالك المساعدات الفنية لتطوير المراكز العلمية والبحث والمراكز الثقافية، وكذلك المساعدات لميزان المدفوعات الاردني، ولبرامج التصحيح الاقتصادي ولمشاريع البنية التحتية، الاتصالات، الطاقة..... وغيرها، ودعم الوضع الاردني بمساهمات كبيرة من خلال البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

اما المساعدات الفنية فانها تنفذ عن طريق مكتب الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا) الذي انشئ في العام ١٩٩١ في عمان، كاحد فروعه المنتشرة في دول العالم. تعمل (جايكا) على عقد برامج تدريبية وتعليمية للاردنيين، وهنالك برامج المتطوعين اليابانيين JOCV بارسال متطوعين بمختلف التخصصات الى الاردن فقد بلغ عددهم في الفترة ١٩٩٠ ولغاية ١٩٩٢ حوالي (٣٩) متطوعا في مجالات التدريب على الاجهزة، التمريض، تخطيط المدن، التصنيع، اعمال الفنون اليدوية والسيراميك والنحت والتصوير، والاجهزة الالكترونية(جايكا، ١٩٩٥).

ان العلاقات التجارية بين البلدين قديمة ومستمرة، ويميل الميزان التجاري لصالح اليابان، اذ ان معظم الصادرات الاردنية هي من الفوسفات والبوتاس والنحاس والالمنيوم. واهم ما يستورده الاردن من اليابان:

السيارات، الماكينات، قطع الغيار، الاجهزة الالكترونية، الاجهزة الكهربائية، الاقمشة، الكيماويات، معدات طبية، الساعات..... وغيرهم.

ويعمل القطاع الخاص على وضع صورة جيدة عن الاردن امام المواطن الياباني، وجذب الاستثمارات اليابانية الى الاردن لما له من موقع استراتيجي في المنطقة واتباعه سياسات مشجعة للاستثمار والتجارة، وسن قوانين وانظمة تشجع على ذلك وتساعد القطاع الخاص على تنشيط دروه نحو الاقتصاد الاردني. فقد تم عقد لقاء لرجال الاعمال الاردنيين في العام ١٩٨٨ في طوكيو مع رجال الاعمال اليابانيين في وقت كانت فيه زيارة سمو ولي العهد المعظم الى اليابان بالاضافة الى اللقاءات الاخرى في عمان. فقد عقد مؤتمر العلاقات اليابانية – الاردنية عام ١٩٨٩ في عمان لمناقشة القضايا المشتركة

Text Stamp

السياسية والاقتصادية والعلمية، وتشجيع الاستثمار الياباني في الاردن وتشجيع السياحة المتبادلة بين البلدين.

بعد حرب الخليج ١٩٩١، قدمت اليابان مساعدات الى الاردن بحوالي (٧٠٠) مليون دولار امريكي، لتمكن الاردن من التغلب على مشاكلها الاقتصادية الناتجة عن الحرب وقدوم اعداد كبيرة من العائدين من دول الخليج.(Armouti, 1996)

Text Stamp

المبحث الثاني

حجم المساعدات اليابانية إلى الأردن

تشمل المساعدات اليابانية إلى الأردن منحاً وقروضاً ومساعدات فنية أُستخدمت في تنفيذ العديد من المشاريع حسب مصادر وزارة التخطيط الاردنية.

أولاً: المنح

- مركز التدريب الكهربائي - الجمعية العلمية الملكية عام ١٩٧٩.
- أجهزة صيانة لخدمات التزود بالمياه - وزارة المياه والري عام ١٩٩٥.
- في عام ١٩٩٤ بدأ العمل بتأسيس مركز التنمية الاجتماعية في الكتة ومحافظة اربد، التابع لصندوق الملكة علياء.

ومن الأمثلة على المنح الثقافية:

* معدات للتعليم العلمي - وزارة التربية والتعليم عام ١٩٨٢.
* معدات سمعية وبصرية للجامعة الأردنية عام ١٩٨٤.
* أجهزة لانتاج البرامج التعليمية - وزارة التربية والتعليم عام ١٩٩١.
* أجهزة سمعية ومرئية للمركز الثقافي الملكي عام ١٩٩٤.

ثانياً: المساعدات الفنية:

- مشروع مركز التدريب الكهربائي التابع لسلطة الكهرباء الأردنية عام ٨٦-٩٠.
- المركز الإقليمي للبحوث والتدريب في مجال الحاسوب التابع للمجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا منذ عام ١٩٩٠-١٩٩٤ وهو ضمن برنامج المشروع المتكامل الذي مولته الحكومة اليابانية بكامل المعدات والأجهزة والخبراء، وكذلك تدريب العاملين فيه.

Text Stamp

- تم ارسال خبراء يابانيين إلى الأردن. بلغ عددهم (٢٤) خبيراً في السنوات ٩٠، ٩١، ٩٢ في مجالات متعددة.

برامج التدريب في دولة ثالثة:

لقد تم عقد ثلاثة برامج تدريبية لمتدربين من الدول العربية في الأردن:

١. البرنامج التدريبي الكهربائي في مركز التدريب التابع لسلطة الكهرباء الأردنية في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٦.
٢. برنامج تدريب المهندسين في مركز التدريب التابع للمجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٧.
٣. البرنامج التدريبي الكهربائي للفلسطينيين في مركز التدريب التابع لسلطة الكهرباء الأردنية في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٧.(وزارة التخطيط الاردنية)

فرق البحث:

أرسلت اليابان فرق بحث دراسة لمشاريع عديدة منها على سبيل المثال:

- مشروع ري وادي عربة ٧٥/٧٦.
- خطة تطوير منطقة الكرك - الطفيلة ٨٥/١٩٨٧.
- خطة تطوير السياحة ١٩٩٤-
- خطة تحسين ميناء العقبة ١٩٩٤-

بلغ عدد الفرق خلال الأعوام الثلاث ١٩٩٠ و ١٩٩١ و ١٩٩٢ (٣٧) فريقاً.

(وزارة التخطيط الاردنية)

Text Stamp

الهيئات غير الحكومية:

قدم عدد من الهيئات غير الحكومية اليابانية دعما لمشاريع تنموية في الأردن. فقد دعمت شركة نيبون اليابانية الدولية مشروع التطوير الزراعي في غور الصافي التابع لصندوق الملكة علياء.

وكذلك قدمت مؤسسة ميتسوبيشي اليابانية في عام ١٩٩٣ عربات نقل (باص) لمدرسة اليوبيل التابعة لمؤسسة نور الحسين. (وزارة التخطيط الاردنية)

ثالثاً: القروض

تم تقديم العديد من القروض منذ عام ١٩٧٤ وعلى سبيل المثال:

- قرض الاتصالات عمان - اربد - الكرك عام ١٩٧٤.
- قرض الاتصالات عمان - العقبة عام ١٩٨٠.
- قرض ري الأغوار الجنوبية والموجب عام ١٩٨٤.
- قرض تحسين الطرق [الأزرق - الحدود العراقية، جرش - اربد، اربد - الشونة الشمالية، السلط - العارضة] عام ١٩٨٨.
- قرض اعادة جدولة الدين عام ١٩٩٠.
- قرض سلع في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١.
- قرض لقطاع الطاقة عام ١٩٩٤.

بالإضافة إلى قروض بوساطة صندوق التعاون الاقتصادي عبر البحار (OECF) بالاشتراك مع البنك الدولي لتمويل مشروع التطوير التربوي. (وزارة التخطيط الاردنية)

Text Stamp

جدول يوضح حجم المساعدات اليابانية إلى الأردن - حسب مصادر وزارة التخطيط الأردنية.

	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	مليون دولار
المنح	٢,٢١	٠,١٥	٢,٢٠	٠,٣٥	٠,٣٦	
مساعدات فنية	٠,٧١	١,٥٥	٦,٣٢	٦,٣٨	٤,٧	
القروض	٢,١٨	١١,٥٤	١٣٦,٥١	٤٢٣,٩٤	١٢١,٣٠	

هنالك زيادات مستمرة حتى عام ١٩٩١ ومن ثم انخفضت الأرقام وبخاصة المساعدات الفنية والقروض. يرجع ذلك إلى أن حرب الخليج ١٩٩١ استدعت تقديم مزيد من المساعدات إلى الدول المتضررة ومن ضمنها الأردن. وكذلك الجهود اليابانية لتحسين العلاقات والتفاعل مع الأحداث العالمية.

شهد الأردن مراحل تطور مستمرة أدت إلى إنشاء مشاريع كبيرة صناعية وتجارية وفي البنية التحتية، لذا كانت الزيادة في حجم القروض أكبر من غيرها.

وتعتبر اليابان الآن الممول الأول إلى الأردن خلال عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢ تليها المانيا والولايات المتحدة الأمريكية. أما في عام ١٩٩٠ فقد كان المانيا في المرتبة الأولى ثم تليها اليابان ثم أمريكا. (جدول رقم ٧)

Text Stamp

جدول رقم (٥)

حجم المساعدات اليابانية الى الاردن ١٩٧٨-١٩٩٢

مليون دولار

السنة	منح	مساعدات فنية	قروض	المجموع
١٩٧٨	--	٠,٤٥	٦,٧٤	٧,١٩
١٩٧٩	١,٨٣	١٠,٥	٢,٤٠	٥,٢٨
١٩٨٠	٢,٢١	٠,٧١	٢,١٨	٥,١٠
١٩٨١	٠,٤٥	١,٩١	٢,٧٤	٥,١٠
١٩٨٢	--	٠,٩٧	١٠,٨٢	١١,٧٩
١٩٨٣	٠,١٣	٠,٥٠	١٨,٧٣	١٩,٣٦
١٩٨٤	--	٠,٥٤	١٩,٢٧	١٩,٨١
١٩٨٥	٠,١٥	١,٥٥	١١,٥٤	١٣,٢٤
١٩٨٦	--	٣,٦٢	٣٣,٨٨	٣٧,٨٨
١٩٨٧	٠,٣٢	٧,٠٥	١٧,٠٦	٢٤,٤٣
١٩٨٨	٠,٣١	٨,٨١	٥,٣٩	١٤,٥٢
١٩٨٩	٠,٥١	٦,٨٤	٤,٨٨	١٢,٢٤
١٩٩٠	٢,٢٠	٦,٣٢	١٣٦,٥١	١٤٥,٠٣
١٩٩١	٠,٣٥	٦,٣٨	٤٢٣,٩٤	٤٣٠,٦٧
١٩٩٢	٠,٣٦	٤,٧٠	١٢١,٣٠	١٢٦,٣٦
المجموع	٨,٩٤	٥٣,٥٢	٨٤٦,٣٤	٨٨٢,٢٨

المصدر: وزارة التخطيط الاردنية

Text Stamp

جدول رقم (٦)

المساعدات الفنية اليابانية للاردن

السنة / المجالات	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
عدد المتدربين في اليابان	٣١	٤٠	٣٦
عدد الخبراء اليابانيين في الاردن	٢	٩	١٣
فرق البحث اليابانية	١٤	١٣	١٠
عدد المتطوعين في الاردن	٩	١١	١٩
المجموع	٥٦	٧٣	٧٨

المصدر: وزارة التخطيط الاردنية

Text Stamp

جدول رقم (٧)

أعلى خمس دول تقدم مساعدات للأردن

١٩٩٠ - ١٩٩٢

مليون دولار

السنة / الترتيب	١٩٩٠		١٩٩١		١٩٩٢	
١	المانيا	١٧٣,٩٥	اليابان	٤٣٠,٦٧	اليابان	١٢٦,٣٦
٢	اليابان	١٤٥,٠٤	المانيا	١١٩,٨٤	المانيا	٦٣,٤٧
٣	اميركا	٥٨,٠٠	اميركا	٣٣,٠٠	اميركا	٥٩,٠٠
٤	كندا	١٧,٩٥	كندا	٢٥,٦٤	فرنسا	٢٧,٥٦
٥	بريطانيا	٩,٩١	فرنسا	١٩,٠٤	سويسرا	٢٠,٤٨
المجموع		٤٣١,١٨		٦٨٣,٨٠		٣١٣,٠١

المصدر: وزارة التخطيط الاردنية

- (جايكا، ١٩٩٥)

Text Stamp

المبحث الثالث

مجالات المساعدات اليابانية إلى الأردن

شملت المساعدات اليابانية إلى الأردن مجالات عديدة ومختلفة من أجل تطوير التنمية فيها. وهذه المجالات:

١. الاتصالات: مثل مشاريع تمديد الاتصالات وربط المقاسم في المدن عمان – اربد – الكرك – العقبة. وتطوير المقاسم المحلية القديمة.

٢. الطاقة: التنقيب عن البترول في منطقة السرحان – شمال الأردن بالتعاون بين سلطة المصادر الطبيعية والشركة والوطنية اليابانية للنفط.

٣. النقل: انشاء شبكة من الطرق مثل طريق جرش – اربد، جرش – عمان، وغيرها.

٤. الزراعة : بناء شبكات جديدة للري في وادي الأردن، في وادي عربة ووادي الموجب، والأغوار الشمالية والجنوبية.

وهنالك دراسة الفريق الياباني لمشروعه تطوير المياه الجوفية في منطقة الجفر، ومشروع تطوير الزراعة في منطقتي الطفيلة والكرك. (جايكا، ١٩٩٥)

٥. البيئة: منحة لتمويل مشروع الحد من التلوث الصناعي.

٦. التعليم: المشاركة في البرامج التعليمية وبناء المدارس، وتقديم مختلف المعدات والأجهزة للمدارس والمعاهد العلمية، بتجهيز المدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم، والتلفزيون التربوي والمساهمة في مشروع التطوير التربوي. وتقديم بعثات للطلاب الأردنيين للدراسة في اليابان. وتقديم معدات مواد سمعية بصرية إلى الجامعة الأردنية ومختبرات علمية لجامعة اليرموك ومؤتة، وأجهزة حاسوب إلى بلدية السلط.

وفي مجال المساعدات الفنية تعددت الحقول التي ساهمت بها الحكومة اليابانية ومنها:

– ارسال خبراء في مجال الاتصالات إلى مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية، وسلطة الكهرباء الأردنية، والجمعية العلمية الملكية وجمعية الشابات المسلمات.

Text Stamp

- ارسال متطوعين للعمل في مؤسسات المجتمع المحلي الأردني في مجالات التمريض، الرياضة، الموسيقى، الرسم، تنسيق الزهور الطبيعية والصناعية، صنع الألعاب.

- استقبال متدربين أردنيين للمشاركة في دورات تدريبية علمية واستخدام التكنولوجيا في مجالات مختلفة: الزراعة، الغابات، الصناعة، الطاقة، الصحة العامة، الرعاية الاجتماعية والطبية.

*** المجال الثقافي:**

ضمن برنامج المنح الثقافية، تقدم اليابان منحة واحدة فقط في السنة بما لا يزيد قيمتها عن (٥٠) مليون ين أي (٣٥٠) الف دولار. وبموجب هذا البرنامج تم تقديم ما يلي:

- أجهزة الصوت لمهرجان جرش للثقافة والفنون.
- أجهزة تعلم الرصد الفلكي لمركز هيا الثقافي.
- أجهزة ومعدات التلفزيون التربوي لوزارة التربية والتعليم.
- معدات لمختبرات اللغات في الجامعة الأردنية.(وزارة التخطيط الأردنية)

وتم تنظيم معارض فنية وثقافية ففي عام ١٩٨٨ تم عرض للباس الكمينو الياباني في الأردن. ومعرض الأكيبانا لتنسيق الزهور، بالإضافة إلى الاشتراك بمهرجان جرش.

Text Stamp

المبحث الرابع
مستقبل العلاقات الاردنية-اليابانية

تسعى اليابان لتحقيق التوازن في العلاقات مع العالم العربي ومع دول منطقة الشرق الاوسط. فهي مستمرة في الاعتماد على البترول العربي فقد كانت الزيادة في وارداتها في العام ١٩٩٢ بحوالي ١٠٪ عن العام السابق ١٩٩١ وهذا يدعو الى تقوية الصلات بينها وبينهم وتدعيم العلاقات الاقتصادية والسياسة وان يكون لها دور هام في المنطقة. فالتطورات الحديثة في المنطقة والسير في عملية السلام حيث تأييد الدول الغربية لهذه العملية جعلت اليابان تتبع سياسة ودبلوماسية اقل تحفظا عن السابق، مما قد يكون لها وضع دولي جديد كقوة سياسية اضافة الى قوتها الاقتصادية.

تعتبر اليابان ثاني ممول لميزانية الامم المتحدة والهيئات الدولية بعد الولايات المتحدة الامريكية، ولهذا فهي تسعى ليكون لها مقعد دائم في مجلس الامن والاردن يدعم هذا التوجه من منطلق ان العلاقات القديمة بينهما والمواقف المشتركة والتقارب بين البلدين.

ان منطقة الشرق الاوسط منطقة حيوية بعيدة عن مخاوف دول الجوار الاسيوي التي تخشى من عودة العسكرية اليابانية، وتصبح قوة اقتصادية وعسكرية معا. فان التواجد الياباني في الشرق الاوسط يخلق اجواء من التعاون والتقارب بدون هذا الاحساس الاسيوي لعدم وجود تاريخ استعماري وعسكري بينهم. بل ان وضعها الاقتصادي القوي ولديها فائض في ميزان المدفوعات يمكنها من تمويل التنمية الاقتصادية في المنطقة. وقد تمت الدعوة من خلال مؤتمر عقده "المعهد الياباني لاقتصاديات الشرق في الشرق الاوسط" في العام ١٩٨٩ الى انشاء صندوق ياباني لدعم التنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط مما يتيح لها دور مميز وهام ومشارك قوي في عملية السلام.(Armouti, 1996)

ان التوجه العالمي يسير نحو جعل منطقة الشرق الاوسط منطقة خالية من الحروب والصراعات والعمل على تفعيل الانشطة التجارية والاقتصادية فيها. وقد عملت الحكومة اليابانية على تنشيط برامج المساعدات الى الاردن كدولة نشيطة في الاستخدام الفاعل للمساعدات الخارجية في مشاريع مثمرة وذات جدوى اقتصادية، مما يشجع الدول الاخرى على تقديم المساعدات ودعم الجهود الذاتية في التطوير. وقد يصبح الاردن سوقا

Text Stamp

نشطا للسلع اليابانية في استيرادها واعادة تصديرها الى مناطق اخرى في العالم بالاضافة الى الاعمال التجارية والاستثمارية الاجنبية التي مركزها الاردن.

يتجه الاردن الى استخدام الاجهزة الحديثة والتكنولوجيا المتطورة كدولة نامية متقدمة، مما يخلق سوقا واسعة لتكنولوجيا المعلومات واجهزة الحاسوب والاتصال عن بعد، واليابان يمتلك هذه التقنيات ويعمل الاردن على تحديث الادارة فيه وكذلك خلق اجواء وفرص مناسبة للاستثمار الاجنبي بتقديم الخدمات والتسهيلات المناسبة بما يتحلى به من موقع واستقرار وأمن، ووجود انظمة تشجع على اجتذاب رؤوس الاموال من الخارج واستثمارها في الداخل بالرغم من القدرات الطبيعية المحدودة التي يمتلكها مقارنة مع دول اخرى في المنطقة، وللاردن قدرات كبيرة على الاتصال والتعامل مع الخارج.

ان العلاقات بين اليابان والاردن ذات منفعة متبادلة، وتم فتح قنوات عديدة للنشاطات الاقتصادية والتجارية بين البلدين وتساهم اليابان في دعم جهود الاردن الاقتصادية مباشرة او من خلال الهيئات الدولية في مجالات البنية التحتية والتنمية الاقتصادية، باعطاء قروض ومنح غير مرتبطة بمشروع لدعم ميزان المدفوعات الاردني واعادة جدولة الديون.

Text Stamp

الخاتمة

حدثت تغيرات كثيرة في المجتمع الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، زادت الأهمية الاقتصادية للثروات الطبيعية والتكنولوجيا والصناعة، واستطاعت الدول التي تمتلك هذه العناصر من تحقيق مكاسب سياسية دولية. وإن كانت بعض الدول التي لديها مثل هذه الثروات، لا تملك زمام الأمور كاملاً في سياستها الخارجية، وبقيت تحت سيطرة دول أخرى كبرى وأقوى منها.

إن اليابان قوة اقتصادية تفتقر إلى الموارد الطبيعية ولكنها غنية بانتماء ابنائها إليها والتزامهم التام بمفهوم الجماعة في حياتهم بعيداً عن الذاتية الفردية. وقد برعت في الاقتباس من الآخرين وتطويره وتحديثه وتسخيره لخدمة اليابان وجعله يتناسب مع المفاهيم والثقافة اليابانية.

لقد أثر الموقع الجغرافي لليابان على تكوين الشخصية اليابانية، تعرضت إلى فترات حكم مطلق واقطاعي، وبقيت فترة في عزلة وحدودها مغلقة مع الخارج أثرت على تكوين ما يسمى بالحصانة الذاتية للفرد الياباني ضد التيارات الخارجية، فقد تكونت لديه العقيدة والثقافة المحلية وتعميق الروح الجماعية والالتصاق بالمؤسسة التي يعمل بها مدى الحياة والولاء إليها، والولاء للهوية القومية والمصلحة الوطنية.

إن عصر الامبراطور ميجي (١٨٦٨-١٩١٢م) هو عهد الانفتاح والتقدم والتحديث، أدى إلى نقله نوعية كبيرة في حياة اليابانيين نحو الالتحاق بركب التقدم والانفتاح على حضارات الشعوب الأخرى، وبخاصة الحضارة الغربية والتأثر بالفكر والمفاهيم الغربية مع الحفاظ على الهوية القومية اليابانية. وأصبحت اليابان دولة قوية ذات نشاط صناعي وعلمي وتكنولوجي.

Text Stamp

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥ وهزيمة اليابان، دمرت البنية الأساسية والصناعية وانتهت بتوقيع معاهدة استسلام مع الولايات المتحدة الأمريكية وفرض عليها عدم القيام بنشاطات سياسية وعسكرية. ومن ثم استطاعت أن تنهض وتصبح قوة كبرى اقتصادياً وصناعياً تملك التكنولوجيا الحديثة.

ويرى المحللون عن اليابان: بأنها وجهت نشاطاتها نحو المجالات الاقتصادية والصناعية وتطويرها بشكل مستمر وذلك كتعويض عن حرمانها من ممارسة أية نشاطات سياسية وعسكرية وعدم العودة إلى العسكرية السابقة.

إن اليابان حالة فريدة في التطور والتفوق، فهي عبارة عن مزيج مشترك بين مختلف العناصر والظروف الداخلية والخارجية، فهي تجربة نشأت في أجواء الاقتصاد الحر امتزجت مع الظروف التاريخية والاجتماعية والثقافية التي لها خصوصية يابانية تفتقر اليها الدول الأخرى، وتختلف عن الدول الصناعية الأخرى لأنها لا تملك المصادر الأولية كما تمتلكها الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك ليس لها قواعد انتاجية وتسويقية كدول المجموعة الأوروبية.

ومما تمتاز به التجربة اليابانية سرعة التكيف والتطور مع المستجدات، بالاستفادة من الاختراعات الجديدة التكنولوجية والعلمية وجعلها متناسقة مع واقعها المحلي والاجتماعي، بل أصبحت متقدمة فيها، وتمتلك الشركات اليابانية امكانيات متطورة تسمح بانتاج الصناعات المتعددة وتسويقها وهي ذات تقنية مرتفعة تنافس منتوجات الدول الصناعية الأخرى.

إن أجواء الاستقرار والسلام العالميين ذات أثر مباشر على الصناعة والتجارة اليابانية، فهي الأجواء التي تساعد على تقوية اقتصادها وتسويق صناعاتها، كذلك استمرارية تدفق المواد الأولية كالبترول والمعادن المختلفة اليها، وان أية خلافات أو نزاعات إقليمية ودولية ذات آثار سلبية عليها.

Text Stamp

تعتمد اليابان دبلوماسية مرنة في السياسات الخارجية معتمدة على الحوار والتقارب مع الدول في الغرب أمريكا وأوروبا، وعلاقات الجوار والتعاون مع الدول الآسيوية وبخاصة دول جنوب شرق آسيا التي تربط بها روابط مشتركة تاريخية وثقافية وحضارية وقرب جغرافي، تقدم لها المساعدات وهي إحدى أدوات السياسة الخارجية لتدعيم علاقات التواصل مع هذه الدول ونقل التقنية والتكنولوجيا والخبرة اليابانية إليها. وكذلك المساهمة اليابانية الفعلية في عملية التنمية والتطوير في هذه البلدان، وتقديم أنواع مختلفة من المساعدات والمنح والقروض والمساعدات الفنية بحيث يتضمن كل نوع برامج عديدة يتم انشاؤها على فترات زمنية مختلفة لتلبي الاحتياجات الضرورية للدول المتلقية وبنفس الوقت تحقيق تواصل مستمر مع المجتمع الدولي وبخاصة الدول النامية التي توجه اليها معظم المساعدات الخارجية، وهذا دليل واضح على نشاط السياسة الخارجية من خلال الروابط الاقتصادية، ذلك أن معظم الاتصالات المتبادلة ما بين الحكومة اليابانية وحكومات الدول المستفيدة بواسطة وزارة الخارجية اليابانية التي تشكل همزة الوصل بينهم. وكذلك الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا) المتصلة بوزارة الخارجية والتي تنفذ من خلالها كافة مشاريع المساعدات الفنية في الدول المتلقية.

إن سياسة المساعدات لا يمكن فصلها عن السياسة العامة للدولة نحو العلاقات الثنائية أو المتعددة بواسطة الهيئات الدولية كالأمم المتحدة والمنظمات الدولية. فالمساعدات تأخذ طابع المشاركة الرسمية للحكومة في القضايا العالمية والأحداث ودعم العلاقات مع الدول النامية وإن لم توجد بينهما علاقات دبلوماسية، يتم تقديم المساعدات عن طريق الهيئات غير الحكومية وهي هيئات تطوعية تساهم في تقديم العون الطبي والإنساني في حالة الكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات أو الأوضاع الناتجة عن الحروب.

تسعى اليابان لأن يكون لها دور أكثر حيوية في المجتمع الدولي بوجود سياسة التقارب السياسي والاجتماعي مع الدول الأخرى وشعوبها. فقد عمدت إلى زيادة مستمرة في حجم المساعدات واتساع نشاطاتها جغرافياً، وانشاء أجهزة وبرامج مختلفة تلبي الاحتياجات التي تظهر فيما بعد بحيث يتم تنفيذها بدون عوائق، متماشية مع التطورات

Text Stamp

الدولية وتقع جميعها تحت مظلة المساعدات الخارجية. فهي تتأثر بالأجواء الدولية والسياسات العامة للدول تجعلها أن تعمل على تطوير المساعدات وبرامجها بما يتناسب مع المستجدات الدولية. وفي الآونة الأخيرة وفي فترة التسعينات أخذت الاختلافات الدولية تأخذ طابعاً آخر بعيداً عن المواجهة العسكرية بل هي اختلافات حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك بروز كثير من القضايا ذات الاهتمام العالمي كالبيئة وشؤون المرأة والطفل..... وغيرها.

لقد لاقت هذه القضايا اهتماماً كبيراً لدى الحكومة اليابانية بتقديم الخبرة والتكنولوجيا اليابانية للمساهمة في حل المشاكل البيئية العالمية، وكذلك تقديم مساعدات مالية وفنية للقضايا المتعلقة بالمرأة والطفل، وهي تمتلك خبرات سابقة في هذه المجالات.

إن للقرارات التي تصدر عن الحكومة اليابانية ارتباطاً وثيقاً بالوضع الداخلي والأوضاع الخارجية، ولا يمكن فصل السياسة الخارجية عما يجري في الداخل وتقبل الشعب الياباني لها والمشاركة في الاحداث الدولية والتأثر بالمتغيرات السياسية والاقتصادية، إن الأصل في ذلك هو الاهتمام بطبيعة الشعب الياباني عند اتخاذ أي قرار أو موقف بحيث يسعى المسؤول للحصول على موافقة شبه جماعية وليس الأغلبية لأن الفرد الياباني يتمتع بروح الجماعة والتوافق معها، لذلك توجد برامج متكاملة للاعلام من أجل نشر معلومات عن برامج المساعدات لاطلاع الشعب الياباني عليها ليتمكن من متابعة المصاريف والمخصصات المالية في ميزانية الدولة.

ويمكن استنتاج الأمور التالية:

- إن للأوضاع الدولية أثراً مباشراً على السياسة الخارجية اليابانية، وإن تقدمها وتطورها يعتمد على أجواء السلام والاستقرار، ففي الحرب العراقية - الإيرانية اتبعت اليابان سياسة ارضاء كافة الأطراف حتى لا يتضرر اقتصادها ويتوقف عنها بترول المنطقة أو ترتفع الأسعار.

Text Stamp

- إن نشاط الدبلوماسية اليابانية في هذا العقد مع الدول الغنية والدول النامية يهدف الى تأييد موقفها في الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن، وما يتوقع لها من دور حيوي وفاعل في العلاقات الدولية.
- سيكون لليابان دور سياسي مستقبلي في المجتمع الدولي ومن خلال الأمم المتحدة. بالرغم من قيام الولايات المتحدة ببعض هذه الأدوار بالنيابة عنها ولكن دون أن تتعارض مع مصلحتها القومية. وإن دورها المستقبلي هذا سوف يلاقي كثيراً من الصعوبات مع أمريكا نفسها والمجموعة الأوروبية وذلك تخوفاً من قوة لها تاريخ عسكري وأحد المشاركين في الحربين العالميتين الأولى والثانية، بالإضافة إلى كونها قوة غير غربية تظهر في آسيا.
- هذه الأمور جميعها سوف تنعكس على المساعدات الخارجية بازدياد حجمها واتساع الرقعة الجغرافية التي سوف تغطيها وبخاصة نحو المناطق الحيوية في آسيا كدول الجوار ودول جنوب شرق آسيا، وتحاول اليابان طمأنة هذه الدول بأنها مستمرة في التعاون المشترك وتقديم المساعدات وكذلك منطقة الشرق الوسط، مصدر النفط والسوق الواسع لمنتجاتها، بالإضافة إلى تحرك المنطقة نحو دور حيوي على الصعيد السياسي والاقتصادي.
- تبقى الظروف الداخلية لليابان ذات أثر مباشر على سياسة المساعدات باعلام الشعب الياباني بكل الاجراءات والامكانيات المخصصة لهذه الغاية ومن ثم الموافقة والقبول، وأيضاً الاهتمام والتشجيع للاجراءات الحكومية.
- إن العلاقات اليابانية الأردنية تتطور بشكل سريع نتيجة لعلاقات الصداقة القديمة ومواقف التأييد لكل منهما اتجاه الآخر. بالإضافة إلى الدور الحيوي المتوقع للأردن في المنطقة وصلاتها الجيدة مع دول عديدة.

Text Stamp

قائمة المصادر والمراجع

Text Stamp

المصادر والمراجع

١- إبراهيم، حسنين توفيق، ١٩٩٠، اليابان والنظام الدولي في التسعينات، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٠١، ص٧٤-٩٩.

٢- أحمد، نازلي معوض، ١٩٩٠، الإدراك الياباني للنظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٠١، ص٥٦-٧٣.

٣- آغا، حسين، ١٩٨٢، الصين واليابان والشرق الأقصى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

٤- الأفندي، نزيرة، ١٩٨٧، الدور الآسيوي لليابان، مجلة السياسة الدولية، عدد ٨٨، ص١٤٠-١٥٠.

٥- البيلي، حنان كمال، ١٩٩٠، ندوة التجربة الشرق الآسيوية في التنمية والتعاون الإقليمي، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٢٠، ص٢٥٥-٢٥٧.

٦- الجميلي، حميد، ١٩٩٣، الاقتصاد الياباني القوة الصناعية والتكنولوجيا الصاعدة، مجلة آفاق عربية، عدد ٥، ص٧٠-٨٠.

٧- الحاج، عبد الله جمعة، ١٩٩٤، الخلاف الروسي الياباني حول جزر الكوريل، عدد ١و٢، ص٧-٥٨.

٨- الرمضاني، مازن، ١٩٩١، السياسة الخارجية - دراسة نظرية، مطبعة الحكمة، بغداد.

٩- الطيار، خليل ابراهيم، ١٩٩٣، دراسات في العلاقات اليابانية - الإسرائيلية، المستقبل العربي، عدد ١٧٣، ص ٦٢-٧٥.

١٠-العبود، عبد الأمير رحمة، ١٩٨٥، اليابان، تجربة التطور - الواقع الراهن - العلاقات مع الخليج العربي، مركز دراسات الخليج العربي، البصرة.

١١-العشماوي، محمد محمود، ١٩٩٢، اليابان.... والمتغيرات الدولية الجديدة، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٠٨، ص٢٥٣-٢٥٥.

Text Stamp

١٢- الفخراني، رفعت، ١٩٨٧، المعونات الاقتصادية الخارجية، مجلة السياسة الدولية، عدد ٨٧، ص٢٣٠-٢٣٧.

١٣- الفرخ، كاملة، ١٩٩٤، أضواء على سيكولوجية الشخصية اليابانية، مجلة الثقافة النفسية، عدد ١٧، ص ٣٥-٣٨.

١٤- القرعي، أحمد يوسف، ١٩٨٧، مصر واليابان وتجربة بناء الدولة الحديثة، مجلة السياسة الدولية، عدد ٨٨، ص١٥٧-١٥٩.

١٥- المشيقح، عبد الرحمن بن صالح، ١٩٩٤، التفوق الياباني وملامح التجربة العربية، (د.ن)، الرياض.

١٦- النجار، أحمد السيد، ١٩٨٧، تجارة اليابان مع العالم الواقع الاحتمالات، مجلة السياسة الدولية، عدد ٨٨، ص ١٣٢-١٣٩.

١٧- النوري، قيس، ١٩٩٣، الدلالات الاجتماعية والثقافية لمعجزة الانبعاث الياباني، مجلة آفاق عربية، عدد ٥، ص٨١-٨٧.

١٨- تارو، لستر، ١٩٩٥، الصراع على القمة ومستقبل المنافسة الاقتصادية بين أمريكا واليابان، ترجمة فؤاد بلبع، (سلسلة عالم المعرفة، كانون الأول، ١٩٩٥)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

١٩- توفيق، سعد حقي، ١٩٩٥، انعكاسات النظام الدولي الجديد على العالم الثالث، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد ٨ و ٩، ص٩-٢٨.

٢٠- جابر، عماد، ١٩٨٧، اليابان والعالم العربي، مجلة السياسة الدولية، عدد ٨٨، ص١٥١-١٥٦.

٢١- الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، (جايكا)، معلومات احصائية، عمان، ١٩٩٥.

٢٢- جلال، محمد نعمان، ١٩٨٩، الصراع بين اليابان والصين، مكتبة مدبولي، القاهرة.

٢٣- الجمعية الدولية للمعلومات التربوية، اليابان اليوم، طوكيو، ١٩٩١.

Text Stamp

٢٤-حسين، سوسن، ١٩٩٠، الاتجاهات الاقتصادية الجديدة وتحدي التسعينات، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٠١، ص٢٦١-٢٦٣.

٢٥-درويش، خليل، ١٩٩٠، اليابان ودول العالم الثالث، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٠١، ص١٢٠-١٤١.

٢٦-درويش، فوزي، ١٩٨٩، اليابان الدولة الحديثة والدور الأمريكي، (د.ن)، القاهرة.

٢٧- دورتي، جيمس، وروبرت بالتسغراف، ١٩٨٥، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، كاظم للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت.

٢٨-سبيرو، جون اولمان، ١٩٨٠، سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة خالد قاسم، (د.ن)، (د.م).

٢٩-سعيد، عبد المنعم، ١٩٨٧، اليابان وتوازن القوى العالمي، مجلة السياسة الدولية، عدد ٨٨، ص١٦٠-١٦٥.

٣٠-سعيد، عبد المنعم، ١٩٩٠، الأخوة الأعداء: اليابان والقوى الكبرى، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٠١، ص ١٠٠-١١٩.

٣١-سعيد، محمد السيد، ١٩٨٧، النظام الاقتصادي حول خصوصية الرأسمالية في اليابان، مجلة السياسة الدولية، عدد ٨٨، ص٩٤-١٠٥.

٣٢-شحاتة، إبراهيم، ١٩٧١، المنظمات الدولية وتمويل التنمية في العالم الثالث، مجلة السياسة الدولية، عدد ٢٢، ص٦٣-٦٨.

٣٣-شريف، حسين، ١٩٩٣، التحدي الياباني في التسعينات، دراسة تحليلية للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مكتبة مدبولي، القاهرة.

٣٤-عبد السلام، محمد، ١٩٩٤، ترتيبات الأمن الإقليمي في منطقة المحيط الهادي الآسيوي، مجلة السياسة الدولية، عدد ١١٨، ص٢٣٠-٢٣٦.

Text Stamp

٣٥-عبد الشفيع، محمد، ١٩٨٢، تدفقات رؤوس الأموال الدولية إلى العالم الثالث، مجلة السياسة الدولية، عدد ٦٨، ص٩٣-٩٨.

٣٦-عبد المجيد، وحيد، ١٩٨٧، الثقافة السياسية، مجلة السياسة الدولية، عدد٨٨، ص١٠٦-١١٠.

٣٧-عطا، عبد الخبير محمود، ١٩٩٠، اليابان واعتبارات المصلحة القومية، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٠٢، ص١١٣-١١٧.

٣٨-غيلان، بدر، ١٩٨٧، الأبعادى السياسية للمساعدات الخارجية، مجلة النفط والتنمية، عدد ١، ص٦٧-٧٤.

٣٩-فوشن، إيف، ١٩٧٨، المساعدات الخارجية، التخلف، الاستعمار الجديد، ترجمة عبد الله اسكندر، دار الحقيقة، (د.م).

٤٠-فوكاياما، فرانسيس، ١٩٩٠، هل هي نهاية التاريخ، دار البيادر للنشر والتوزيع، القاهرة.

٤١-فيصل، غازي، ١٩٩٢، اليابان ومستقبل النظام الدولي، آفاق عربية، عدد ١١، ص٤٧-٥١.

٤٢-كاتاكورا، كويفو وموتوكاتا كورا، ١٩٩٥، اليابان والشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، عدد ١١٩، ص٣٠٣-٣٠٤.

٤٣-كورودو، ماكوتو، ١٩٩٠، المثلث الياباني الأمريكي الأوروبي، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٠١، ص٢٧٢-٢٧٤.

٤٤-لجنة إدارة شؤون المجتمع العالمي، ١٩٩٥، جيران في عالم واحد، (سلسة عالم المعرفة، أيلول، ١٩٩٥)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

٤٥- اللجنة المستقلة لبحث قضايا التنمية الدولية برئاسة ويلي برانت، ١٩٨١، الشمال والجنوب برنامج من أجل البقاء، ترجمة زكريا نصر وسلطان أبو علي وجلال

Text Stamp

أمين، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، الكويت.

٤٦-لحام، فلورا، ١٩٨٢، برامج المساعدات الاقتصادية في العالم: نحو دور عربي متزايد، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، عدد ٤، ص١٤٥-١٦٠.

٤٧-متشيو، ناجابي وميجول أوسيتا، ١٩٩٢، الثورة الاصلاحية في اليابان "ميجي اشن"، ترجمة عادل عوض، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة.

٤٨-محمد، فاضل زكي، ١٩٧٢، السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية، مطبعة شفيق، بغداد.

٤٩-محمد، أحمد طه، ١٩٩٠، المعونات الفنية اليابانية لأفريقيا، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٠٢، ص٢٣٨-٢٤٣.

٥٠-محمد، أحمد طه، ١٩٩٢، التحولات السياسية في آسيا والنظام العالمي الجديد، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٠٨، ص٢٤٢-٢٥٢.

٥١-محمد، صلاح حسن، ١٩٩٤، موقف اليابان من أزمة وحرب الخليج، مجلة العلوم السياسية، عدد ١١، ص١٣٥-١٥٥.

٥٢-مسلم، طلعت، ١٩٨٧، القوة العسكرية، مجلة السياسة الدولية، عدد ٨٨، ص١٢٢-١٣١.

٥٣-مقلد، اسماعيل صبري، ١٩٧٩، العلاقات السياسية الدولية، جامعة الكويت، الكويت.

٥٤-مقلد، اسماعيل صبري، ١٩٨٢، نظريات السياسة الدولية - دراسة تحليلية مقارنة، جامعة الكويت، الكويت.

٥٥-الموسوعة السياسية، مج٥، ١٩٨٧، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص٢٤٥.

Text Stamp

٥٦-ناكامورا، تاكافوسا، ١٩٨٥، التنمية الاقتصادية في اليابان الحديث، ترجمة صلاح عبد المجيد العربي، وزارة الخارجية، طوكيو.

٥٧-نعمة، كاظم هاشم، ١٩٧٩، العلاقات الدولية، جامعة بغداد، بغداد.

٥٨-نعمة، كاظم هاشم، ١٩٩٣، اليابان والخيار الصعب، مجلة آفاق عربية، عدد ٥، ص٦٤-٦٩.

٥٩-هاشم، عمرو وأحمد النجار، ١٩٨٧، تقرير احصائي عن اليابان، مجلة السياسة الدولية، عدد ٨٨، ص١٦٦-١٧٣.

٦٠-هايتر، تيرزا، ١٩٧٩، امبريالية المساعدات، ترجمة مجدي نصيف، دار ابن رشد، (د.م).

٦١-هشام، علي مهران، ١٩٩٤، عناصر المعجزة اليابانية، مجلة المدينة العربية، عدد ٦٠، ص٥٢-٥٥.

٦٢-هيدسون، جون ومارك هرنيدر، ١٩٨٧، العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة طه عبد الله منصور، الرياض.

٦٣-ويلسون، رودني، ١٩٨٧، القروض الأجنبية والاستقلال الوطني في دول العالم الثالث، مجلة الباحث العربي، عدد ١١، ص١٠٩-١١٧.

٦٤-يسن، السيد، ١٩٩٢، العرب واليابان (حوار عربي - ياباني حول الحضارة والقيم والثقافة في اليابان والوطن العربي وتطلعاته إلى المستقبل)، منتدى الفكر العربي، عمان.

65- Akio, Watanabe. 1989. Government and Politics in Modern Japan. International Society for Educational Information, Tokyo.

66- Armouti, Mazen, 1996. The Development of Arab and Jordanian - Japanese Relations (1954-1995. The Institute of Diplomacy, Amman.

Text Stamp

67- Association for Promotion of International Cooperation (APIC), A Look at ODA and International Cooperation, Tokyo, 1990.

68- Economic Planning Agency (EPA), Economic Survey of Japan (1983-1984), Tokyo, 1984.

69- Economic Planning Agency (EPA), Economic Outlook, 1989, Japan, Tokyo, 1989.

70- Export-Import Band (Ex-1m), The Export - Import Bank of Japan, Role and Function, Tokyo, 1991.

71- Feis, Herbert. 1964. Foreign Aid and Foreign Policy. St. Martins Press, New York.

72- Hogan, Michael J. 1987. The Marshall Plan. Cambridge Press Cambridge.

73- The Japan Institute of International Affairs (JIIA), White papers of Japan, Tokyo, 1989.

74- Japan International Cooperation Agency (JICA), Japan Overseas Cooperation Volunteers (JOCV), Tokyo, 1985.

75- Japan International Cooperation Agency (JICA), For the Future of the Earth, Tokyo, 1991.

76- Japan International Cooperation Agency (JICA), Organization and Functions, Tokyo, 1992.

77- Japan International Cooperation Agency (JICA), Annual Report, 1993, Tokyo, 1993.

Text Stamp

78- Kajima, Marinosake. 1965. History of Modern Japan. Charles E. Tuttle Co., Tokyo.

79- Keizai Koho Center, Japan 1993, an International Comparison, Tokyo, 1993.

80- Koichi, Kishimoto. 1988. Politics in Modern Japan, Development and Organization, 3rd edition. Japan, Echo Inc., Tokyo.

81- Masahido, Bito and Akio, Watanabe. 1987. A Chronological Outline of Japanese History. International Society for Educational Information, Tokyo.

82- Meaw, Chee and Seah, Linda. 1977. Japan-Asean Relations: New Perspectives on an old Theme. Pacific Community, 1(1): 96-114.

83- Ministry of Foreign Affairs, Japan's Economy, Facts about Japan, Tokyo, 1977.

84- Ministry of Foreign Affairs and APIC, Japan's Official Development Assistance (ODA) Annual Report, 1987, Tokyo, 1988.

85- Ministry of Foreign Affairs and APIC, Japan's Official Development Assistance ODA Annual Report, 1988, Tokyo, 1989.

86- Ministry of Foreign Affairs, Diplomatic Blue book, 1990. Japan's Diplomatic Activities, Tokyo, 1990.

87- Ministry of Foreign Affairs and APIC, Japan's Official Development Assistance (ODA) Annual Report, 1989, Tokyo, 1990.

88- Ministry of Foreign Affairs and APIC, Japan's Official Development Assistance (ODA) Annual Report, 1990, Tokyo, 1991.

Text Stamp

89- Ministry of Foreign Affairs and Association for Promotion of International Cooperation (APIC). A Guide to Japan's Aid, Tokyo, 1993.

90- Ministry of Foreign Affairs, Japan's ODA, Summary 1993, Tokyo, 1993.

91- Ministry of Foreign Affairs, Looking A head, A Foreign Policy for a Changing world, Tokyo, 1993.

92- Ministry of Foreign Affairs and APIC, Japan's Official Development Assistance (ODA) Annual Report, 1992, Tokyo, 1993.

93- Ministry of Foreign Affairs, Basic Facts on Japan's ODA 1994, Tokyo, 1994.

94- Ministry of Foreign Affairs and APIC, Japan's Official Development Assistance (ODA) Annual Report, 1993, Tokyo, 1994.

95- Overseas Economic Cooperation Fund (OECF), Annual Report 1988, Tokyo, 1988.

96- Overseas Economic Cooperation Fund (OECF), Operational Guidance on OECF Loans, Tokyo, 1991.

97-a- Overseas Economic Cooperation Fund (OECF), OECF and the Environment, Tokyo, 1993.

98-b- Overseas Economic Cooperation Fund (OECF), Annual Report 1993, Tokyo, 1993.

99- Takeshi, Hiromatru. 1988. Japan's Economic Development. International Society for Educational Information (ISEI), Tokyo.

Text Stamp

100- The United States and Japan, Cooperative Leadership for Peace and Global Prosperity. 1990. University Press of America, New York.

101-The Work Book Encyclopedia, Vol. 3. 1996. Field Enterprises Education Corporation, London, P. 407.

Text Stamp

ABSTRACT

Japan's Foreign Aid as an instrument of Foreign Policy 1970-1992

By
Omaima Shraim

Supervisor
Dr. Muhammad Masalha

The Charter of Japan's Official Development Assistance (ODA) 1992, provided the principles, philosophy and priorities of aid to promote economic development of the recipient countries. Japan as a peace-loving nation, plays a role in the world to maintain world peace, security and prosperity, it considers economic cooperation with Developing Countries as a main issue in foreign policy. These countries need financial assistance in different states of development.

Japan's aid includes grants which provide funds to developing countries without repayment obligations, and technical cooperation which is implemented through the Japan International Cooperation Agency (JICA). It takes the forms of the acceptance of trainees, the dispatch of experts, the provision of equipment, project-type assistance, development studies and the dispatch of Japan Overseas Cooperation Volunteers (JOCV).

The last form of aid is loans, called ODA loans, which provide funds to recipient countries at low interest rates and over long repayment periods, that is implemented by Overseas Economic Cooperation Funds (OECF), a governmental body concerned with loans.

٤٧٩٢٨٢

Japan's Assistance is concerned with different sectors such as basic human needs, education, health.... etc. and the sector of economic development to support infrastructure improvement, and structural adjustment as part of solution to the developing countries' problems.

Japanese government emphasizes global issues; environment, population, and women in development (WID. On the other hand, Asian countries remain the largest recipient of Japan's ODA accounting for 65.1% of the total in 1992. This is due to the fact that Japan has close ties with them for historical, geographical,

Text Stamp

political and economic considerations. The Middle East, Africa, Oceania, Central and South America and Eastern Europe.

Developing countries are main suppliers of raw materials to Japan's industries, and they are big market of Japanese productions.

Japan supports the efforts of multilateral organizations; United Nations and the agencies, and International financial institutions as The World Bank and IMF.

Jordan and Japan have good and special relations, they exchange official visits. Japan supports the economy of Jordan to overcome its difficulties, it is ranked as the major donor to Jordan, and provides ODA through bilateral agreements or through International Organizations, in different forms; gants, loans and technical cooperation.

donar